



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

[12]

## خسائر زلزال 6 شباط..

## حصيلة أولية غير نهائية لحجم الكارثة!



### الافتتاحية

### ماذا بعد الزلزال؟

مرّت حتى الآن ثلاثة أسابيع على فاجعة الزلزال. وبينما يتراجع حضور الكارثة بشكل تدريجي إعلامياً وسياسياً، يتكشف الواقع كل يوم عن أعماق جديدة للكارثة، وعن آلام ومعاناة هائلة تسحق عظام «الناجين» إن كان يصح وصف من لم يقتلهم الزلزال بأنهم ناجون.

المنظومة القائمة، بلبيريتها المتوحشة وفسادها الكبير، كانت قبل الزلزال عاجزة عن حل أية مشكلة من مشكلات المجتمع، والآن لا تكشف العجز فقط، بل وغياب الإرادة الحقيقية في تصميد جراح الناس ومساعدتهم؛ فالحكومة ما تزال في مرحلة دراسة التدايعات، وتشكيل اللجان المعنية بتشكيل لجان وهكذا، والإجراءات الفعلية، بل حتى الوعود بإجراءات فعلية تكاد تكون غائبة تماماً، على الأقل إذا نظر المرء إلى الإجراءات التي تتخذها الدول التي ضربتها كوارث الزلازل هذه الفترة، وبينها تركيا. إن على رأس الإجراءات الواجب تنفيذها، والتي يمكن تنفيذها، وتوجد موارد لتنفيذها، هي ما يلي: أولاً: توفير السكن البديل المجاني لكل من تهدم بيته.

ثانياً: دفع تعويضات حقيقية لأسر ضحايا الزلزال، وخاصة للأسر التي فقدت معيلاً.

ثالثاً: تعويض الخسائر المادية المختلفة التي ترتبت عن الزلزال.

رابعاً: المحاسبة العلنية للمجرمين من الفاسدين الكبار الذين تربحوا من دماء الناس عبر البناء المخالف للشروط، والذي تثبتت الوقائع، بما فيها أن الأبنية حديثة البناء، بجزء هام منها، كانت الأكثر تضرراً، والأكثر تهديماً، وأن الأبنية الأقدم كانت أعلى مقاومة، وكذلك أن الأبنية التي بناها القطاع العام كانت بالغالب أصلب بكثير من تلك التي بناها القطاع الخاص.

خامساً: على الحكومة أن تعلن أمام الشعب السوري بشكل واضح وشفاف عن كل أنواع المساعدات التي تتلقاها، أولاً بأول، وعن أوجه صرفها، وبشكل موثوق، لأن من أفلت من تحت ناظره مجرمو البناء المخالف للشروط، ليس مؤتمناً على المساعدات وكيفية صرفها.

سادساً: تأمين قروض مجزية للمتضررين بشكل فوري وبفوائد صفرية، وإمكانية سداد ميسرة وطويلة الأجل.

سابعاً: الانتهاء مرة وإلى الأبد من التعامل الفوقي مع المتضررين، وكأنهم موضع إحسان ونصديق، وكأنهم متسولون. هؤلاء أصحاب الحق، وأصحاب الأرض، بالمعنى القانوني والسياسي والوطني.

الإمكانية النظرية لتحقيق هذه الاستهدافات كلها، وأكثر منها، هي إمكانية واقعية، ومدخلاها الأساسيان هما: وضع اليد على أموال وأعناق الحرامية الكبار الذين نهبوا السوريين عبر عقود، وراكموا عشرات وربما مئات مليارات الدولارات. والمدخل الثاني هو: التوجه نحو الشرق قوياً وفعالاً، للتعاون معه بشكل حقيقي لإعادة إعمار البلاد ضمن مشاريع عملاقة متكاملة.

حتى ضمن الوضع القائم يمكن تنفيذ قسم أساسي من هذه الاستهدافات في حال توفرت الإرادة السياسية الحقيقية لذلك.

تحويل الإمكانية النظرية إلى واقع عملي، وعدم انتظار تجريب المجرّب، له مدخل واحد: التغيير الجذري الشامل عبر الحل السياسي على أساس القرار 2254 بوصفه الحلّ الإسعافي الناجع الوحيد، وبوصفه في الوقت نفسه، باب الحلّ الشامل طويل الأمد.

#### شؤون عربية ودولية



توسيع محتمل لقائمة التطبيع... هل يخرج الكيان من أزمنته؟

17

#### شؤون محلية



لجان لتحديد المسؤوليات.. بلا ملاحقات قانونية!

08

#### ملف «سورية 2023»



الكيان الصهيوني... عشرة محاور لأزمة شاملة واحدة

06

#### شؤون عمالية



التعويض المعيشي للعمال لا يدخل في حساب الراتب التأميني

04

# علاقة العمل ومشكلاتها

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### ما يبحك جلدك إلا ظفرك

يستمر أصحاب العقد والربط بحربهم المعلنة والمستترة على الفقراء من شعبنا، مستخدمين كل الأسلحة النفسية والإعلامية والسلوك العملي حتى يبقى هؤلاء الفقراء أسيري حاجاتهم التي يسعون إلى تأمينها بكل السبل والوسائل المتاحة بين أيديهم والوسائل المتاحة في تأمين حاجاتهم قليلة وقليلة جداً، حتى يتنا نقول إنها معدومة وكما يقول هؤلاء المعدمون يفعلون بنا هكذا كي لا نتمكن من التفكير بأشياء أخرى والأشياء الأخرى التي يقصدونها هي كيف الخلاص من أوضاعهم التي أوصلوا إليها وهذا يعني سياسياً كيف سيغير الفقراء من أوضاعهم.

أي كيف سيغيرون حالهم هذا الذي يعيشون به إلى حال آخر يتمكنوا عبره من تأمين حقوقهم المسلوقة ويدافعوا عن كراماتهم التي تهدر على أبواب المؤسسات وعلى أبواب الأفران وعلى مواقف الركوب ليذهبوا إلى أعمالهم وهذا غيض من فيض تجري فيها هدر كرامات الناس، بينما في المقلب الآخر أي مقلب تماسيح النهب والفساد الأشياء مختلفة اختلافاً كلياً، ولا تقترب منهم تلك الأشياء التي ذكرناها عن حال الفقراء والمساكين وأبناء السبيل.

في كل يوم يجري الإعلان عن رفع جديد للأسعار وفي كل يوم تشرق فيه الشمس يجري تخدير العاملين بأجر بأن أجورهم ستتحسن والحكومة تصرح باستعدادها لرفع الأجور إذا ما تأمنت الموارد الكافية، والنقابات كذلك تصرح وتتوافق مع الحكومة فيما تطرحه بما يخص الشأن العمالي وأخرها ما استجد بقانون الحوافز الإنتاجية الذي يعترض عليه الكثير من النقابيين كونه قانوناً غير محفز ولا يلبى حقوق العمال كافة وهو قاصر في ظل تدني الإنتاج في معظم المعامل.

والسؤال كيف ستأمن الموارد لزيادة الأجور وهي في جيوب الناهبين الكبار ولا ندري كيف ستأمن الموارد والمعامل شبه متوقفة عن الإنتاج ولا ندري كيف ستأمن الموارد والزراعة بمواسمها المختلفة بأسوأ حالاتها، والفلاحون يؤنون من وطأة تكاليف إنتاجهم الزراعي، حيث لم تعد هذه المهنة العظيمة «تجيب همها» كما يقول الفلاحون عن زراعتهم.

لقد طفح الكيل وأصبح سيلانه عظيماً ولم تعد تجدي تلك الوعود الخلبية التي يخدر بها الفقراء بأن حالهم ستتحسن ولم تعد تجدي تلك الكتابات الفيسبوكية التي يتباكون فيها على أوضاع الناس حيث ما يكتب الآن على صفحات التواصل الاجتماعي يذكرنا بما يقوله الكثير من المسؤولين الحاضرين لاجتماعات النقابات ومنها المجالس العمالية بأنهم عمال ويعانون مثل العمال، كناية في التعبير عن وضعهم الذي يماثل وضع العمال.

ماذا بعد أيها الشعب الفقير العنيد ماذا بعد أيها العمال المنكوبون بكل تفاصيل حياتكم ومعيشتكم الكلمة الآن لكم والفعل أيضاً لكم «وما يبحك جلدك إلا ظفرك».



كثيرة هي المشكلات العمالية وهذه مسألة طبيعية فكل عمل ينتج عنه مشكلات ومن الطبيعي جداً أن تجد تلك المشكلات أذناً مصغية لها واهتماماً خاصاً بها من أجل إيجاد الحلول لها وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه العمالة أثناء تأديتهم أعمالهم وهذه من مهام النقابات العمالية، وما تمثله من وزن على الأرض من خلال استخدام الأدوات النضالية لتفرض رؤيتها ووزنها في تنظيم علاقة العمل وإيجاد الحلول المناسبة، وفي هذه الحلول والاهتمام سوف تكون لها حتماً إيجابيات على طرفي علاقة العمل، وهما العامل ورب العمل لأن بناء علاقة عمل متوازنة يعني ذلك أن العامل سيؤدي عمله وبكامل طاقته ونشاطه مما يعطي إنتاجاً عالي المستوى، وبذلك يسير العمل بانسيابية وبالنتيجة تنصب تلك الفائدة لمصلحة رب العمل وهذه بمحصلتها النهائية تكون بمصلحة الدولة، مما يدخل في عناصر تطور النمو الاقتصادي للدولة.

### ■ ادب خالد

غير أنه لو كانت هناك مشكلات عمالية ولم يتم الاهتمام بها ولم تتم معالجتها بالشكل الصحيح وكذلك لم تكن هناك أذان مصغية تستمع إلى هذه المشكلات وتعمل على تذليلها فهذا يؤدي حتماً إلى تفاقم هذه المشكلات مما يؤثر سلباً على أداء العامل وبالنتيجة يؤثر سلباً على إنتاجه مما ينعكس سلباً على رب العمل، وبالمحصلة سوف يكون هذا الحال ذا تأثير سلبي في عناصر التطور الاقتصادي للدولة، ويعطل نموها بالكامل كما حصل في قضية الأجور والرواتب الهزيلة التي يتقاضاها العمال والتي أدت إلى شلل اقتصادي في البلاد وعطلت عجلة الإنتاج.

المشكلات العمالية بنوعها سواء المفتعلة منها أو الطبيعية، يجب أن تلاقى حلولاً سريعة لضمان عدم استفحال المشكلة ومحاولة منع تطورها لتصبح ظاهرة مما يصعب السيطرة عليها لتكون بعد ذلك حجر عثرة أمام التطور التنموي للدولة، وتناول موضوع المشكلة المفتعلة وهذه تعتبر الآفة التي تصيب واقع العمل بمقتل وهي على نوعين، الأول: المشكلات التي يفتعلها رب العمل وذلك للضغط على العامل من أجل التنازل عن بعض حقوقه وهذا نعتبه الابتزاز العمالي،

ومن خلاله يحاول رب العمل أن يستغند كل طاقات العامل بأقل الأجور. وهذه المسألة بعد ذاتها تتنافى وقواعد الإنسانية والمعايير الدولية في التعامل مع العامل، أو قد يفتعل رب العمل أية مسألة أو مشكلة من أجل التخلص من العامل بما يضمن ألا يطالب بحقوقه التي ترتبت بزمه رب العمل نتيجة خدمته العمالية، وقد يصل الموضوع إلى اتهام العامل بالسرقة أو خيانة الأمانة وغيرها من الجرائم محاولاً الضغط على العامل للتنازل عن حقوقه وغيرها من المشكلات المختلفة.

والنوع الثاني من المشكلات، هي تلك التي يفتعلها العامل ذاته لأسباب شخصية ومنها محاولته الانتقال إلى عمل آخر أو لإجبار رب العمل على زيادة أجره وغيرها من المشكلات. وهذه قد تكون حالات لو تم السكوت عنها فمن الممكن أن تصبح ظاهرة يصعب السيطرة عليها.

هذه المشكلات سواء الطبيعية منها أو المفتعلة لا بد من التصدي لها ومعالجتها، ففي الدول المتحضرة تعمل الحكومات على سن القوانين العمالية وفقاً للمعايير العالمية لغرض تنظيم شؤون العمالة وبشكل واضح ومعروف للجميع وتكون هناك مراجعة دورية لهذه القوانين بين كل فترة زمنية للوقوف على المشكلات

المستجدة ومحاولة التغلب عليها من خلال تعديل مواد في تلك القوانين. أو إضافة أخرى أو حذف بعضها أو إصدار قانون جديد إن استوجب الأمر. وهذه القوانين العمالية تأخذ على عاتقها وضع الحلول القانونية لكافة المشكلات مع احتواء تلك القوانين على البيانات والتعليمات العالمية الصادرة بشأن العمالة لمراعاة المعايير الدولية عندما يتم وضع قانون عمل في دولة ما.

غير أننا نجد أن حل المشكلات العمالية لا يكون فقط في موضوع سن قانون جديد والإبقاء بالمعايير العالمية ضمن مضمونه، بل إننا نجد أنه مهما كانت صياغة القانون الجديد متينة ودقيقة ومهما تضمنت من معالجات عمالية وإنسانية فإن وضع المشكلات يبقى قائماً كما هو بل يمكن أن يتطور رغم المعالجات القانونية لماذا؟ ...

لأن معالجة المشكلة لا تكمن في القانون وإنما في نظام الهيئات التي تنظر في النزاع القائم بين العامل ورب العمل أو العكس وهي المحاكم العمالية والتي من المفترض أن تجد حلولاً للنزاعات العمالية بأسرع وقت ممكن وخلال أيام وليس خلال سنوات كما يحصل الآن لأن من غير الطبيعي أن تبقى علاقة العمل معلقة لسنتين لنجد حلاً لها، مما يعرقل عملية الإنتاج ويؤدي إلى توقفها.



**معالجة المشكلة لا تكمن في القانون وإنما في نظام الهيئات التي تنظر في النزاع القائم بين العامل ورب العمل أو العكس**

# الزلزال وحقوق العمال



لهيب الغلاء لجميع المواد يلسع كافة العاملين بأجر. وتبخر أجور العمال بعيد ساعات قليلة من استلامها. فقد أصاب الإنهاك كافة المواطنين وخاصة العاملين بأجر خلال العقدين الأخيرين. وبات ارتفاع الأسعار يركض بتسارع كبير بفعل سياسات اقتصادية تنتهجها الحكومة التي تحمي قوى النهب والفساد التي تملئ شروطها وبرنامجهما النهوي. وما تشهده البلاد من الظواهر الاجتماعية تدل على تفكك خطير في المجتمع بسبب هذه السياسات والتدهور الكبير في الحياة المعيشية، من ارتفاع نسب الجريمة من نهب وسلب سرقات مختلفة منها سرقة عدادات المياه للمنازل في مناطق عدة، وانتشار إدمان المخدرات، وجرائم الشارع، والتشرد... وغيرها.

## ■ نيك عكام

التزعم بالظروف الدولية والحصار والحرب الكونية على البلاد ما هو إلا لتبرير الأزمات الداخلية المتتالية ونقض الدولة يدها اتجاه مسؤولياتها عما يحصل من كوارث مختلفة تصيب البلاد ويبدو أن ليس آخرها كارثة الزلزال، هو خداع مكشوف. كي تجني هذه القوى المزيد من الأرباح ودفع الخسائر المترتبة عليها على كاهل الكادحين والعاملين بأجر. وإلا ماذا يعني رفع سعر المازوت للصناعيين في اليوم التالي للكارثة الزلزالية التي حلت في البلاد. إن مواجهة التضخم الكبير وحماية العاملين مستحيلة دون نضال الحركة النقابية لإجبار الحكومة على العودة عن هذه السياسات الاقتصادية ورفع الضرائب المستمرة والمتصاعدة عن كاهل المواطنين وخاصة العاملين بأجر.

في الثالث عشر من الشهر شباط الجاري كان الاتحاد الدولي لنقابات العمال قد أصدر دراسة مهمة سلت الضوء من خلالها، على إستراتيجيات عمل النقابات الناجحة لتحقيق الحد الأدنى للأجور والمعيشة وشملت عدداً من عينات اتفاقيات وتشريعات تتعلق بأجر الحد الأدنى وضرورة رفعه وتأثير ذلك على المستوى المعيشي للعمال أولاً، وعلى الوضع الاقتصادي في البلدان وانتعاشه.

انهيار الوضع الاقتصادي، وزيادة في التضخم، ما هو إلا كلام لذر الرماد بالعيون، وهدفه الأساسي الاستمرار في استغلال العمال، وتكديس الثروات في جيوب قوى النهب والفساد على حساب العمال أولاً وأخيراً. وتؤكد أن استمرار الحكومات في سياساتها بعدم رفع أجر الحد الأدنى والأجور عامة في ظل موجة الغلاء وارتفاع تكلفة المعيشة والتضخم المالي، تؤدي إلى مزيد من تدهور وضع العاملين بأجر وسقوطهم في مستنقع الفقر المدقع، وتعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

للمعيشة، مما كان له أثر إيجابي على وضع العمال وأسرهم، وكذلك على الوضع الاقتصادي عامة، حيث انتعش الاقتصاد وارتفع عدد فرص العمل، كما ارتفع دخل أصحاب العمل ودخل العاملين بأجر، الذي بدوره أدى إلى تحسين وضع المواطنين بشكل عام. وهذا يؤكد ما كنا قد قلناه في أعداد سابقة وما نقوله دائماً، إن ضرورة رفع أجر الحد الأدنى، يؤدي إلى انتعاش وضع العمال من جهة وإلى تحريك العجلة الاقتصادية وتطورها من جهة أخرى. أما ادعاء الحكومة بأن رفع الحد الأدنى للأجور خاصة والأجور عامة سيؤدي إلى

العمل والحكومات رفع الحد الأدنى للأجور متفشية في عدد من البلدان. وأن إمكانية تنظيم العمال في تنظيم نقابي وإجراء مفاوضات جماعية من أجل الأجور العادلة تتعرض للخطر في معظم هذه البلدان حيث تتعرض الحقوق النقابية إلى الهجوم المستمر. كما تؤكد الدراسة على أن الحد الأدنى للأجور الذي بين 1.9 دولار أمريكي و3.1 دولار أمريكي لا يكفي للعيش في مختلف الدول خاصة في ظل الارتفاع المسعور للأسعار حالياً. ونوهت الدراسة إلى بعض الأمثلة من دول قامت بمقاربة أجر الحد الأدنى مع التكلفة الأساسية

وأشارت إلى أنه بالرغم من الارتفاع الملحوظ في الناتج الإجمالي في العالم خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أن الحد الأدنى للأجور خاصة وأجور العمال عامة لم ترتفع بهذا المعدل. وبينت الدراسة: أن ملايين العمال في العديد من بلدان العالم لا يحصلون على ما يكفي للعيش في كرامة، وأن أنظمة الحماية الاجتماعية غير كافية، مما يعني فقدان العيش الكريم والعمل اللائق، حيث إن أجر معظم المواطنين في بلادهم لا يكفي للعيش، بل لا يكفي للحد الأدنى من العيش بكرامة. وتشير الدراسة إلى أن ظاهرة عدم تطبيق أصحاب

## الطبقة العاملة



### إيرلندا إضراب المعلمين والعاملين في مجال الصحة

تجمع آلاف المعلمين والعاملين الصحيين في وسط المدينة صباح الثلاثاء 21 شباط الجاري للاحتجاج على ظروف العمل السيئة والأجور غير المرضية. وكانت جميع النقابات المتقاربة حاضرة أيضاً لإظهار التضامن وحضر أيضاً ممثلون سياسيون لمعظم الأحزاب السياسية ونواب الشمال. ويطالب المعلمون في بلغاست الموجودون في صفوف الاعتصام للإضراب من أجل الحصول على رواتب أفضل. وجاء قرار الإضراب بعد أن صوت أعضاء نقابات المعلمين في بأغلبية ساحقة للإضراب بسبب عدم منحهم أجراً عادلاً. ودعت النقابات المعلمين إلى زيادة رواتبهم بنسبة 12 في المئة. هذا وقد استمر الإضراب لمدة يوم، وانضم إلى المعلمين عمال الصحة المضربين وعمال الصيانة التابعين لإدارة الإسكان الذين أضربوا أيضاً بسبب نفس القضايا بما في ذلك العمل الزائد وسوء المعيشة والأجور.



### موريتانيا عمال مستشفى نواذيبو يتظاهرون

تظاهر العشرات من عمال المستشفى العام بمدينة نواذيبو الموريتانية صباح يوم الاثنين 20 شباط 2023 للمطالبة بتلبية مطالبهم. ورفع المتظاهرون من أطباء وأخصائيين ومرمضين شعارات: لا للاستهتار بحقوق العمال، كفى استهزاء، نريد حقوقنا المشروعة. وقال ممثل المتظاهرين إن الاحتجاج اليوم لعدم تنفيذ اتفاق سابق مع الوزارة لتوفير التجهيزات والمعدات للمستشفى، وصراف التشجيعات والعلاوات وهو مالم يتم رغم منح 4 أشهر للوزارة. وأشار ممثل المتظاهرين إلى أن الوفقات ستستمر من قبل العمال في المستشفى في الأيام القادمة، ملوحاً بتنفيذ إضراب عام عن العمل في حالة عدم تلبية مطالبهم المتمثلة أساساً في صرف حقوقهم المالية وتوفير المعدات.



### تونس

#### إضراب عمال الكهرباء والغاز ليومين

نفذ عمال إطارات الشركة التونسية للكهرباء والغاز بداية من الأربعاء 21 شباط، إضراباً عاماً عن العمل لمدة يومين للمطالبة بصرف مستحقاتهم المالية من المنح والترفيعات وإصلاح الشركة، وفق ما أفادت به النقابة العامة للكهرباء والغاز. وأضافت النقابة أن الإضراب يأتي بسبب عدم التزام السلطة بتنفيذ تعهدات قدمتها للنقابة، وكانت النقابة قد أجلت تنظيم الإضراب ثلاث مرات سابقة خلال جلسات المفاوضات بين الإدارة والنقابة. ولم تسفر عن التوصل إلى اتفاق مما دفعها إلى المضي في قرار الإضراب. وأفادت النقابة أنها تطالب باستكمال المفاوضات وإعادة هيكلة التدرج الوظيفي من خلال فتح الأفاق أمام الترقيات وصراف مستحقات العمال وتوفير لباس العمل من أجل ضمان سلامة العمال حيث إنهم يتعاملون مع مخاطر الكهرباء.



### فنلندا

#### إضراب عمال الموانئ بسبب غلاء المعيشة

قام عمال الموانئ في فنلندا، يوم الأربعاء الماضي، بإضراب عام عن العمل، بعد أن فشلت المفاوضات حول زيادة الأجور نتيجة غلاء المعيشة وارتفاع أسعار الطاقة. وقالت نقابة عمال النقل، التي تمثل أكثر من 95 بالمئة من عمال الموانئ الفنلنديين، إن «الإضراب سيستمر حتى التوصل إلى اتفاق»، هذا وطالبت نقابة عمال النقل في الموانئ بزيادة مجزية في الأجور لمواكبة التضخم الذي بلغ أكثر من 9 بالمئة، وكانت النقابة قد أجرت مفاوضات مع أرباب العمل باءت بالفشل. وقالت النقابة «تم رفض المقترحات لأنها لم تكن مناسبة»، داعية إلى إضراب في قطاعي النقل البري والوقود، وأكدت أن الإضراب يشمل حوالي 9 آلاف عامل.

## الراتب ما بكفني حق أدوية



يعمل محمد في أحد معامل صنع البرادات المنزلية الموجودة في منطقة صحنايا، وتحديداً في أحد أقسام الإنتاج «قسم الفوم». وكما هو معروف عن هذه المهنة بشكل عام أنها ذات تأثيرات سلبية متعددة على الجسد البشري وبدرجات متفاوتة، إلا أن القسم الذي يعمل به محمد يتميز بأعلى مستويات الخطورة التي تعاني منها المهنة، ويكفي أن يقول العامل إنه يعمل في قسم الفوم حتى يتبين حجم المعاناة النفسية والجسدية التي يعاني منها، وذلك نظراً للاحتكاك المباشر مع المواد الكيميائية عالية الخطورة وذات الأضرار الوخيمة على صحة العمال، وتحديداً مادتي «الفوم»، «الكلور الخام» علماً أن أضرار هذه المواد تنقسم إلى أضرار قصيرة الأجل «كالسعال المستمر، الصداع،... إلخ» إضافة إلى أضرارها على المدى الطويل المتمثلة برفع نسبة الإصابة بسرطان الرئة أو سرطان الدم، وذلك إذا ما تم استخدام الأدوات اللازمة للتعامل مع هذا النوع من المواد الخطيرة، فكيف هو الحال إذا تم الاحتكاك مع هذه المواد بدون أدنى وسائل السلامة المهنية؟ وحتى بدون تقديم كمامة للعاملين بهذا القسم.

### ■ مراسم قاسيون

#### ضغط العمل

تمتد فترة عمل محمد إلى ما يقارب 10 ساعات يومياً بشكل وسطي، ضمن ظروف عمل لا تأخذ بعين الاعتبار أن من معايير السلامة المهنية، فالمعايير التي يهتم بها صاحب المعمل هي فقط المتعلقة بظروف الإنتاج وتخفيض التكاليف لحددها الأدنى، فناهيك عن تعامل العمال مع المواد الكيميائية عالية الخطورة إلا أن قسم الفوم هذا له عدة ميزات تزيد من أضراره أضعافاً مضاعفة فمثلاً يمنع تشغيل المراوح بشكل تام، المساحة الضيقة والأسقف منخفضة الارتفاع، الحرارة العالية، إلخ. إضافة إلى الضغوطات أنفة الذكر، فإن العامل في هذا القسم يجد نفسه تحت ضغط الوقت بشكل دائم، فبعد خروج البراد من آلة صب الفوم في البراد من أجل العزل يجب على محمد أن يقوم بإتمام هذه المرحلة من تنظيف البراد من الفوم المتسرب، وتركيب القواعد اللازمة وتجهيزه وأخذه إلى المرحلة التالية «الغسيل» وكل ذلك في ظرف أربع دقائق ليحاري سرعة الآلة وطاقتها

الإنتاجية. علماً أن فترات الراحة معتمدة على فقط على كم الأعطال ونوعيتها، فتوجد بعض الأعطال التي يقوم بها العامل بمساعدة عمال الصيانة أيضاً. فتعطل الآلة هو بمثابة فترة راحة ليست جسدية فقط، بل نفسية، بسبب خروج العامل من ضغط الدقائق الأربعة المرعب.

#### الأجر وتجديد قوة العمل

يتقاضى محمد أجراً شهرياً لا يتجاوز 450,000 ليرة فقط لا غير أي إن الأجر اليومي 17,307 ليرات تقريباً وبالتالي فإن أجر الساعة لا يتجاوز 1730,7 ليرة فقط لا غير، على الجهة المقابلة يساهم محمد في إنتاج براد واحد كل 10 دقائق بشكل وسطي إذا ما تم أخذ زمن الصيانة بعين الاعتبار، وبالتالي فإنه يساهم في إنتاج 6 برادات كل ساعة، ويقدر سعر البراد الواحد بحوالي 3,500,000 ليرة، وبالتالي فإن القيمة التي يساهم في إضافتها محمد تقدر بحوالي 21,000,000 ليرة قيمة 6 برادات بالساعة الواحدة، وعلى الجهة المقابلة يتقاضى محمد بالساعة الواحدة أجراً

المعيشة بالحد الأدنى وفقاً لمؤشر قاسيون لا تقل عن 2,500,000 ليرة سورية شهرياً، في حين أن الأجر الذي يتقاضاه العامل هنا لا يتجاوز 450,000 ليرة وبالتالي فإنه غير قادر على تغطية تكاليف تجديد قوة عمله وإبقائه على قيد الحياة إلا بنسبة 18% فقط لا غير. بناء على ما سبق أنهى محمد حديثه بجملة اختزلت كل ما يمكن اختزاله «الراتب ما بكفي حق الأدوية».

لا يتجاوز 1730,7 ليرة فقط لا غير. إضافة إلى كل ما سبق فإن هذا النوع من المهن يتميز بحالات خاصة من تجديد قوة العمل، وذلك بسبب الإرهاق الجسدي اللحظي، بالإضافة إلى الحاجة المستمرة إلى الأدوية والطبابة بسبب نوعية العمل وعدم التعامل معه بالأدوات اللازمة، ناهيك عن المواصلات والطعام والشرب ومجمل تكاليف المعيشة العادية. فتكاليف

## التعويض المعيشي للعمال لا يدخل في حساب الراتب التأميني



تعني كلمة التعويض المعيشي اعترافاً ضمناً أن الأجر الأساسي لا يكفي ولا يصلح للمعيشة، لذلك تم اختراع مصطلح التعويض المعيشي تعويضاً عن الارتفاع الجنوني للأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة وقد تم اعتماده في القطاع الخاص أيضاً كاسلوب غير مباشر لرفع الأجور ولكن دون أن يصبح حقاً للعمال.

### ■ محرر الشؤون العمالية

فغالبية المنشآت والمعامل تحدد الأجر المقطوع على أساس الحد الأدنى للأجور والرواتب في حين تعطي عمالها تعويضاً معيشياً يعادل أضعاف الراتب لإيمانهم بأن الحد الأدنى لا يمثل شيئاً، وهذا التعويض المعيشي يحدد عادة بناءً على رغبة رب العمل، فليس هناك أي قانون يلزمه به أو يحدد مقداره. وعلى أساس الحد الأدنى تحسب كافة التعويضات والتأمينات الاجتماعية وتعويض التسريح غير المبرر وهو الذي يكون متدنياً عادة، ولأنه لا شيء قانونياً يلزم رب العمل بتعويض المعيشة فإن العامل لا يستطيع المطالبة به أمام المحكمة العمالية أو أمام مديرية العمل.

وفي حال تم رفع الحد الأدنى للأجور والرواتب كما حدث أمس فإن أرباب العمل يقومون عادة بحسم الزيادة من التعويض المعيشي للعمال أي لا فائدة فعلية تعود على العامل من

رفع الحد الأدنى للأجور. وإذا كان القطاع الخاص يعطي عماله تعويض معيشة يعادل أضعاف الراتب فلماذا لا يتم رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستوى مقبول أو يعادل تعويض المعيشة؟ وفي هذا إنصاف للعمال ولحقهم في أجر يؤمن احتياجاتهم الأساسية ويرفع من تعويضاتهم واشتركاتهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية ويلزم أرباب العمل بتعويض المعيشة ويجعله أو يضمه إلى الراتب، بحيث لا تبقى مئة من رب العمل على عماله.

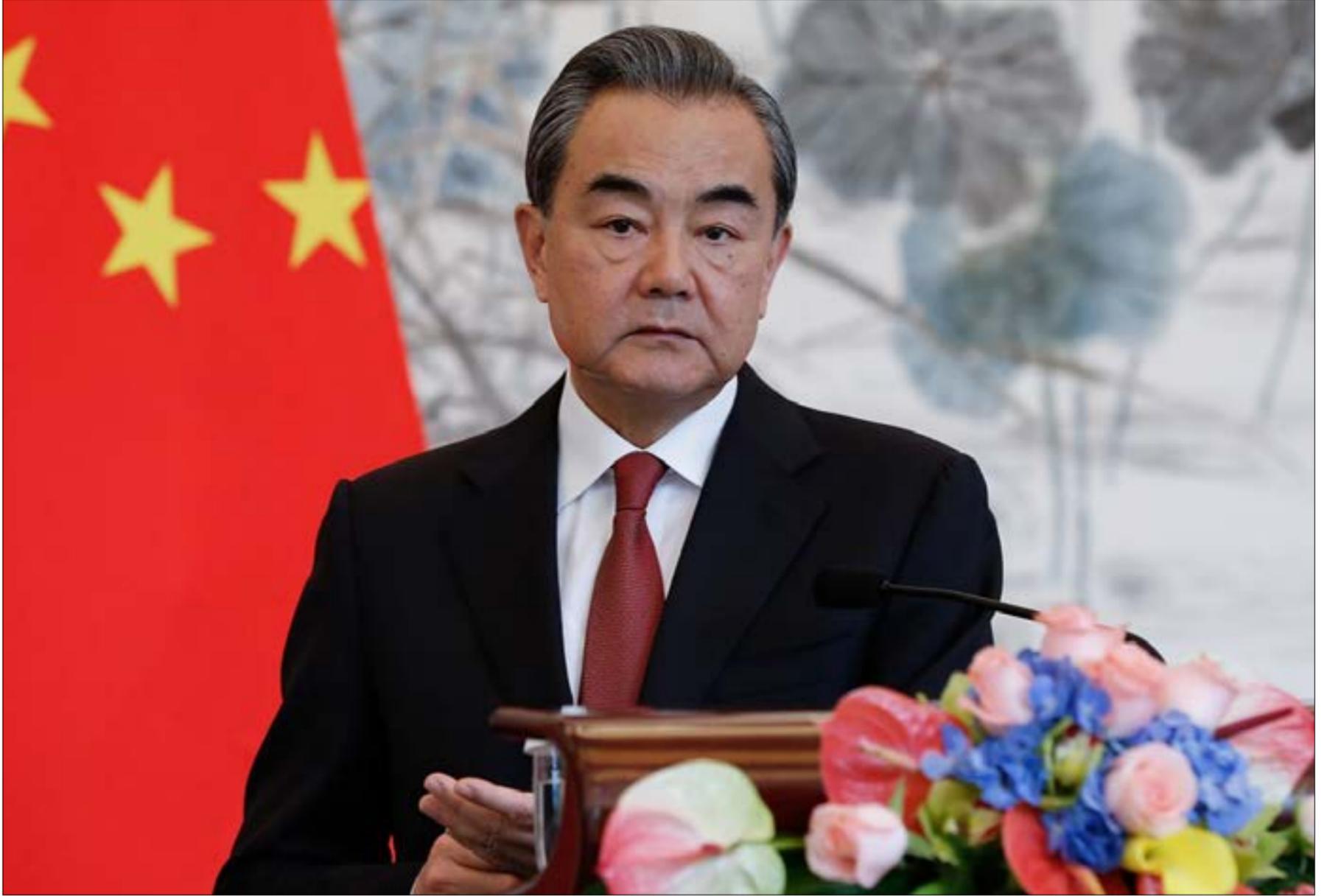
حتى الزيادات الدورية التي يستحقها العامل 9% كل سنتين يتم حسمها من تعويض المعيشة وهكذا لا يخسر رب العمل شيئاً، ولا يكون قد خالف القانون أيضاً!! مع العلم أن هناك كتاباً موجهاً من وزارة العمل إلى السيد مدير التأمينات الاجتماعية المتضمن بيان الرأي بخصوص التعويض المعيشي على أجور العاملين في القطاع الخاص والمشارك غير المشمول بأحكام قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم 50 لعام 2004: حيث أكد الكتاب أنه فيما يخص الحد الأدنى للأجور يطبق رأي قسم الفتوى والتشريع في مجلس الدولة رقم 180 لسنة 2019، الذي خلص إلى أن أجور العاملين في القطاع الخاص والمشارك

وأرباب العمل على علم تام بأنه لولا التعويض المعيشي لن يجدوا عاملاً واحداً يعمل لديهم على الحد الأدنى للأجور، ولكن مبلغ التعويض المعيشي هو الذي يرفع الأجور إلى حد ما ويجعل من ظروف العمل مقبولة نوعاً ما، لذلك لا بد من توفير الحماية القانونية للتعويض المعيشي أو ضمّه واعتباره جزءاً من الراتب المقطوع.

ولكن المحكمة العمالية ومديرية العمل كان لهما رأي مخالف بأن القانون المذكور نص على حالة التعويض المعيشي المحدد بـ 11500 ليرة سورية فقط في حين لا يطبق حين يكون التعويض المعيشي يعادل أضعاف الراتب المقطوع وفي هذا الرأي إلحاق ضرر كبير بالعمال ويحرمهم من أبسط حقوقهم في أجر عادل.

والمحدد وقتها بـ 47675 ليرة سورية شاملاً للتعويض المعيشي المضاف إلى الأجر بحكم القانون، أي يضاف التعويض المعيشي الممنوح إلى الفئات المستفيدة المحدد بأحكام المرسوم التشريعي رقم 7/ لعام 2015 وأحكام المرسوم التشريعي رقم 13/ لعام 2016 إلى الأجور الشهرية بتاريخ نفاذ المرسوم التشريعي رقم 23/ 2019.

# لماذا تختلف جهود الوساطة الصينية في أوكرانيا عن جهود غيرها؟



«نُشرَ المقال التالي بالأصل على موقع «شبكة تلفزيون الصين العالمية CGTN بالإنجليزية في 25 شباط 2023». في الثامن عشر من شباط، وأثناء حضوره في ألمانيا لمؤتمر ميونيخ للأمن، قال وانغ يي، مدير مكتب لجنة الشؤون الخارجية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني: إن الصين سوف تنشر وثيقة تلخص الخطوط العامة لـ «موقفها بشأن التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية». وفي 21 شباط، نشرت وزارة الخارجية الصينية وثيقة مهمة أخرى تحت عنوان «ورقة مفهوم مبادرة الأمن العالمي».

وبالتالي، يمكن فهم التزامن بين المبادرة الصينية حول أوكرانيا و«ورقة مفهوم مبادرة الأمن العالمي»، إذ إن الصين بهذا المعنى تناضل لتغيير إحدائيات الصراع العالمي المصممة غريباً، والتي هي إحدائيات لازمة متواصلة.

تاريخياً، تميل القوى المتراجعة إلى الحروب، والقوى الصاعدة إلى السلام. ولكن الجديد في هذا العصر، هو أن الحرب قد أصبحت أكثر وحشيةً وتهديداً لوجود البشرية، وأصبح السلام أكثر أهمية. ولذا يجب ملاقاة جهود الصين من أجل السلام والأمن بالاحتضان والدعم من بلدان العالم وشعوبه.

■ المصدر:

المقال بنسخته الإنكليزية كما نُشرت بالأصل على موقع «شبكة تلفزيون الصين العالمية» CGTN تحت عنوان «Why are China's mediation efforts in Ukraine different from many others? وأعيد نشرها على Kassioun.

الاستهداف الأمريكي للصين. والأهم من ذلك، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية، وانطلاقاً من اعتقادها الذاتي باستثنائيتها وبدورها العالمي، ترى بأنها تملك الحق في رسم الخطوط بين البلدان، وتقرير من يقف مع من وضد من. بكلام آخر، فإن الولايات المتحدة تسعى من خلال الضغط على الصين إلى دفعها إلى أحد موقفين متطرفين: فإما أن تخضع للصين- وتترك الولايات المتحدة تماماً بأن هذا مستحيل- وإما أن تقف الصين على خط النار مع روسيا، وفقاً للطريقة المسبقة التي صممت على أساسها الولايات المتحدة ساحة المعركة.

تسعى الصين بجهودها العالمية إلى إعادة رسم مسرح الصراع العالمي بشكل مختلف عن عقلية التدمير الشامل الغربية. فالجهود الصينية تنطلق من أنه يمكن أن يكون هناك «نحن وأنتم»، مما يتطلب اتفاقاً جديداً، أو بالأحرى نظاماً عالمياً جديداً قائماً على التعددية القطبية والاحترام المتبادل والتكافؤ.



**أصبحت الحرب أكثر وحشيةً وتهديداً لوجود البشرية وأصبح السلام أكثر أهمية ولذا يجب ملاقاة جهود الصين من أجل السلام والأمن بالاحتضان والدعم من بلدان العالم وشعوبه**

التحويلات العالمية الكبرى الجارية، فإنها تمتلك حالياً موقفاً حساساً؛ حيث كانت هذه البلدان ولاكثر من 50 عاماً في «المعسكر الغربي» أثناء الحرب الباردة، وبقيت بعد ذلك قريبة من الولايات المتحدة الأمريكية. مع ذلك، ومنذ مطلع هذه الألفية ولا سيما خلال عقدها الثاني، بدأت هذه البلدان ببناء علاقات قوية مع كل من الصين وروسيا، اللتين يعتبرهما الغرب تهديداً.

ولكن يمكن تفسير لعب هذه البلدان لدور الوساطة بأنه لا يتعلق بأوكرانيا بحد ذاتها، بقدر ما يمثل من رغبة في التصريح بعدم الانحياز إلى طرف من أطراف الصراع، وللتوضيح بأن هذه البلدان لا تريد الخضوع للترهيب الغربي، الذي يحاول إجبارها على الاصطفاف إلى جانبه. بهذا المعنى يمكن فهم مسعى هذه البلدان لدور وساطي بوصفه آلية دفاعية أكثر منه خطة شاملة لحل المسألة الأوكرانية.

## معركة من أجل السلام

بالنسبة للصين الأمر مختلف تماماً. منذ بدأ الصراع في أوكرانيا، سعى الغرب- والولايات المتحدة خصوصاً- إلى استخدام أساليب الترغيب والترهيب مع الصين، بما في ذلك التهديد بالعقوبات. ومن بين الأهداف الواضحة لهذه الأساليب، محاولة إضعاف التعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا، وكذلك التدرج بمسألة أوكرانيا لتكثيف

## ■ ترجمة: قاسيون

النظر إلى التصريح والوثيقة المذكورين أعلاه، يسمح بالتفكير بأن الصين تفتح الباب نحو مقاربة جديدة شاملة للسلام والأمن العالميين، وبأنها تسعى أيضاً ليس فقط إلى للدفع نحو نهاية سلمية للصراع في أوكرانيا، بل وربما أهم من ذلك، أنها تسعى لتحويله إلى مثال جديد عن كيفية العمل لتحقيق السلام على المستوى العالمي.

كما هو معروف، فإن موقف الصين بالدعوة لحل النزاع في أوكرانيا سلمياً و عبر الحوار ليس جديداً، بل هو الموقف نفسه منذ اللحظة الأولى لاندلاع النزاع وحتى قبله. لم تكن الصين أول من يقدم مساعدة لتحقيق السلام في أوكرانيا، ولكن هذه الدعوة تبدو مختلفة عن جهود الوساطة السابقة.

## الجهود التركية والسعودية-الإماراتية

تتضمن جهود الوساطة التي أدت إلى نتائج فعلية، ولو صغيرة، تلك الجهود التي رعتها تركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فالجهود التركية أدت إلى التوصل لصفقة الحبوب في تموز 2022. وتمكنت الوساطة السعودية-الإماراتية من تحقيق تبادل السجناء بين روسيا وأوكرانيا. يتفق كثير من المحللين السياسيين على أن كلاً من تركيا والسعودية والإمارات، ونتيجة



# الكيان الصهيوني... عشرة محاور



عرض الجزء الأول من هذه المادة بشكل مختصر لستة محاور ضمن الأزمة الشاملة التي يعيشها الكيان الصهيوني، ابتداءً من الدولي وصولاً إلى المحلي، وكانت هذه المحاور هي على التوالي: (1- الوضع الدولي الجديد. 2- الوضع الأمريكي في منطقتنا. 3- المسألة الإيرانية. 4- الوضع السوري. 5- الوضع الديمغرافي. 6- الوضع الأمني).

نواصل هنا العرض بشكل مختصر أيضاً لأربعة محاور إضافية، هي «7- الوضع الاقتصادي. 8- الانقسام السياسي الداخلي. 9- النواة الثقافية. 10- المقاومة الفلسطينية».

## مركز دراسات قاسيون

### سابعاً: الوضع الاقتصادي

قبل شهر تقريباً، صرح أفيدور ليرمان، وزير الحرب السابق في حكومة الكيان، بأن «إسرائيل في طريقها نحو أزمة اقتصادية لم تعرف لها مثيلاً من قبل». كذلك فإن رؤساء البنوك في اجتماعهم مع وزير المالية الحالية قبل أيام، قد أقرروا بأن أزمة اقتصادية غير مسبوقه تلوح في الأفق. وهذان مثالان فقط بين مئات الأمثلة المشابهة التي يمكن إيرادها حول مدى التشاؤم الذي يخيم على الرؤية الاقتصادية في الكيان.

المشكلة في هذه الآراء بمعظمها، أنها تحاول تفادي الأسباب العميقة للأزمة، وتحاول ردها إلى «الإصلاح القضائي» الذي يعتزم نتنايهو إقراره، في حين أن عمق المسألة في مكان آخر تماماً... وفيما يلي بضع نقاط أساسية حول طبيعة وحجم الأزمة:

1- كما كل الاقتصادات المرتبطة بالدولار حول العالم، يمر الكيان هو الآخر عبر الأزمة. رفع الفيدرالي الأمريكي المستمر لأسعار الفائدة، أدى إلى هجرة جماعية لرؤوس الأموال من بقاع مختلفة في العالم باتجاه الداخل الأمريكي، وخاصة الأموال الساخنة. نشر موقع والا «الإسرائيلي» منذ أيام نقلاً عن رؤساء البنوك «الإسرائيلية» أن معدل انتقال الأموال نحو الخارج قد ارتفع بعشرة أضعاف المعدل الذي كان عليه قبل سنة.

2- الارتفاع الفلكي هذا، أي بعشرة أضعاف للأموال الهاربة من الكيان، لا يمكن تفسيره فقط بالأزمة الاقتصادية العالمية، ويرفع

الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة، لأن حجم تسرب الأموال في دول مختلفة حول العالم باتجاه الولايات المتحدة لم يبلغ هذه المعدلات من الارتفاع في الفترة نفسها. أحد التفسيرات الإضافية لهذه العملية، هو أن واشنطن تعمل بشكل مدروس على استقطاب شركات التكنولوجيا المتطورة من كل «حلفائها» باتجاه الداخل الأمريكي، وشركات التكنولوجيا العالية في الكيان هي عماد أساسي من أعمدة الاقتصاد، بل هي العماد الأهم، وهي في الوقت نفسه الاستهداف الأساسي الذي يضعه الأمريكيان حالياً.

3- الوضع الأمني المتوتر دائماً، والكلف المبهولة لإدارة مجتمع عسكري وإدارة آلة حرب لا تتوقف عن العمل، هي أيضاً أسباب إضافية لتعميق الأزمة، خاصة وأن الموردين الأساسيين لتشغيل هذه الآلة قد تراجعوا بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية. ونقصد بهما، أولاً: تجارة بيع الأسلحة الإسرائيلية التي تشهد تراجعاً واضحاً. وكذلك الدعم الأمريكي المالي، والذي وإن لم يتم تقليص حجمه الدولار، إلا أن قيمته الفعلية قد انخفضت بشكل كبير بحكم التضخم الحقيقي للدولار.

4- سبق أن تناولنا موضوع الحريديم في هذه المادة، ولكن لا بد من التنويه هنا بأن هذه الفئة مسهم أساسي في تفاقم الأزمة الاقتصادية؛ يكفي القول: إنه في إحصاءات 2016 بلغ عدد اليهود الحريديم في المجتمع الإسرائيلي حوالي 750 ألفاً، وعددهم الآن ولا شك قد قارب المليون أو تجاوزه. «17% من اليهود في فلسطين المحتلة عام 2016،

واليوم تجاوزوا الـ 20%». يكفي فقط أن نتخيل صورة «دولة» لا يقوم 20% من سكانها بأي عمل منتج من أي نوع كان، بل ويجب على الدولة أن تصرف عليهم، وهم عليهم أن يتفرغوا لممارسة الدين، وبالآخرى لممارسة الحقد والعنصرية... وحتى من يقوم منهم بعمل ما، فهو عمل قليل الإنتاجية بشكل كبير.

### ثامناً: الانقسام السياسي الداخلي

أكثر الطرف سماجة، هي تلك التي تتحدث عن وجود «يمين» و«يسار» ضمن القوى السياسية «الإسرائيلية» الحاكمة؛ الحقيقة أنها كلها يمين والغارق هو مدى يمينيتها ومدى تعصبها.

اثنان من الصف الأول من قيادات الكيان، وخلال فترة لا تتجاوز الشهرين، قد عبّرا عن أن «إسرائيل ماضية نحو حرب أهلية طاحنة»، هما يهود باراك وإسحاق هرتسوغ. هذا الكلام ليس بقليل، ويعكس حجم الأزمة وعمقها.

المسألة ليست مجرد خلاف بين مجموعة نتنايهو وحلفائه والصف المقابل، وليست بالتأكيد حول «الإصلاح القضائي». عمق المسألة فيما نعتقد هو الخلافات الكبرى حول السياسات الاستراتيجية الواجب اتباعها في ظل وضع عالمي يتغير بسرعة كبيرة؛ بكلام آخر، الانقسام ضمن «النخبة» في الكيان، هو انعكاس لانقسام النخبة في الولايات المتحدة وعمقها.

وفي الغرب عموماً، وهذا الانقسام أشد قسوة في الكيان، لأن ما هو على المحك هو استمرار الكيان ذاته من حيث استمرار وظيفته أو انتهائها. فالتراجع الأمريكي المتواصل، وصعود أسهم التيار الانكفائي، يهدد الكيان وجودياً، ويجعل مما يسمى «اتفاقات أبراهام» مجرد قبلة وداع أمريكية للكيان، يترك بعدها لمصيره.

ولا شك أيضاً، أن الحامل الداخلي الأساسي للأزمة السياسية للكيان، هو المقاومة الفلسطينية، التي سنتحدث عنها باختصار في فقرة لاحقة، ولكن تكفي هنا بالإشارة إلى أنه وبالرغم من أن لدى الساسة «الإسرائيليين» موقفاً معادياً موحداً ضد كل ما هو فلسطيني، إلا أن عجز مختلف السياسات القمعية والهمجية في كسر المقاومة، قد ولد انقساماً عميقاً حول الأساليب الواجب اتباعها...

### تاسعاً: النواة الثقافية

استقرار أي مجتمع أو دولة من الدول، لا يمكن أن يتم دون وجود نواة ثقافية متماسكة تشكل الجانب الروحي من كيان الدولة- المجتمع. الاستثمار المكثف بالهولوكوست، وتحويلها إلى «مناسبة يهودية خالصة» رغم أن ضحاياها لم يكونوا من اليهود فقط، وكذلك الاستثمار بـ«الغيتو» التاريخي في الغرب، وضع أساساً «وإن واهياً»، لنواة ثقافية ما لمشروع «الدولة اليهودية»، بمعنى أنها دولة

استقرار أي مجتمع أو دولة من الدول لا يمكن ان يتم دون وجود نواة ثقافية متماسكة تشكل الجانب الروحي من كيان الدولة- المجتمع



# لأزمة شاملة واحدة «2/2»



## عمق المسألة بين مجموعة نتيهاو وحلفائه والصف المقابل هو الخلاقات الكبرى حول السياسات الاستراتيجية الواجب اتباعها في ظل وضع عالمي يتغير بسرعة كبيرة

كانت أساساً مكيناً في هذه الوحدة؛ فبات معروفاً أنّ الفلسطينيين على العموم لا يقفون عند الشعارات التي تطلقها القوى السياسية، بل عند الصواريخ التي تطلقها، وعند الأفعال الملموسة في مقاومة الاحتلال.

بالتزام مع ذلك كله، وابتداءً من الشيخ جراح وما تلاه، ظهر أنّ أزمة الصهاينة كلما تعمقت، تعمقت بالصد منها وحدة الحال الفلسطينية لتشمل الضفة وأراضي 48 وبمختلف أشكال النضال المدني والعسكري والسياسي والثقافي والاجتماعي.

وسطى عمر المقاومين الفلسطينيين الذين يضربون الكيان على أساس يومي، ومن حيث لا يمكنه بأية حال من الأحوال أن يحمي نفسه، هو وسطى صغير وذو دلالات كبرى. فكل الأحاديث عن أنّ الأجيال اللاحقة ستنسى قد تبذرت. أهم من ذلك، أنّ ولادة أجيال مقاومة بهذه الأعمار الصغيرة، تعني أنّ عزم القضية يزداد ويتصلب مع الزمن على عكس ما يأمل الصهاينة، ويعني أنّ المقاومة الفلسطينية قد دخلت مرحلة جديدة تستنزف فيها الاحتلال بشكل تراكمي ومؤلم وحتى النهائية، دون أن يمتلك في وجهها أية وسيلة فعالة، مهما بلغت وحشية وسائله.

بكلام آخر، فإنّ نموذجاً جديداً مركباً ومعقداً من المقاومة قد نشأ وتثبت؛ نموذج يدمج أشكال المقاومة الفيتنامية المتمثلة بالحرب الشعبية، مع أشكال المقاومة السلمية في تجارب كتجربة غاندي، مع أشكال المقاومة المسلحة المنظمة، كما في المثال التاريخي للجزائر، مع أشكال المقاومة الثقافية والسياسية، كما في حالات عديدة حول العالم.

هذا النموذج الجامع المانع غير قابل للكسر بأي شكل من الأشكال، بل وقابليته للتوسع ولتعميق الاستنزاف قابلية تكاد تكون مفتوحة بلا حدود...

مع الأزمة العامة، ومع اشتداد ضربات المقاومة الفلسطينية وتنوعها... حيث تبدو النواة الثقافية للمجتمع الفلسطيني أشد ثباتاً ورسوخاً وعمقاً بما لا يقاس ربما من أية نواة ثقافية أخرى حول العالم، وليس لدى الكيان فحسب، فالإجرام الصهيوني، ومحاولة فصل البلاد المحتلة عن بعضها البعض، ومحاولة تفريق الفلسطينيين بشتى السبل، كلها عززت على عكس المرجو صهيونيا، تضامن المجتمع الفلسطيني في 48 والضفة وغزة والشتات...

### عاشراً: المقاومة الفلسطينية

أعمق جوانب أزمة الكيان على الإطلاق، وأشدّها تهديداً له، هي المقاومة الفلسطينية، وعلى الخصوص حالة الوحدة بين كل من الضفة وغزة والـ 48 والحركة الأسيرة والشتات.

تركز الجهد الصهيوني عبر عقود على تشتيت نضالات الفلسطينيين وعزلها عن بعضها البعض، وينبغي الاعتراف بأنّ هذا قد نجح جزئياً في بعض المراحل التاريخية، وخاصة تلك التي تلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إلى ما قبل بضعة أعوام؛ في تلك المرحلة، بدأ وكان نضال الشتات قد تمّ تهميشه وتقليل أثره، وبدأ أنّ الـ 48 قد تمّ إخراجها من المعادلة.

الصهاينة، وفي معتقداتهم بالنزات، وضعوا أساساً مكيناً، ومن حيث لا يريدون، لوحدة فولاذية للمجتمع الفلسطيني؛ فقد شكلت الحركة الأسيرة خلال عقود طويلة، روح الشعب الفلسطيني، وعماداً أساسياً لوحدة كل أشكال نضاله. وربما في جوهر ذلك أنّها شكلت الأساس الأخلاقي والسياسي والعملية لتجاوز أية انقسامات فصائلية، وللعمل ضد أية أشكال انحراف وخيانة من قبيل التنسيق الأمني وما شابهه.

كذلك، فإنّ المقاومة المسلحة، هي الأخرى

مشكلات «المجتمع الناشئ»، فالفوارق الطبقيّة بدأت بالظهور بشكل أكثر حدّة، وكذا الفوارق العنصرية الطابع، والتي يجري فيها التمييز بين اليهود على أساس لون بشرتهم وعلى أساس البلدان التي جاؤوا منها، ويتم توزيعهم على الأعمال بناءً على ذلك.

ثالثاً: حالة الرخاء النسبي نفسها، وكما في أي مجتمع عبر التاريخ، قد أضعفت الاستعداد للقتال، خاصة وأنّ القسم الأكثر ثراءً والأكثر تطوراً، لديه دائماً خيار الانتقال المؤقت أو الدائم نحو الغرب، بمقابل أنّ الفئات الأكثر تخلفاً وخاصة الحريديم، ليست مستعدة، وليست لديها الإمكانية العملية للانتقال إلى أي مكان آخر.

محصلة هذه العوامل وغيرها، أنّه لا يمكن الحديث عن «نواة ثقافية» واحدة في «مجتمع واحد» بما يخص الكيان. بل هنالك عدة مجتمعات معزولة نسبياً عن بعضها البعض، ومتناقضة فيما بينها. والأكثر صعوبة في المسألة، أنّ تلك الفئات التي تشكل «الأساس الاعتقادي» للكيان، والتي يمكنها أن تتحمل أكثر من غيرها ظروف الحرب والتوتر الأمني المستمر، هي ذاتها أساس المشكلة الاقتصادية للكيان. والعكس بالعكس، فالفئات التي هي أساس بناء اقتصاد متطور في الكيان، هي الأقل تحملاً لظروف التوتر الأمني، وهي الأكثر استعداداً للفرار عند أول غيمة... وهذان الاتجاهان قد تعززا بشكل مضاعف

للمظلومين والمضطهدين القادمين من شتى بقاع الأرض. الطريف في المسألة، أنّ أولئك الذين نظموا اضطهاد اليهود تاريخياً، هم أنفسهم الذين دفعوا نحو «إقامة الدولة»، وضد شعوب سبق أن اعتبرت اليهود جزءاً طبيعياً منها، وعاش اليهود فيها في مستوى من الأمان والحرية لم يعرفوه قط في أوروبا. «تكفي مراجعة تاريخ محاكم التفتيش، وقبله تاريخ الدول العربية الإسلامية التي قامت في منطقتنا لمعاينة هذه الحقائق». هذا موضوع طويل بكل الأحوال، ولسنا بوارد التعمق فيه، إنما تدعو ضرورة السياق إلى الإشارة له.

استمر الارتكاز إلى فكرة الاضطهاد رداً من الزمن بعد إعلان دولة الكيان. ولكن تغيرت مع الزمن مجموعة أمور أساسية:

أولاً: سمحت المعونات الغربية الكثيفة، بتحويل صورة «المستضعف» إلى صورة المتجبر والظالم، ليس من وجهة نظر الفلسطينيين أو العرب أو المسلمين أو أي حر في العالم، بل ومن وجهة نظر «الإسرائيليين» أنفسهم.

ثانياً: هذه المعونات نفسها، ومعها التطور التقني المستورد بمعظمه، أحدث حالة من الرخاء المادي. بل وكان الرخاء المادي نفسه أحد شروط استقطاب نخبة تقنية وعلمية وصناعية يهودية من أصقاع العالم باتجاه فلسطين المحتلة. وجود هذه الفئات عزز



**الوضع الأمني المتوتر دائماً والكلف الموهولة لإدارة مجتمع عسكري وإدارة آلة حرب لا تتوقف عن العمل هي أيضاً أسباب إضافية لتعميق الأزمة**



# لجان لتحديد المسؤوليات.. بلا ملاحقات قانونية!



خلال اجتماع لرئيس الحكومة، مع كل من وزير الإدارة المحلية والبيئة والأشغال العامة والإسكان، ومجلس إدارة نقابتي المهندسين ومقاولي الإنشاءات، بتاريخ 2023/2/23، تم تحديد «التوجهات والإجراءات اللازم اتخاذها لضبط عملية البناء والإنشاء، والأدوار المطلوبة من كل جهة في مجال التشدد بالدراسات والتدقيق والإشراف والتنفيذ بما يضمن السلامة الإنشائية للأبنية في مواجهة أية كوارث طبيعية وتأمين أكبر قدر من الحماية للقاطنين».

## عاصي اسماعيل

الاجتماع بجوهره كرر المكرر، فلا جديد حقيقياً يذكر فيه، فمخرجاته تمثلت بتشكيل بعض اللجان، والتكليف ببعض المهام، دون أية إضافة يمكن الاتكاء عليها بما يخص المنكوبين والمتضررين من الزلزال!

نقاط مستقبلية.. فهل يتم التقيد بها؟! تم خلال الاجتماع استعراض بعض النقاط «القديمة المستجدة»، ومنها على سبيل المثال:

الاليات الناظمة لعملية الإنشاء والبناء وتحديد الدور المناط بكل جهة. المواءمة بين مناطق نشاط الزلزال وخطط توسع البناء في المناطق المنكوبة.

ضرورة التزام الجهات المعنية بتنفيذ القرارات والتعاميم الخاصة بتعهدات البناء.

تكليف نقابة المهندسين إعادة دراسة الكود السوري الخاص بمقاومة الزلازل خصوصاً بعد الزلزال الذي أصاب عدداً من المحافظات مؤخراً ووفقاً لخصوصية كل منطقة وإمكانية تأثرها بالنشاط الزلزالي بما يؤمن حماية أكبر للأبنية وتخفيف أية أضرار قد تقع مستقبلاً.

الطلب من الجهات المعنية إعداد حزمة من الإجراءات لضبط العمل الهندسي والإنشائي خلال المرحلة القادمة لتتم مناقشتها في لجنة الخدمات والبنى التحتية ومجلس الوزراء واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها إضافة إلى إعادة تصنيف مهنة المقاولين لتكون وفق محددات واضحة تشمل من يحق له العمل في هذا المجال.

ضرورة التنسيق التام بين الوحدات الإدارية في المحافظات وبين النقابتين

في سياق إنتاج مخططات تنظيمية فعالة من النواحي الإدارية والتنظيمية والكفاءة والفاعلية.

الوحدات الإدارية جزء أساسي في مراقبة سلامة البناء وفق المعايير والشروط المحددة.

النقاط المطروحة أعلاه قديمة ولا جديد حقيقي فيها، ومع ذلك لم يتم التقيد بها سابقاً وكانت النتيجة ما آلت إليه الأوضاع، ليس على مستوى النتائج الكارثية للزلزال فقط، بل على مستوى عدم الالتزام بمعايير وأسس السلامة الإنشائية

عموماً، وخاصة في مناطق المخالفات والعشوائيات. فهل إعادة طرح هذه النقاط بشكلها المستجد أعلاه سيضمن عدم تكرار المأساة، أو ستكون كافية للإلزام بأسس السلامة الإنشائية، أو بالكود السوري الخاص بمقاومة الزلازل؟! ماذا عن الزلزال والمخالفين والمتضررين؟! ومن جملة ما تم طرحه خلال الاجتماع «التأكيد على ضرورة التدقيق في حيثيات الأضرار التي أصابت الأبنية جراء الزلزال المدمر، مع ضرورة التمييز بين الضرر الذي وقع بسبب شدة الزلزال على الرغم من اتخاذ كافة إجراءات السلامة الإنشائية وفق المعايير المعتمدة، وبين حالة الضرر الذي وقع بسبب التقصير وعدم الالتزام بمعايير وأسس السلامة الإنشائية».

وتقرر ما يلي: تشكيل لجنة في المحافظات المتضررة تضم وزارتي الأشغال العامة والإسكان والإدارة المحلية والبيئة ونقابتي المهندسين والمقاولين وخبراء مختصين من الجامعات والوحدات الإدارية المعنية، بهدف تحديد أسباب انهيار الأبنية جراء الزلزال، وتحديد المسؤوليات بدقة، والاستفادة من الدرس القاسي الذي عانى

منه البلد لتعزيز وتمكين القطاع الإنشائي مستقبلاً.

تشكيل لجان فرعية بالمحافظات بالتنسيق مع نقابة المهندسين لمراقبة عمل مجابلات البيوتون للتأكد من سلامة المواد البيوتونية وأخذ عينات يومية للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة على أن يتم إغلاق أي مجبل مخالف للمواصفات وإنزال أشد العقوبات القانونية بحق المخالفين.

لكن لم يتضح ما هو الإجراء الواجب اتخاذه رسمياً بعد تشكيل اللجان والقيام بعملها على مستوى التمييز وتحديد المسؤوليات أعلاه، في «حالة الضرر الذي وقع بسبب التقصير وعدم الالتزام بمعايير وأسس السلامة الإنشائية»!

فلا قرار عن ملاحقات قانونية وعقوبات بحق المسؤولين والمقصرين والمخالفين، ولا حديث عن تعويضات لمصلحة المتضررين!

مقابل ذلك تم الحديث عن «إنزال أشد العقوبات القانونية» بحق مجابلات البيوتون المخالفة فقط!

فالحديث الرسمي عن المخالفين والعقوبات، والقرار المتخذ بهذا الشأن، شمل فقط مجابلات البيوتون، مع «إنزال أشد العقوبات القانونية بحق المخالفين»، مقابل غض الطرف عن كل بقية المخالفين، المسؤولين عن معايير وأسس السلامة الإنشائية!

ومما لا شك فيه أن ذلك ليس سهواً حكومياً، بل هو شكل جديد لتجلي محاباة أصحاب الأرباح، التي شملت هذه المرة المقاولين والمتهادين، بالإضافة إلى المسؤولين عن المعايير وأسس السلامة الهندسية، بما في ذلك الوحدات الإدارية!

اجتماع شكلي آخر فقط! والخلاصة أن الاجتماع أعلاه عبارة عن إضافة شكلية لكل الاجتماعات الحكومية الشكلية الأخرى، التي لم ولن تقدم للمتضررين من عدم الالتزام بأسس ومعايير السلامة الإنشائية «الحاليين والمستقبليين» أي شيء، ولم ولن تلاحق المخالفين والمسؤولين الفعليين عن الكارثة المستجدة، والمستمرة باستمرار المخالفات وغض الطرف عن مرتكبيها،

وخاصة كبار أصحاب الأرباح من مقاولين ومتعهدين!

فالموضع سيستمر على ما هو عليه، مع بعض الترتوش المتمثلة بإصدار بعض القرارات والتعاميم، وتشكيل بعض اللجان الإضافية، بنتائجها الخلبية! كتلة جانيبة

ما من سكن بديل دائم.. والتعويل على الدول الصديقة!

تأكيداً على كل ما سبق أعلاه، وبعد مضي ثلاثة أسابيع على كارثة الزلزال، وحتى تاريخه، لم يصدر عن الحكومة أي حديث رسمي عن تأمين سكن بديل ودائم للمنكوبين والمتضررين من الأبنية المنهارة، أو التي تبين أنها مهددة بالانهيار وتم إخلاؤها، ولا حديث جدي عن المسؤوليات والمحاسبة عليها، بل ولا حديث عن تعويضات لهؤلاء!

فحتى حديث وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بهذا الشأن، بحسب ما صرح به لصحيفة الثورة الأسبوع الماضي، حول أن: «المتضررين من الزلزال لن يتحملوا أية أعباء في تأمين السكن، سواء المؤقت حالياً أو الدائم مستقبلاً»، تم استدراكه مباشرة من قبله، بإشارته إلى: «وجود تعاون مستمر مع دول صديقة لتأمين السكن لمن خسروه نتيجة الزلزال»، وبأن «السيناريوهات العديدة» التي يتم العمل عليها حكومياً، بالتعاون مع الدول الصديقة، هي: «ترميم الأبنية الأقل تضرراً، وإعادة بناء المتضررة كلياً، وبالنسبة للسكن المؤقت فسيكون هناك منازل مسبقة الصنع يتم العمل على تصنيعها وتأمينها حالياً!»

والنتيجة أن الحكومة غير معنية بتأمين السكن الدائم للمتضررين، وهي تعول بسيناريوهاها على مساعدات الدول الصديقة بهذا الشأن!

وما على المتضررين إلا انتظار مساعي الدول الصديقة، عسى تتصفهم!

فالحكومة لن تنصف هؤلاء، لا على مستوى تأمين السكن الدائم، ولا على مستوى ملاحقة المسؤولين عن الأضرار التي لحقت بهم، ولا على مستوى حقوقهم بالتعويضات!

فالحديث الرسمي عن المخالفين والعقوبات، والقرار المتخذ بهذا الشأن، شمل فقط مجابلات البيوتون، مع «إنزال أشد العقوبات القانونية بحق المخالفين»، مقابل غض الطرف عن كل بقية المخالفين، المسؤولين عن معايير وأسس السلامة الإنشائية!

ومما لا شك فيه أن ذلك ليس سهواً حكومياً، بل هو شكل جديد لتجلي محاباة أصحاب الأرباح، التي شملت هذه المرة المقاولين والمتهادين، بالإضافة إلى المسؤولين عن المعايير وأسس السلامة الهندسية، بما في ذلك الوحدات الإدارية!

اجتماع شكلي آخر فقط! والخلاصة أن الاجتماع أعلاه عبارة عن إضافة شكلية لكل الاجتماعات الحكومية الشكلية الأخرى، التي لم ولن تقدم للمتضررين من عدم الالتزام بأسس ومعايير السلامة الإنشائية «الحاليين والمستقبليين» أي شيء، ولم ولن تلاحق المخالفين والمسؤولين الفعليين عن الكارثة المستجدة، والمستمرة باستمرار المخالفات وغض الطرف عن مرتكبيها،

وخاصة كبار أصحاب الأرباح من مقاولين ومتعهدين!

فالموضع سيستمر على ما هو عليه، مع بعض الترتوش المتمثلة بإصدار بعض القرارات والتعاميم، وتشكيل بعض اللجان الإضافية، بنتائجها الخلبية! كتلة جانيبة

ما من سكن بديل دائم.. والتعويل على الدول الصديقة!

تأكيداً على كل ما سبق أعلاه، وبعد مضي ثلاثة أسابيع على كارثة الزلزال، وحتى تاريخه، لم يصدر عن الحكومة أي حديث رسمي عن تأمين سكن بديل ودائم للمتضررين من الأبنية المنهارة، أو التي تبين أنها مهددة بالانهيار وتم إخلاؤها، ولا حديث جدي عن المسؤوليات والمحاسبة عليها، بل ولا حديث عن تعويضات لهؤلاء!

فحتى حديث وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بهذا الشأن، بحسب ما صرح به لصحيفة الثورة الأسبوع الماضي، حول أن: «المتضررين من الزلزال لن يتحملوا أية أعباء في تأمين السكن، سواء المؤقت حالياً أو الدائم مستقبلاً»، تم استدراكه مباشرة من قبله، بإشارته إلى: «وجود تعاون مستمر مع دول صديقة لتأمين السكن لمن خسروه نتيجة الزلزال»، وبأن «السيناريوهات العديدة» التي يتم العمل عليها حكومياً، بالتعاون مع الدول الصديقة، هي: «ترميم الأبنية الأقل تضرراً، وإعادة بناء المتضررة كلياً، وبالنسبة للسكن المؤقت فسيكون هناك منازل مسبقة الصنع يتم العمل على تصنيعها وتأمينها حالياً!»

والنتيجة أن الحكومة غير معنية بتأمين السكن الدائم للمتضررين، وهي تعول بسيناريوهاها على مساعدات الدول الصديقة بهذا الشأن!

الحديث الرسمي عن المخالفين والعقوبات والقرار المتخذ بهذا الشأن شمل فقط مجابلات البيوتون مقابل غض الطرف عن كل بقية المخالفين المسؤولين عن معايير وأسس السلامة الإنشائية!

# التأمين الصحي.. تعديلات على حساب المؤمن عليهم!



أقر مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين «التعديلات المقترحة من الهيئة والمؤسسة العامة السورية للتأمين على التأمين الصحي لموظفي الدولة»، وذلك بتاريخ 2023/2/22.

■ عادل إبراهيم

الصحة المقدمة للمؤمن عليهم، وفي ظل استمرار تكبدهم لفوارق التغطيات فيها؟! تفاصيل التعديلات

التعديلات التي تم إقرارها تضمنت التالي: رفع رصيد البطاقة للإجراءات داخل المشفى الخاص «عمليات جراحية...» من 2/ مليون إلى 2,5/ مليون، وداخل المشفى العسكري والحكومي من 2,5/ إلى 5/ ملايين. والبدايل من 800/ ألف إلى مليون في المشافي الخاصة، ومن 800/ ألف إلى مليون ونصف في المشافي العسكرية والحكومية.

رفع رصيد البطاقة للإجراءات خارج المشفى «معاينات، مخابر، أدوية، مراكز أشعة» من 200/ ألف إلى 250/ ألف ومن 250/ ألف إلى 350/ ألف لمن لديه دواء مزمن، بما يكفي وصفات الأدوية المزمنة حتى نهاية العام لأكثر من 90% من المرضى المزمنين.

إلغاء نسبة تحمل المريض من فواتير أية إجراءات في المشافي العسكرية والحكومية سواء عمليات جراحية أو معاينات طبية أو تحاليل مخبرية أو أشعة. الإبقاء على نسبة التحمل من الوصفة الدوائية المزمنة 15%.

رفع نسبة التحمل في الوصفات الدوائية العادية «الحادة» من 15% إلى 30%. رفع نسبة التحمل في الإجراءات الخارجية «تحاليل، أشعة» من 15% إلى 25%.

مبلغ التحمل في العمليات الجراحية في المشافي الخاصة 75/ ألف لأي من حالات الاستشفاء والقبول داخل المشفى بما فيها العمليات الجراحية التي تستوجب منامة لليلة واحدة على الأقل، و 25,000/ للإجراءات والعمليات التي لا تستوجب منامة في المشفى و 5000/ للعلاج في غرفة الطوارئ.

تعيين الحد الأقصى للمبلغ الذي يتقاضاه الطبيب من المريض نقداً 4000/ ل.س «المعاينات الطبية» بغض النظر عما يتقاضاه الطبيب من التأمين.

تعيين الحد الأقصى لعدد مرات استخدام البطاقة في كل إجراء بثلاث مرات سنوياً «3 معاينات، 3 وصفات أدوية، 3 تحاليل مخبرية...» باستثناء الموظفة الحامل فإنها تستفيد من 9 معاينات طبية خلال فترة الحمل.

وفي حسابات الربح والخسارة تبين أن التعديلات عبارة عن خسارة إضافية للمؤمن عليهم، كما جرت العادة طبعاً!

فمن خلال استعراض التعديلات المقررة تبين أنها تضمنت بعض الزيادات الطفيفة في رصيد البطاقة، وفي قيم بعض التغطيات، وعلى الرغم أنها لم تتضمن أية زيادة في القسط التأميني على المؤمن عليهم صحياً، لكن مقابل ذلك تم تحميل هؤلاء بعض الزيادات في نسب التحمل، بالإضافة إلى وضع سقف لعدد مرات استخدام البطاقة!

التبريرات الرسمية  
تبرير التعديلات المقررة، بحسب ما ورد على صفحة وزارة المالية الرسمية بنفس التاريخ، أنت: «في إطار التقييم المستمر والدوري لمحفظة التأمين الصحي للقطاع الإداري «موظفي الدولة» وتخفيف آثار التضخم الكبير في الكلف والخدمات الطبية «وبشكل خاص ارتفاع أسعار الأدوية مؤخراً» على حاملة بطاقة التأمين الصحي مع عدم زيادة قسط التأمين السنوي».

وبحسب الصفحة: «تبين من تقييم المحفظة التأمينية لعام 2022 نجاح الإجراءات المتخذة بدءاً من قرار مجلس الوزراء باتجاه هيكلة التأمين الصحي وصولاً إلى تعديلات مجلس إدارة الهيئة والإجراءات المتخذة لضبط الخدمة ونفقاتها، حيث لحظنا تحسناً كبيراً في الخدمة التأمينية المقدمة للمؤمن عليه وجودة تقديمها لدى مختلف مزودي الخدمة الطبية، واستقرار في الشبكة الطبية حتى أواخر العام، إلا أن الضغط الكبير على المحفظة نتيجة تضخم التكاليف في مختلف الإجراءات والتغطيات «خاصة الأدوية» جعل من غير الممكن الاستمرار بنفس الشروط، إذ لم تعد تلبى الهدف بوصول الخدمة إلى المؤمن عليه بالجودة والقيمة الكافية».

فهل حققت التعديلات مصلحة المؤمن عليه، وحدث من آثار التضخم على الخدمات الصحية المقدمة له، فعلاً؟!

وعن أي تحسن في الخدمة التأمينية يجري الحديث في ظل استمرار تردي الخدمات

حسابات الربح والخسارة للمؤمن عليهم! من الواضح أن الزيادات في رصيد البطاقة للإجراءات داخل المشافي، بحسب ما ورد أعلاه، تعتبر طفيفة إذا ما قورنت بعوامل التضخم ونسبته وأثاره، كتبرير رسمي للتعديلات!

والتشجيع الضمني للمؤمن عليهم للاعتماد على المشافي العسكرية والحكومية، كون نسب الزيادة المقررة فيها أعلى، يسقط على اعتبار أن هذه المشافي تعاني سلفاً من نقص شديد في الكثير من مستلزماتها، الأمر الذي يفرض على من تستقطبهم تحمل الكثير من النفقات لتأمين هذه النواقص من خارج المشافي وعلى نفقتهم، بما في ذلك المؤمن عليهم صحياً من العاملين في الدولة طبعاً، بغض النظر عن عبارة «مزاي عدم تحمل أية نسبة من الفواتير لمن يراجع المشافي العسكرية والحكومية»!

وكذلك فإن الزيادة في رصيد البطاقة للإجراءات خارج المشافي تعتبر طفيفة، بالمقارنة مع عوامل واثار التضخم ونسبته، وقد أصبحت الفروقات المستوفاة من قبل مقدمي الخدمات الطبية أمراً طبيعياً! فوضع حد أعلى لما يتقاضاه الطبيب نقداً، على سبيل المثال، لن يكون ملزماً، ولن يحد من المشكلة ونتائجها السلبية التي يدفع ضريبتها المؤمن عليهم، من جيوبهم وعلى حساب صحتهم!

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا على سبيل المثال: ماذا يغطي مبلغ مسقوف وقدره 350 ألف ليرة سنوياً، بعد الزيادة أعلاه، بالنسبة للمرضى المزمنين لقاء «معاينات، مخابر، أدوية، مراكز أشعة»؟

ففاتورة الأدوية منفردة بالنسبة لهؤلاء تتجاوز هذا المبلغ سنوياً، فكيف بعد إضافة تكاليف وأجور المعاينات والمخابر والأشعة؟! وكيف يتم وضع سقف للمرض لا أحد يعلم؟! فالمؤمن عليه يفترض أن يضمن وضعه الصحي بحيث لا يضطر لمعاودة الطبيب أكثر من 3 مرات خلال العام، وألا يستفيد إلا بـ3 وصفات أدوية فقط لا غير، ولو كان مرضه يفرض تكرار الوصفة!

فما تم اعتباره كمزايا قد تم سحبها من خلال الزيادات في نسب تحمل المؤمن عليهم المبينة أعلاه، ومن خلال وضع سقف لعدد مرات استخدام البطاقة من قبلهم خلال العام! أما الحديث عن «أهمية ثقافة الشكوى في حال

عدم حصول المؤمن له على الخدمة الطبية التأمينية»، بحسب ما ورد على الصفحة الرسمية للوزارة، فهو معاد وممجوج ومن دون جدوى من الناحية العملية بالنسبة للمؤمن عليهم! من الخاسر ومن الراجح؟!

بحسب ما ورد على الصفحة الرسمية لوزارة المالية فإن: «التعديلات الأخيرة تبقى وتعزز الصفة الاجتماعية لهذا المشروع من حيث إن معدل الخسارة للمؤسسة فيه حوالي 115% عدا عن الدعم الحكومي المستمر لقسط التأمين». فالمؤسسة العامة السورية للتأمين خاسرة، بحسب ما ورد أعلاه!

والحكومة مستمرة في دعمها لقسط التأمين، وبالتالي فخزينة الدولة خاسرة من هذا المشروع التأميني أيضاً! وأصحاب الأجور المؤمن عليهم من العاملين في الدولة تبين أنهم خاسرون أيضاً، بسبب زيادة نسب التحمل ووضع سقف لعدد مرات استخدام البطاقة، وبسبب استمرار تقاضي مقدمي الخدمات للفروقات السعرية منهم، والأهم بسبب تراجع القطاع الصحي عموماً! ومقدمو الخدمات الطبية «أطباء- صيادلة- مخبريون» يعتبرون أنفسهم خاسرين، ليس بسبب التعريفات والأسعار المفروضة عليهم فقط، بل بسبب معاناتهم من التأخر المزمن في صرف مستحقاتهم!

فما معنى عبارة «نجاح الإجراءات المتخذة»، الواردة أعلاه، في ظل وضوح الخسارات المبينة آنفاً، وعلى حساب من، مع تغيير الأرباح، ولمصلحة من؟!

فقد بات من الواضح بالنتيجة أنه مقابل كل الخسارات أعلاه هناك تغيير للرابحين من المظلة التأمينية، باعتبارها «مشروعاً اجتماعياً»، والمتمثلين بشركات التأمين الصحي، ومن خلفهم من أصحاب الأرباح، الذين يحصلون منفرداً الأرباح الصافية والسهلة، على حساب المؤمن عليهم، مالياً وصحياً، كما على حساب المؤسسة وخزينة الدولة!

فالنجاح في الإجراءات الحكومية المتخذة يعني بكل بساطة تكريس هذا الشكل المشوه في المعادلة بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح، بما يضمن استمرار مصالح أصحاب الأرباح، على حساب مصالح أصحاب الأجور وصحتهم، وعلى حساب خزينة الدولة!

# 25% من المباني بالحد الأدنى متهالكة وغير آمنة للسكن!



خلال مؤتمر صحفي بتاريخ 2023/2/20 أعلن وزير الأشغال العامة والإسكان أن: «لجان السلامة الإنشائية في المحافظات المتضررة جراء الزلزال «حلب واللاذقية وحماة»، أنهت الكشف عن حالة أكثر من 41 ألف مبنى، وستقوم بتصنيفها إلى أبنية متضررة بالكامل، وأخرى تحتاج إلى تدعيم، وأبنية تحتاج إلى صيانة بسيطة، ومبان سليمة».

## نوار الحمصي

وفي توضيحات تفصيلية بين الوزير أن: «عدد الأبنية التي كشفت عليها اللجان في محافظة اللاذقية تجاوز 22 ألفاً، وفي حلب أكثر من 12,600 مبنى، وفي حماة 7,200 مبنى، وهذا الأرقام قابلة للارتفاع مع تواصل عمليات الكشف على المباني».

الأرقام أعلاه إجمالية وغير منتهية، ولم توضح فيها التفاصيل وفقاً للتصنيف أعلاه «متضررة بالكامل»- تحتاج لتدعيم- تحتاج لصيانة بسيطة- سليمة»، بالرغم من الإعلان عن انتهاء عمليات الكشف، كذلك لا تتضمن عدد الأبنية التي سبق وانهارت في هذه المحافظات المنكوبة بسبب الزلزال!

## المحافظات الأقل تضرراً من الزلزال

على الطرف المقابل، وفي محافظة حمص الأقل تضرراً من الزلزال، بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع البلدان والبلديات والإسكان في محافظة حمص رامي منصور لصحيفة الوطن بتاريخ 2023/2/22، أن إجمالي الأبنية التي تم الكشف عليها حتى تاريخه وصل إلى حوالي 880 بناء، وتبين بحسب الكشوف الحاصلة أن نحو 40 بناء منها بحاجة للهدم، و185 بناء بحاجة إلى تدعيم، و630 أبنية آمنة إنشائياً.

أي إن نسبة 4% من الأبنية التي تم الكشف عليها في المحافظة يجب أن تهدم، ونسبة 21% منها بحاجة للتدعيم، أي إنها معرضة للانهدام، ما يعني أن النسبة الإجمالية للأبنية المتهالكة وغير الآمنة للسكن هي 25%.

وفي محافظة طرطوس، بحسب إذاعة نينار اف ام بتاريخ 2023/2/24، بلغ عدد المباني التي تم الكشف عليها من قبل اللجان المشكلة للبحث عن الأضرار الناجمة عن الزلزال 3512 بناء، تشمل منازل سكنية ومدارس، وتبين أن 123 منها يحتاج للهدم، بينما يحتاج 732 لإعادة تدعيم البناء، في حين أن ما تبقى آمن إنشائياً، ولا يشكل خطراً على السلامة العامة. أي إن نسبة 3% من الأبنية التي تم الكشف عليها في المحافظة يجب أن تهدم، ونسبة 20% منها بحاجة للتدعيم، أي إنها معرضة للانهدام، ما يعني أن النسبة الإجمالية للأبنية المتهالكة وغير الآمنة للسكن هي 23%.

## أكثر من 13 ألف أسرة منكوبة بسكنها حتى تاريخه!

باسقاط النسب المبينة أعلاه للأبنية المتهالكة وغير الآمنة في كل من محافظتي حمص وطرطوس، والمقدرة بـ 25% من إجمالي عدد الأبنية التي تم الكشف عليها، على الأرقام الإجمالية المعلنة من قبل الوزير عن عدد الأبنية التي تم الكشف عليها أعلاه، والبالغة 41 ألف مبنى، يمكن أن نستنتج أن عدد الأبنية المتهالكة في المحافظات المنكوبة حتى تاريخه يقدر بـ 10,250 بناء، والتي يجب أن تضاف إليها أعداد الأبنية التي انهارت سلفاً في هذه المحافظات.

والنتيجة، أن عدد المباني المتهالكة وغير الآمنة في المحافظات المنكوبة، بالإضافة إلى محافظتي حمص وطرطوس فقط، يصل إلى 11,330 بناء حتى الآن!

وبحال أن كل بناء يضم 10 أسر فقط لا غير، فهذا يعني أن عدد الأسر المنكوبة فعلياً في

الناجمة عن العمليات العسكرية خلال السنوات الماضية، وذلك من كل بد تكريساً لتهدمها من نتائج كشف هذه اللجان، والتي ستظهر الكم الكبير من أعداد المباني غير الآمنة بحسب النسب المبينة أعلاه، وما يفرضه عليها لاحقاً من مسؤوليات تجاه الأسر المنكوبة بسكنها، كإضافة نوعية جديدة لتهدمها من كل مسؤولياتها وواجباتها الأخرى والكثيرة تجاه عموم السوريين، وعلى كافة المستويات!

## الكشوف المأجورة لم يتم الإعفاء منها!

بقي أن نشير إلى أن عمليات الكشف على الأبنية، من قبل لجان المحافظة والنقابة، مأجورة عادة، وهي تكلف مئات الآلاف من الليرات على من يطلب عملية الكشف! ولم يصدر حتى تاريخه أي إعفاء رسمي من هذه الأجور والرسوم الأخرى المفروضة لهذه الغاية على إثر كارثة الزلزال، بل جل ما هناك هو تأكيد من قبل نقيب المهندسين في سورية غياث قطيني، لموقع «سيريانديز» بتاريخ 2023/2/20، بأن: «النقابة حالياً لا تتقاضى أية أجور أو نفقات أو رسوم تتعلق بالكشف عن الأبنية المتضررة، أو المتصدعة نتيجة الزلزال».

لكنه بالمقابل، أكد أيضاً أن: «ما يحدث الآن هو كشف أولي، وهو مجاني تماماً لجميع الجهات العامة والخاصة والمواطنين، وخلال المرحلة القادمة عندما تكون هناك دراسة فنية كاملة، ستعمل النقابة على تخفيض رسوم هذه العمليات إلى الحد الأدنى».

والنتيجة، أن أي مواطن سيطلب إجراء كشف على البناء الذي يسكن فيه، للاطمئنان على أنه آمن للسكن، تحسباً واحتياطاً، سيتكبد هذه المئات من الآلاف من الليرات!

فالحكومة، وبغض النظر عن مساعي نقابة المهندسين لتخفيض رسومها، وحتى تاريخه، وعلى الرغم من حجج الكارثة، لم تهرق نفسها حتى على مستوى الإعفاء من هذه الأعباء المالية على المواطنين المنكوبين على كافة الأصعدة، لتثبت مجدداً لا مسؤوليتها ولا مباليتها تجاه المواطنين، بل واستهانتها بحياتهم!

وتقديم الدعم الفني اللازم». وفي متن الإعلان عن تشكيل اللجان أعلاه، بحسب صفحة المحافظة الرسمية، ورد أن: «المحافظة تذكر الأخوة المواطنين عن تخصيص رقم واتس أب، للتواصل وإرسال العنوان بالتفصيل والمعلومات ورقم الموبايل، أو الهاتف الأرضي في حال وجود تشققات بالأبنية السكنية، أو ملاحظة أية تصدعات جراء الزلزال، لإرسال لجان الكشف الفني على العنوان المرسل».

قرار تشكيل اللجان التسع أعلاه، يبدو أنه شكلي، ولذّر الرماد في العيون ليس إلا! فالمحافظة تريد الظهور بمظهر المسؤول، مع التهرب من المسؤوليات الملقة على عاتقها بنفخ الوقت، خاصة مع ربط مهام اللجان بالتصدعات جراء الزلزال فقط، كما ورد في متن الإعلان!

فالمسؤولية، بحال توفرت النية الجادة لتحملها، تقتضي من اللجان المشكلة البدء بعملها اعتباراً من المناطق التي تشك المحافظة بواقع أبنيتها ناحية الحالة الإنشائية والفنية للمباني وتقدير السلامة الإنشائية، وخاصة مناطق المخالفات والعشوائيات، داخل المدينة وبمحيطها، والتي تعلم المحافظة مسبقاً واقع تهتك أبنيتها، وضعف عوامل الأمان والسلامة فيها، بسبب بعدها عن شروط السلامة، وعدم تقيد منفذها بالشروط الهندسية والفنية، دون انتظار الاتصالات من المواطنين بهذه المناطق للإبلاغ عنها!

فهل إعلان رفع التعب أعلاه ينفي مسؤولية المحافظة، أو أنه تكريس لتخليها عن مسؤولياتها؟!

وأي دور ومسؤولية وزارة الإدارة المحلية، والحكومة من خلفها، بشأن عمل مثل هذه اللجان المشكلة في جميع المحافظات ومهامها، وبما يضمن سلامة وأمان المواطنين في مسكنهم، ولو بالحدود الدنيا؟

فالحكومة، وتهرباً من مسؤولياتها، لم تكلف نفسها عناء تكليف المحافظات بالكشف على كافة الأبنية فيها، وخاصة الأبنية المشكوك فيها، بسبب الزلزال وبسبب التصدعات

سكنها، حتى تاريخه، يتجاوز 13 ألف أسرة في المحافظات المذكورة فقط لا غير، وهذا الرقم مرشح لزيادة الكبيرة، طبعاً مع استكمال عمليات الكشف، بحال تم استكمالها!

## ماذا عن بقية المحافظات بمناطق مخالفاتها وعشوائياتها؟

من المفروغ منه، أن النسبة المقدرة أعلاه من الأبنية المتهالكة وغير الآمنة ستكون أعلى بكثير، تناسباً مع عدد الأبنية الكبير في مناطق المخالفات والعشوائيات المنتشرة في مختلف المحافظات، والبعيدة كل البعد عن عوامل السلامة والأمان، والشروط الهندسية والفنية، والتي تشكل نسبة تتجاوز 60% من إجمالي عدد المباني المشيدة!

وبالتالي، بحال تم العمل على الكشف الفعلي على الأبنية المشيدة في مناطق المخالفات والعشوائيات من قبل اللجان المشكلة لهذه الغاية في المحافظات، فلا بد أننا ستكون أمام أعداد كبيرة من الأسر المنكوبة في سكنها بالنتيجة!

لكن، وعلى الرغم من أهمية وضرورة عمليات الكشف على الأبنية في جميع المحافظات، ليس تحسباً من آثار الزلزال فقط، بل تحسباً لكل آثار التصدعات الناجمة عن المعارك خلال سني الحرب والأزمة، وبالرغم من نتائجها المتمثلة بالزيادة الكبيرة في أعداد المنكوبين سكناً، إلا أن هذه المهمة، ومع كل أسف، ليست واجبة على اللجان المشكلة، وليست شاملة لجميع المناطق والمباني، بل مقتصرة ومشروطة بإبلاغ المواطنين، وبناء على طلبهم فقط!

## محافظة دمشق مثلاً عن رفع العتب واللامسؤولية!

أصدر محافظ دمشق قراراً بتشكيل تسع لجان مشتركة للطوارئ في محافظة دمشق، وكلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق، مهمتها «إجراء الكشوفات على العقارات التي يتم الإبلاغ عنها، بهدف تقييم الحالة الإنشائية والفنية للمباني وتقدير السلامة الإنشائية

الحكومة وتهرباً من مسؤولياتها لم تكلف المحافظات الأبنية فيها وذلك تكريساً لتهدمها من نتائج الكشوف التي ستظهر الكم الكبير من أعداد المباني غير الآمنة!

# على أبواب رمضان.. لهيب الأسعار يستعرا!

اعتاد المواطنون على التباينات السعرية النسبية في الأسواق، وبين محل وآخر، بل بين ساعة وأخرى، كما اعتادوا على التصريحات الرسمية الخلية التي تتحدث عن مراقبة الأسواق ومتابعتها، كذلك اعتادوا على الذرائع المسافة «رسمياً وغير رسمياً» تبريراً للزيادات السعرية على السلع والخدمات، اعتباراً من ذرائع العقوبات والحصار، مروراً بتبريرات تذبذب سعر الصرف، وصولاً إلى ما آلت إليه الأسعار من توحش!

## ■ سوسن عجيب

فالارتفاعات السعرية مستمرة دون توقف، وحيثما الاستفادة منها «كبار أصحاب الأرباح» أتتهم فرصة ذهبية استثماراً بكارثة الزلزال مؤخرًا، التي رفعوا بسببها الأسعار، وكذلك بدأ استثمارهم بموسم رمضان القادم منذ الآن، حيث بدأت الأسعار تسجل عتبة جديدة ارتفاعاً، تمهيداً واستقبالاً له، وخاصة للمواد والسلع الغذائية، مع استمرار اللامبالاة الحكومية، المجبرة لمصلحة هؤلاء بالنتيجة!

## بين الحديث الرسمي والواقع!

في حديث لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لصحيفة الثورة بتاريخ 2023/2/20 قال حول أولوية المواد التي سيتم استيرادها: «إن الأولوية هي بالدرجة الأولى للمواد الغذائية وتصنيعها كالبقوليات من حمص وعدس وفاصولياء وسواها وكذلك الزيت النباتي، كاشفاً عن إمكانية انخفاض أسعار تلك المواد بنسبة لا تقل عن 25% عند توفرها خاصة وأنها ستخضع لقرار تخفيض التكاليف ما يعني انخفاض حتمي في سعر بيعها للمستهلك».

لكن الإمكانية التي تحدث عنها الوزير لم تتحقق حتى الآن، وربما لن تتحقق أبداً، بل ما جرى على العكس تماماً، بدليل استمرار الارتفاعات السعرية على المواد والسلع الغذائية في الأسواق، بما في ذلك الأساسية التي أشار إليها الوزير!

كذلك فقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية بتاريخ 2023/2/23، وقد حضر الاجتماع أيضاً رؤساء وممثلو اتحادات غرف الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة، ومن جملة ما خلص إليه الاجتماع أن المجتمعين بحثوا: «مجموعة من الأفكار والخيارات لجهة توريد وتأمين مختلف السلع والمواد الأساسية وفق الأولويات والأكثر حاجة وضمان توافرها بالكميات المطلوبة وانسيابها إلى السوق المحلية بأسعار مناسبة وتذليل كل العقبات والصعوبات خصوصاً مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك».

بالمقابل فإن واقع السوق يقول إنه مع اقتراب شهر رمضان بدأت الأسعار تستعر بلهيبها على المواطنين وجيوبهم، وعلى حياتهم بالنتيجة!

## أسعار السوق تكسر العتبات صعوداً!

على سبيل المثال فقد تم تحديد سعر كيلو شرحت الدجاج بحسب النشرة التتويينية بتاريخ 2023/2/25 بـ 33500 ليرة، وهو أعلى من ذلك في الأسواق، حيث وصل في بعض المحال إلى 40000 ليرة، وسعر الجوانح تم تحديده بـ 16500 ليرة بينما تجاوز في الأسواق سعر 18000 ليرة، وعلى ذلك يمكن القياس على بقية الأسعار وفروقاتها بين النشرات الرسمية وواقع السوق. فحوم الغنم والعجل، التي أصبحت من منسيات الاستهلاك بالنسبة للغالبية



قال عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق: «إن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك فرضت على التاجر بيع كيلو البصل بالجملة بسعر 5,5 آلاف ليرة وبالمفرق بـ 6 آلاف ليرة، وهذا السعر المفروض يعتبر غير منطقي والتاجر يخسر عند بيع المادة بالسعر المحدد، لذا نشهد قلة في المادة في السوق وعدم التزام من الباعة بالسعر المحدد من وزارة التموين».

وربما تجدر الإشارة بهذا الصدد، وتأكيداً على اللامبالاة الرسمية تجاه الفقير واحتياجاتهم الغذائية، أن الحكومة في عام 2022 سمحت بتصدير البصل، ما أدى تضامراً مع أسباب أخرى، إلى تجاوز سعر الكيلو خلال الفترة القريبة الماضية عتبة 14 ألف ليرة، وصولاً إلى ندرته في الأسواق، والآن سمحت باستيراده لصالح السورية للتجارة، كي ترمم جزءاً من احتياجات السوق المحلية، على أن يباع بالسعر المحدد أعلاه 6 آلاف ليرة، لكن ذلك لم يتم حتى الآن، بالرغم من الوعد الرسمي بأن ذلك سينجز قبل نهاية الشهر الحالي!

مع العلم أن القائمين على عمليات التصدير والاستيراد، والمستفيدين منها، بما في ذلك ما يتم باسم السورية للتجارة أو غيرها من الجهات الحكومية الأخرى، هم أنفسهم شريحة كبار أصحاب الأرباح «المحبيين من الحكومة»، وهم أنفسهم المتحكمون في آليات عمل السوق «توريداً وتوزيعاً - كما ونوعاً وسعراً» لجميع المواد والسلع فيه، والمتضررون من كل ذلك هم عموم الفقيرين، وصولاً إلى نسبة فاقعة ومتفاقمة من الجوع والعوز المعمم عليهم، استغلالاً ونهباً وفساداً، بسبب السياسات الظالمة المطبقة، ولمصلحة الشريحة المحببة!!

التي أصبح تأمينها ولو بحدودها الدنيا، ضرباً من ضروب الاستحالة، ليس بسبب عوامل الاستغلال فقط، بل بسبب تدني الأجور وضعف القدرة الشرائية بالمقارنة مع الأسعار، وفي ظل استمرار اللامبالاة الرسمية تجاه ضرورتهم واحتياجاتهم، والحرص المستميت على مصالح أصحاب الأرباح، دائماً وأبداً، تماشياً مع السياسات الليبرالية المطبقة، بنموذجها الأكثر تشوهاً وقبحاً!

فعلى سبيل المثال وبرغم الكارثة، وزيادة الاحتياج للمواد والسلع الغذائية، فإن حركة الصادرات لهذه المواد والسلع لم يتغير!

فقد بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق، بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2023/2/23، إن: «حركة الصادرات من الخضار والفواكه لم تتأثر نتيجة الزلزال الذي أصاب بعض المناطق المتكوبة في محافظات اللاذقية وحماة وحلب، وإن الحركة مازالت اعتيادية كما كانت قبل حدوث الزلزال، ولم تحدث أية زيادة أو نقصان بعدد البرادات التي تذهب إلى دول الخليج والعراق، موضحاً أن ما بين 10 و15 براداً يذهب يومياً إلى دول الخليج، في حين أن عدد البرادات التي تذهب إلى العراق بحدود 5 برادات فقط».

فكارثة الزلزال، بماسيها، لم تنزل أولويات الحكومة بحرصها على ضمان استمرار مصالح كبار الناهبين والمستغلين من أصحاب الأرباح، ضاربة بعرض الحائط الاحتياجات الغذائية للفقيرين، وكأن شيئاً لم يكن بالنسبة إليها!

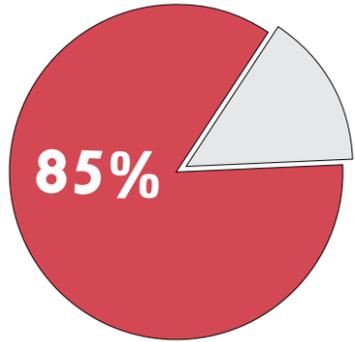
**البصل مثال آخر عن اللامبالاة!**  
وتعقيباً على ما يثار حول مادة البصل

**الارتفاعات  
السعرية  
مستمرة دون  
توقف وحيثان  
الاستفادة منها  
كبار اصحاب  
الأرباح» أتتهم  
فرصة ذهبية  
استثماراً بكارثة  
الزلزال وكذلك  
بدأ استثمارهم  
بموسم رمضان  
القادم منذ الآن!**

# خسائر زلزال 6 شباط.. حصيلة



حتى اللحظة، لم تنكشف تماماً جميع جوانب الكارثة التي ضربت البلاد في السادس من شباط الجاري. ولا سيما في ظل التخبط وغياب أي تقدير رسمي لحجم الأضرار على مستوى البلاد كلها وبقاء التقديرات مشتتة بين ما يسمى بـ«مناطق النفوذ والسيطرة»، لكن ما ظهر حتى الآن من تقديرات وبيانات عن الأضرار من شأنه أن يكشف عن بعض وجوه الاستجابة السورية للزلزال وعن حجم الاستحقاقات المستجدة التي تنتظر السوريين خلال الفترة المقبلة.



في عام 2022 وعلى أقل تقدير لم تتمكن 85% من الأسر السورية من تلبية احتياجاتها الأساسية

الوصول السريع إلى من بقي عالماً تحت الركام.

## خسائر القطاعات تفاقم معاناة المتضررين الجدد

في عام 2022، وعلى أقل تقدير، لم تتمكن 85% من الأسر السورية من تلبية احتياجاتها الأساسية. وحتى ما قبل الزلزال لم يكن يعمل في البلاد سوى 59% من المستشفيات، و57% من مرافق الرعاية الصحية الأولية، و63% من المستوصفات المتخصصة تعمل بكامل طاقتها، وسيؤدي هذا الزلزال إلى مزيد من الانهيار في الخدمات الأساسية، ويؤخر إلى حد كبير قدرات إعادة تشغيل هذه المرافق. سورية قبل الزلزال كانت فعلياً الدولة صاحبة أكبر عدد من النازحين داخلياً في العالم، والذي يقدر بنحو 6.8 مليون شخص. وقبل وقوع الزلزال، كان ما يقارب 80% من الأسر النازحة داخلياً قد نزحت لمدة خمس سنوات على الأقل، وعانى

الاحتياجات الإنسانية الموجودة مسبقاً على نطاق واسع، والقيود اللوجستية وظروف الشتاء وتفاشي الكوليرا المستمر «دون شفافية حكومية في التعاطي مع المسألة». وقبل وقوع الزلزال في 6 شباط، كانت تقديرات الأمم المتحدة تؤكد أن حوالي 15,3 مليون شخص في سورية سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2023، وهو أعلى مستوى على الإطلاق في التاريخ السوري، منهم 4,1 مليون سيعيشون في ظل ظروف قاسية أو كارثية.

وتتعرض الخدمات العامة - بشكل خاص المياه والكهرباء والتدفئة - التي كانت بالفعل متضررة قبل الزلزال، لضغوط شديدة، ومع اكتظاظ المستشفيات، اتضحت صعوبة حصول الناس على الرعاية الصحية في أوقات الطوارئ. كما أن نقص الوقود والآلات والمعدات الثقيلة هي من القضايا الرئيسية التي ينبغي التفكير فيها جدياً، ولا سيما أن غيابها عاق

قبل وقوع الزلزال كانت الأمم المتحدة تؤكد أن حوالي 15,3 مليون شخص سيحتاجون إلى مساعدات في عام 2023

والأكيد أن هذه الأرقام لا تمثل الحجم الحقيقي للاحتياجات، الذي سيزداد وسيغدو أكثر وضوحاً مع مرور الأيام. وبشكل عام، تأثرت 170 ناحية في 43 منطقة في 10 محافظات بالزلزال. وتشمل المناطق الأكثر تضرراً محافظة حلب حيث تضرر 4,2 مليون شخص بدرجات متفاوتة. كما تأثر ما يقارب من 3 ملايين شخص في محافظة إدلب، وكذلك الحال بالنسبة لمحافظة اللاذقية وحماة. وتعرضت جميع المحافظات العشر لمستويات الاهتزاز بدرجات من 5 إلى 7، ما يؤكد حدوث أضرار غير مباشرة على المدى الطويل، ولا سيما في مناطق العشوائيات المنتشرة في عموم سورية. والعديد من هذه المناطق كانت بالأصل ترزح تحت وطأة الاحتياج الشديد الناجم عن سنوات الحرب والتراجع الاقتصادي. وفق التقديرات في إدلب، طال الدمار أكثر من 1,700 مبنى تدميراً كاملاً، ودمر أكثر من 5,700 مبنى جزئياً. وفي حلب، أفادت التقديرات بانهيار 56 مبنى، في حين لا يعرف حتى الآن العدد النهائي للمباني التي تعرضت للضرر في المحافظات الأخرى.

## الكارثة موجودة قبل حدوث الزلزال

هنالك عدة عوامل أثرت على شدة الاحتياجات الإنسانية في سورية ولا تزال تؤدي إلى تفاقمها، بما في ذلك

## قاسيون

طال الضرر المباشر للزلزال أكثر من 8,8 مليون مواطن سوري بأشكال متفاوتة، ووفق تقديرات منظمات الأمم المتحدة، من المتوقع أن يحتاج معظمهم إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية.

## أكثر مناطق البلاد تعرضاً للخطر

حتى ساعة كتابة هذه السطور، تم تأكيد تأثر البلاد بما لا يقل عن 2,900 هزة ارتدادية. وفي حين أثرت شدة الزلزال على الأجزاء الشمالية والوسطى والجنوبية والساحلية من سورية، فقد طالت الأضرار البشرية والمادية الجسيمة محافظات حلب وحماة وإدلب واللاذقية، وأثرت بشكل مباشر على كل شخص يعيش في الشمال السوري تقريباً.

خلق الزلزال والهزات الارتدادية كارثة ذات أبعاد كبيرة، حيث دمرت العديد من المنازل والبنى التحتية للخدمات الأساسية والمنشآت، تاركة العديد من الناس دون طعام وماء ومأوى، وفي حاجة ماسة إلى المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية الطارئة.

وحتى اللحظة، بلغ العدد المعلن للوفيات في عموم سورية قرابة 4914 «حوالي 1414 متوزعين في محافظات حلب واللاذقية وحماة، وحوالي 3500 في محافظة إدلب وحدها»، والمصابون بحدود 14,814.

# أولية غير نهائية لحجم الكارثة

## 8,8 مليون

طال الضرر المباشر أكثر من 8,8 مليون مواطن سوري، ووفق تقديرات الأمم المتحدة، من المتوقع أن يحتاج معظمهم إلى شكل من أشكال المساعدة

## 4914

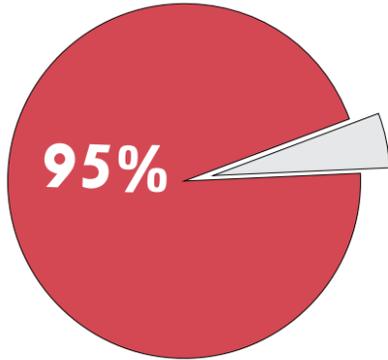
بلغ العدد المعلن للوفيات في عموم سورية قرابة 4914 «1414 متوزعين في حلب واللاذقية وحماه، وحوالي 3500 في محافظة إدلب وحدها»

## 2,900

تأثرت البلاد بما لا يقل عن 2,900 هزات ارتدادية. وطالت الأضرار البشرية والمادية الجسيمة محافظات حلب وحماة وإدلب واللاذقية



## تقديرات الأضرار الأولية غير النهائية مقابل مبلغ الاستجابة الحكومية الأولية



وفق تقديرات الأمم المتحدة في إدلب فإنه لم يكن من الممكن تغطية سوى 5% من المواقع المبلغ عنها

### 397.6

«مليون دولار أمريكي»

### 6.8

تقديرات الأضرار

الاستجابة الحكومية

وفي خضم فوضى التقديرات هذه، هناك من يعتمد تكلفة بناء المنزل كأساس لتقدير حجم ما يجب إنفاقه لاحقاً للتعافي من الكارثة. وعلى هذا الأساس يسود افتراض بأن وسطي ترميم المنزل الواحد هو 150 مليون ليرة سورية، وهذا الرقم يحتاج إلى نقاش: في عام 2015، أشارت بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية إلى أن تكلفة بناء مسكن «مساحته 100 متر» وبإكساء جيد «دون الأرباح ودون سعر الأرض» هي بحدود ثلاثة ملايين ليرة سورية، وهذا ما كان يعادل في حينه حوالي 15,555 دولار أمريكي، ما يعني بأرقام اليوم أن تكلفة بناء المنزل بالمواصفات المذكورة آنفاً يجب أن تكون عند حدود 108 ملايين، هذا إذا افترضنا أن الدولة عاجزة عن تخفيض المبلغ «وبشكل كبير» في حال صبت اهتمامها على تأمين الإسمنت والحديد بأسعار أقل من الأسعار الموجودة في السوق.

وأيضاً عن وقوع أضرار في البنية التحتية للمياه في منطقة غرب عين العرب، ما أدى إلى انقطاع المياه عن أكثر من 18 قرية. وتمت إقامة عشرات الملاجئ المؤقتة في مدن منبج وعين العرب والرقبة والقامشلي للعائلات التي خرجت من منازلها خوفاً من الهزات الارتدادية والضرر الذي أصاب المباني التي يقطنونها، حيث لجأت مئات العائلات إلى هذه الملاجئ القريبة.

### بورصة حسابات الخسارة انطلقت

كما هو متوقع، بدأت سريعاً تقديرات الخسائر تخرج من هنا وهناك، وفي كثير من الحالات دون شرح لألية حساب الخسائر. هناك من يقدر الخسائر بـ 1,3 مليار دولار أو أقل، وثمة من يقدرها بـ 5 مليارات دولار أو أكثر. وهذا في ظل غياب أي تقدير رسمي «ولو كان أولياً» لحجم الخسائر التي أصابت البلاد.

**ضعف الاستجابة لجميع مناطق البلاد وأثر نقص المعدات وشح الاستعدادات في تفاقم الأضرار**

وصلت المتطلبات المباشرة من أجل تجاوز الآثار «الأولية فقط» للزلازل إلى ما يقارب 397,6 مليون دولار أمريكي، بينما اكتفت الحكومة السورية بالإعلان عن أنها خصصت 50 مليار ليرة سورية «6,84 مليون دولار فقط» كمخصصات طارئة أولية للاستجابة والتعافي، أي أن ما خصصته الحكومة هو أقل من 2% فقط من التقديرات الأولية للاحتياجات. ووفق تقديرات الأمم المتحدة في إدلب، فإنه لم يكن من الممكن تغطية سوى 5% من المواقع المبلغ عنها التي تحتاج إلى عمليات بحث وإنقاذ. وأدى الافتقار إلى الآلات الثقيلة اللازمة لإزالة الأنقاض وسوء الأحوال الجوية إلى تعقيد عمليات الإغاثة بشكل كبير. وحتى المدارس التي كانت تعمل في تلك المناطق فقد أعلن عن إغلاقها، وكذلك تعاني المستشفيات من ضغط شديد. وكذلك الحال، أعلن عن انهيار عدد من المباني في منبج وعين العرب والرقبة،

العديد منها من حالات تشريد متعددة. ومن المرجح أن يشهد العديد منهم موجة أخرى من النزوح، وشهدت البلاد بالفعل حالات نزوح من مناطق في دير الزور وحلب وحماة واللاذقية وطرطوس. ولم يؤد الزلزال إلى نزوح إضافي بسبب المأوى المتضرر وغير الآمن فحسب، بل قلل أيضاً من احتمالات العودة الآمنة للنازحين داخلياً من المناطق المتضررة من الزلزال. وسيكون المأوى الآمن أحد أهم الاحتياجات الرئيسية الملحة في المرحلة القادمة.

### انكشاف الضعف في جميع مناطق البلاد

ضعف الاستجابة للكارثة طال جميع مناطق البلاد، وربما تكون واحدة من المفارقات المثيرة للانتباه هي الفارق بين حجم الأضرار التي أصابت البلاد، ومقدار ضالة الاستجابة الحكومية المباشرة: وفقاً للتقديرات الأولية غير النهائية،

# مبادلة العملات وتدويل العملة الصينية



إنقاذ قصير الأجل لهم، والأمر متروك لهذه البلدان لتخطّ طريقها للخروج من الفوضى الاقتصادية. لكن إذا دخلت هذه الدول في مشاكل اقتصادية عميقة، فهناك خطر يتمثل في ضياع المساعدة الصينية التي حصلت عليها عبر الاتفاقيات. يشبه هذا الوضع إلى حد ما بعض استثمارات الصين في إفريقيا، حيث المخاطر عالية، لكن يجب القبول بها.

لكن ما دامت دولة ترغب في تدويل عملتها، فالمخاطر هي مسؤولية يجب عليها تحملها. كان على الولايات المتحدة أن تقدم مئات المليارات من الدولارات إلى دول أخرى، في ذروة الأزمة والنزاع من أجل الحفاظ على مركزها الدولار. من الضروري أن تقدم الصين مثل هذا الدعم لشركائها التجاريين، من أجل تعزيز قبول الرمينبي من قبل الدول الأخرى.

لكن فيما يتعلق بالتأثيرات العملية، فالاتفاقيات مبادلة العملات مجرد وسيلة واحدة لتعزيز تدويل الرمينبي، لكنها غير كافية. يجب تعلم الدروس من العقوبات المفروضة ضد روسيا. تحتاج الصين لبذل الكثير من الجهود لتعزيز البنية التحتية اللازمة لتدويل اليوان. ببساطة، الزيادة الكبيرة في حصة اليوان في التجارة والاستثمار مهمة مكلفة، ولا ينبغي أن تكون أولوية محلية في هذا الوقت، ولكن يجب الآن طرح بعض الاستعدادات الأولى لتحسين اليوان كعملة مقاصة.

على سبيل المثال: يجب حل قضايا الوظيفة، والواجبة، والأمن، وملائمة «نظام تبادل البيانات بين البنوك CIPS» الذي تقوده الصين. يجب تسريع التقدم المحرز في تعزيز استخدام «CIPS» بين شركاء الصين التجاريين المهمين، خاصة أولئك في البلدان النامية. يجب تسريع إنشاء ونشر خدمات المقاصة بالرمنبي في البلدان الشريكة تجارياً... الخ. الغرض من هذه الإجراءات هو إعداد بوليصة تأمين توفر حماية وأماناً للاقتصاد الصيني في حالة حدوث أزمة.

غير مباشر- إلى دعم السيولة بالدولار من الاحتياطي الفدرالي «مثل: أوروبا واليابان والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية»، ولهذا ليس لديها من حيث المبدأ حاجة لتفعيل اتفاقياتها مع الصين. ينطبق هذا أيضاً على اختيار العملة لمعظم التجارة والاستثمار الدوليين، فإذا كان بإمكان الشركات الخاصة العاملة في التجارة والاستثمار استخدام العملة الدولية الحالية، الدولار أو اليورو، بسهولة لأنشطتها التجارية والمالية، فليس هناك حافز كبير بالنسبة لها للتبديل الفعال إلى عملة أخرى لاستخدامها في معاملاتها.

في الوقت الحالي فقط، بعض البلدان والمناطق غير القادرة على استخدام الدولار أو اليورو لأسباب سياسية واقتصادية، تميل لاستخدام الرمينبي كعملة دولية مفضلة. الأرجنتين هي أحد هذه الأمثلة، فبعد سنوات من الأزمات الاقتصادية والديون، باتت احتياطات الدولار لديها أقل بكثير، والمساعدات من البنك الدولي بطيئة، وتأتي مع شروط سياسية قاسية، لذلك هم بحاجة ماسة إلى مصدر دولي للسيولة النقدية، مستقل عن الدولار. والصين بوصفها ثاني أكبر شريك تجاري للأرجنتين، وثاني أكبر اقتصاد في العالم، تناسب هذه الحاجة. المثال الآخر هو روسيا، التي نتيجة للعقوبات الغربية، ارتفعت حصة اليوان من احتياطاتها من أقل من 1% قبل الحرب إلى 48% اليوم. وفي بداية العام أعلن البنك المركزي الروسي أنه بهدف دعم سعر صرف الروبل، كان يبيع اليوان لشراء الروبل في سوق الصرف الأجنبي.

## مخاطر يجب تحملها

إنّ تفعيل مبادلة العملات مع البنك المركزي الصيني تحمل بعض المخاطر. فالدول التي تسعى للحصول على مساعدة الصين، والتي لا تستطيع الوصول إلى الدعم بالدولار لأي سبب من الأسباب، هي دول في صائفة اقتصادية. لا يمكن أن تكون السيولة بالرمنبي سوى

في بداية 2023 انخفضت قيمة الدولار من جديد أمام العملات الأخرى. بدأت هذه الجولة من ضعف الدولار في نهاية 2022 عندما وصل إلى 7,3 مقابل الرينمينبي «العملة الصينية» وبدا الكثيرون بسبب الادعاء على وسائل التواصل الاجتماعي بأنه سيرتفع إلى 8 يشترى الدولار. لم يتوقعوا أنه سيعود اليوم لينخفض إلى أدنى من 6,7، وخسر الكثير من المضاربين أموالاً طائلة نتيجة ذلك. يشير هذا الارتفاع الكبير في قيمة اليوان خلال شهر أو شهرين فقط- آخذين بالاعتبار أن الولايات المتحدة لا تزال ترفع أسعار الفائدة، ولا يوجد تغيير كبير في السياسة النقدية الصينية- إلى أن الأسواق المالية قد زادت بشكل كبير من التوقعات فيما يخص الاقتصاد الصيني. ما الذي يعنيه هذا بالنسبة لطموح الصين جعل اليوان عملة احتياطية أكثر قبولا في بقية أنحاء العالم؟ وما هو دور اتفاقيات مبادلة العملات بذلك؟

## جيت زونغ

ترجمة: قاسيون

هي الاتفاقيات بين العديد من الاقتصادات ذات الحجم الصغير، وذلك في الغالب بهدف لتعزيز تنمية التجارة عبر الحدود باستخدام العملات المحلية لهذه البلدان كعملات تسوية تجارية. يشمل هذا النوع اتفاقية مبادلة العملات التي أبرمت بين 2016 و2019 بين تايلاند وماليزيا واندونيسيا والفلبين، والتي أدت إلى زيادة حصة التجارة المستقرة بعملاتها الوطنية في الأنشطة التجارية فيما بينها. كمثال، في أعقاب هذه الاتفاقية ارتفعت حصة تسويات التجارة بين تايلاند وماليزيا باستخدام البات التايلاندي من 14% إلى 18% خلال ثلاثة أعوام. يقوم البنك المركزي الصيني بدوره بعقد اتفاقيات مبادلة عملات مع بنوك بلدان أخرى، مثل: الأرجنتين التي أعلنت هذا العام تفعيل اتفاقية مبادلة العملات الموقعة بالفعل مع «بنك الشعب الصيني»، علماً أنها قد تلقت أيضاً 6 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي في نهاية العام الماضي. وفقاً للبنك المركزي الصيني، فالدور الرئيسي لاتفاقيات مبادلة العملات التي يعقدها يشمل الجانبين اللذين ذكرناهما.

أبرمت الصين اتفاقيات مبادلة عملات مع 31 دولة ومنطقة بحلول نهاية 2022. في وقت اضطراب الأسواق المالية في 2020، تلقت تركيا ومنغوليا وباكستان حوالي 56 مليار يوان صيني من دعم السيولة من الصين عبر الاتفاقيات الموقعة.

لكن على الرغم من أنّ الصين لديها اتفاقيات مبادلة عملات مع أكثر من 30 دولة، فإنّ معظم هذه البلدان لديها وصول مباشر- أو

## اتفاقيات مبادلة العملات (Swap)

ما هي اتفاقية مبادلة العملات؟ وفقاً للمفهوم المقبول عموماً، فالاتفاقية مبادلة العملات هي اتفاقية بين البنوك المركزية في بلدين يتفقان على مقدار العملة التي يمكن تبادلها بسعر صرف معين في وقت معين. في اتفاقية مقايضة العملات، يتفق الطرفان بشكل عام على مدة مقايضة العملة، وسعر الصرف، والكمية، ونوع العملة، وسعر الفائدة.

أحد الأغراض الرئيسية للدخول في اتفاقيات مبادلة العملات، أنّه في حالة حدوث أزمة اقتصادية أو مالية، يمكن للبنك المركزي لاقتصاد كبير نسبياً توفير دعم سيولة قصير الأجل للنظام المالي لاقتصاد آخر ضعيف نسبياً بموجب اتفاقية التبادل.

الاحتياطي الفدرالي الأمريكي هو البنك المركزي الأكثر نشاطاً في هذا الصدد. في وقت الأزمة المالية 2008 والأزمة المالية الوبائية لعام 2020، تم توقيع اتفاقيات مبادلة عملات ضخمة بين الفدرالي والعديد من الاقتصادات الكبرى في العالم، مما يوفر دعماً كبيراً للسيولة بالدولار لهذه الاقتصادات. وفقاً لصندوق النقد الدولي، قدم الاحتياطي الفدرالي 580 مليار دولار من السيولة للبنوك المركزية في بلدان أخرى، من خلال اتفاقيات مبادلة العملات خلال الأزمة المالية 2008 وسيولة قدرها 450 مليار دولار في آذار 2020.

لكن هناك نوعاً آخر من اتفاقيات مبادلة العملات،

**يجب تسريع إنشاء ونشر خدمات المقاصة بالرمنبي في البلدان الشريكة تجارياً والغرض هو إعداد بوليصة تأمين توفر حماية وأماناً للاقتصاد الصيني في حالة حدوث أزمة**

# خلال 24 يوماً خسرت الليرة 53,76% من قيمتها أمام الدولار رسمياً!



تم تحديد سعر صرف الدولار مقابل الليرة بموجب نشرة الحوالات والصرافة الصادرة عن المصرف المركزي بتاريخ 2023/2/26 بمبلغ 7100 ليرة.

## سفير علي

وخدماتهم بالنتيجة!

وبهذا الصدد، ربما من الهام التذكير بما صرح به مدير مديرية العمليات المصرفية لدى مصرف سورية المركزي، تبريراً لقرار المصرف بحينه، حيث قال: «قرار المصرف المركزي بإصدار نشرة خاصة بالحوالات والصرافة، وتحديد سعر الصرف بـ 6650 ليرة، موجه لمن يتلقى الحوالات الخارجية، وله أثر إيجابي بغرض دعم القوة الشرائية للمواطنين!»

فإذا اعتبرنا أن الشق الأول من التبرير أعلاه قد تحقق بشكل نسبي لمن يتلقى الحوالات الخارجية، فإن الشق الثاني المتمثل بالأثر الإيجابي بغرض دعم القوة الشرائية للمواطنين لم يتحقق، بل كان أثره سلبياً، وكبيراً جداً!

فعلى الرغم من استقطاب المركزي لبعض الحوالات الخارجية خلال الفترة الماضية، إلا أن التنافس مع السوق الموازي على هذا الاستقطاب ما زال قائماً، وما زال لمصلحة السوق الموازي، وعلى حساب قيمة الليرة. وقد سبق أن أشرنا إلى أن التنافس بين المركزي والموازي، والانتقال من عتبة سعرية لليرة مقابل الدولار، إلى عتبة سعرية أعلى بغاية استقطاب القطع، سيتم حصاد نتائجه السلبية على حساب المواطن والاقتصاد الوطني.

فمن المفروغ منه، أن تخفيض قيمة الليرة بظل استمرار تراجع الإنتاج، وبظل استمرار معدلات التضخم بالارتفاع، يعني المزيد من

وكان المصرف قد أصدر قراراً بتاريخ 2023/2/1 تضمن إصدار «نشرة الحوالات والصرافة لشراء القطع الأجنبي نقداً من الأشخاص الطبيعيين، عن طريق شركات الصرافة والمصارف العامة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي، وشراء الحوالات الخارجية التجارية والحوالات الواردة للأشخاص الطبيعيين والحوالات الواردة عبر شبكات التحويل العالمية- نشرة المصارف». وفي أول نشرة للحوالات والصرافة تنفيذاً للقرار أعلاه، والصادرة بتاريخ 2023/2/2، تم تحديد سعر صرف الدولار مقابل الليرة بـ 6650 ليرة، بعد أن كان محدداً بـ 4522 ليرة، في تخفيض لقيمة الليرة في حينه مقابل الدولار، بنسبة وقدرها 47% رسمياً.

إن الزيادة في سعر صرف الدولار، اعتباراً من النشرة الرسمية الأولى بتاريخ 2023/2/2 وحتى النشرة الأخيرة بتاريخ 2023/2/26 كانت 450 ليرة، وهو ما يمثل خسارة إضافية بقيمة الليرة مقابل الدولار بنسبة 6,76%، لتضاف إلى الخسارة السابقة أعلاه، ولتصبح خسارة الليرة أمام الدولار، خلال مدة 24 يوماً فقط، بنسبة 53,76%!

الخسارة الرسمية أعلاه بقيمة الليرة مقابل الدولار، تقابلها خسارة أعلى في أسعار السوق الموازي غير الرسمي، وتقابلها خسارة أعلى وأعلى بقيمة الليرة الشرائية، وهو ما يعني ويهم المواطنين على مستوى معيشتهم

أفسدته جملة السياسات الليبرالية المتبعة، بما في ذلك السياسات النقدية نفسها! فبظل واقعنا الاقتصادي، الضعيف والمشوه، المهيم عليه من قبل قوى المال والنهب والفساد غير المنتجة، والمحمية بالسياسات الليبرالية الأكثر تشوهاً وقبحاً، لا حلول اقتصادية يمكن التعويل عليها، بل لا بد من حل سياسي ينهي كل السياسات الفاسدة التي تستفيد منها هذه القوى، وتسخرها لمصلحتها على حساب مصالح المواطنين، كما على حساب الاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية.

انخفاض الطلب وتراجع المبيعات، وكذلك يعني العزوف عن الاستثمار، ويعني المزيد من تراجع الإنتاج، أي المزيد من التضخم، والتراجع الاقتصادي عموماً، في حلقة مفرغة وكارثية بنتائجها الملموسة والمستمرة! وهذه النتائج السلبية الكثيرة، والكارثية على مستوى معيشة المواطنين بالدرجة الأولى، قد يتحملها المصرف المركزي جزئياً، لكن تتحملها الحكومة مجتمعة، بسياساتها وتوجهاتها، كلياً، وهو ما أشرنا إليه مراراً وتكراراً، بأن المصرف المركزي عاجز منفرداً عن إصلاح ما

## الزلازل يزيد الانهيار في بنية التعليم



منهم أصبحوا مهجرين في أماكن شتى بدون سكن يحفظ كرامتهم، فكيف لهم أن يستمروا في الدوام والحضور إلى المدارس في ظل هذه الظروف؟

أما في الأماكن التي لم تتضرر مادياً، فقد شهدت المدارس غياب عدد كبير من الطلاب، مما أعاق العملية التعليمية، وإتمامها بشكل يحقق الحد الأدنى من الفائدة منها!

كما انعكست الحالة النفسية المتمثلة بالخوف والقلق سلباً على تركيز الطلاب واهتمامهم، وبالتالي على تحصيلهم العلمي كنتيجة!

ما هي الإجراءات الحكومية للإنقاذ؟ الإجراء الذي تم اتخاذه من قبل وزارة التربية، هو تأجيل افتتاح المدارس في المناطق المنكوبة المتضررة من الزلازل مباشرة، والحديث عن تعويض الفاقدة التعليمي بالنسبة للطلاب المنقطعين، أما على مستوى المدارس المتضررة فقد كان التعويل على المجتمعات الأهلية، والمساعدات والمنظمات الدولية، في تحلل رسمي من المسؤوليات والواجبات، سواء التي تقع على عاتق الوزارة أو التي تقع على عاتق الحكومة!

فعلى الصفحة الرسمية للوزارة بتاريخ 2023/2/25، وتحت عنوان «وفد مكتب اليونسكو الإقليمي

## عمار سليم

والتعليم، كما هو معلوم، هو الركن الأساسي لبناء المجتمع والوطن، وبما يحقق أمنه وتقدمه، ولكن ما جرى ويجري في الواقع التربوي هو استمرار تآكله وانهياره بشكل سريع، والسبب الأول والأهم هو: النهج الحكومي وسياسته المدمرة تجاه التعليم في سورية، اعتباراً من ضعف الإنفاق على التعليم، مروراً بسوء المناهج وضعف التخطيط، وصولاً إلى دعم الخصخصة، وغيرها من العوامل المباشرة في هدمه، وضماً واقع الأجور طبعاً!

ولا يغيب عن الذهن، إضافة إلى العوامل والأسباب المسابقة، ما يخص الحالة المعيشية للتلاميذ والطلاب، والأطفال ضمناً، من سوء التغذية والعمالة الاضطرارية والتفكك الأسري والعنف، وغيرها من الطامات التي تفتك بذهن التلاميذ، وتنعكس سلباً على تحصيلهم العلمي!

ثم لتأتي بعد كل ذلك الكارثة المتمثلة بالزلازل، لتعصف بالوضع التعليمي أكثر فأكثر، وليزداد الانهيار فيه سرعة وخطورة!

فبعد ما حل من كارثة كبيرة متمثلة بالزلازل، ازداد الوضع سوءاً بالنسبة للطلاب، فالكثير

في كل يوم تشرق فيه الشمس تزداد فيه الكوارث الإنسانية، وذلك قبل الزلازل، وبدون أي تدخل من الطبيعة، فالنهج الحكومي الرامي إلى إفقار الشعب، ودفعه نحو المزيد من التدهور في أحواله، يسعى بما أوتي من وسائل إلى سلب المواطنين أدنى متطلبات وجودهم لصالح أصحاب الأرباح والفاستين!

أجل الأبنية المتضررة فقط، بل شمل الاستجداء من أجل متطلبات واحتياجات الطلاب وأسراهم في مراكز الإيواء، بالإضافة إلى ما يجب تقديمه من دعم للمعلمين والمتعلمين!

فماذا بقي بعد كل ذلك من واجبات ومسؤوليات للدولة وللحكومة ووزارة التربية؟!

وماذا سيحل بالقطاع التعليمي، كقطاع وطني هام واجب الإنقاذ، بعد كل هذا التخلي الرسمي؟!

معاوية التخصصية، والثانوية الصناعية للبنات، وثانوية المأمون» بالإضافة إلى مدرسة زهرة المدائن، المخصصة كمركز إيواء للطلاب وأسراهم، واستمعوا لمنطلقاتهم والاحتياجات اللازمة لهم، لاسيما تقديم الدعم اللازم للمعلمين والمتعلمين والأسر، ضمن برامج النوعية والدعم النفسي، وإجراءات السلامة...».

فالتحلل الرسمي من المسؤوليات لم يشمل مساعي الاستجداء من

يتفقد الأضرار التي أصابت الأبنية في قطاعي التربية والثقافة في حلب» ورد التالي: «بهدف تقييم الأضرار التي أصابت الأبنية في قطاعي التربية والثقافة في حلب جراء الزلازل، تفقد أخصائي برامج التربية في مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت ماركو باسكوالي، ومنسقة برامج التربية دانيا ديراني، صباح اليوم وأقبع مدارس «أحمد سبسيبي وثانوية

# الكوارث الطبيعية تمتحن الرأسمالية والاشتراكية - (1) الأعاصير



رغم أكثر من نصف قرن من العقوبات الأمريكية ضدها، قد يستغرب كثيرون من أن 7 أشخاص فقط لقوا مصرعهم في أعاصير عام 2008 في كوبا، علماً بأن ثلاثة أعاصير اجتاحتها آنذاك «غوستاف وأيك وبالوما» وأول اثنين ضربها بفواصل 10 أيام، وكانت الأضرار المادية بقيمة 5 مليارات دولار. لكن يعود الفضل إلى السرعة في إجلاء السكان وإنقاذهم بتكاتف المجهود الاشتراكي لدولة تنق بشعبها وشعب يثق بدولته. بالمقابل تركت حكومة الولايات المتحدة مواطنيها السود والفقراء يموتون غرقاً وجوعاً في نيو أورلينز وساحل الخليج بعد إعصاري كاترينا ورينا اللذين ضربها عام 2005 وما زاد الأمر سوءاً خوف كثير من الضحايا المهاجرين من أن تستغل واشنطن الكارثة لترحيلهم وطردهم، وهذا ليس مستغرباً فلقد رفضت حتى المساعدات الإنسانية التي استعدت كوبا وفنزويلا لإرسالها إلى الولاية الأمريكية المنكوبة!

## د. اسامة دليقان

لاحظ تقرير لموقع «عالم العمال» workers.org بأن «الحزب الرأسمالي الذي يدير الولايات المتحدة لا يستطيع حتى التعامل مع قدمين من الثلج في مدينة نيويورك، حيث أظهر العمدة الملياردير مايكل بلومبرغ أنه عديم الفائدة في أعقاب العاصفة الثلجية في 26 كانون الأول 2011».

في جميع أنحاء الاتحاد السوفييتي، أظهرت الاشتراكية تفوقها على الرأسمالية في التعامل مع العفوس الباردة، حيث تم بناء محطات تدفئة مركزية تحافظ على دفء الناس في منازلهم. هذا النوع من التنظيم الاجتماعي مستحيل إنجازها في ظل الرأسمالية بطريقة تخدم أغلبية الشعب، بل يتم احتكار أفضل الدفء والرفاه للنخبة والأثرياء، فالإسكان والوقود وغيرها ليست في الرأسمالية سوى بضائع للربح.

ليس هذا فحسب، فالإجرام الإمبريالي يهدم أيضاً منجزات الاشتراكية كلما أتاحت له الفرصة، وتشهد على ذلك مثلاً محطات التدفئة المركزية التي دمرها الناتو عمداً في قصفه ليوغوسلافيا على مدى 78 يوماً عام 1999. عندما تعمد الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون آنذاك، تجريد الناس وإجبارهم على الخضوع. وللرأسمالية في الواقع تاريخ طويل بالاستغلال البشع للكوارث الطبيعية والمصطنعة، حتى في سبعينات القرن الثامن عشر ضاعفت شركة الهند الشرقية البريطانية أرباحها من موت 10 ملايين إنسان جوعاً في البنغال.

## ملاحظات ابنة رفاق تشي وفيديل

في 9 أيلول 2008 نشر موقع «المناخ والرأسمالية» آخر مقال للعالمة والأستاذة الثورية الكوبية الراحلة سيليا هارت سانتاماريا، التي توفيت مع أخيها في السابع من ذلك الشهر بحادث سيارة أثناء إعصار غوستاف الذي ضرب كوبا. كانت سيليا ابنة أرمانيو هارت دافالوس وهاندي سانتاماريا، وكلاهما من قادة حركة 26 يوليو، رفاق تشي غيفارا وفيديل كاسترو في النضال ضد ديكتاتورية باتيستا.

وصفت سيليا في مقالها الأخير نضال الشعب ودولته في كوبا الاشتراكية للتعامل مع إعصار غوستاف، وبحسب كلماتها: «تم إجلاء ما يقرب من 450 ألفاً في أقل من يوم واحد، وكانت جميع المستشفيات جاهزة... في أقل من يومين، وبفضل مشروع ثورة الطاقة - مشروع فيدل المحبب الذي انتقده كثيرون - تمت استعادة الكهرباء في 40% من مقاطعة بينار ديل ريو... ساجري مقارنة: غادر أكثر

من هذه البلدان لم تعد تدعي أنها اشتراكية. في الواقع، يمكن القول إن الصومال لا يزال دون حكومة مركزية قابلة للحياة بعد سنوات من الحرب الأهلية، ويعتبر البعض موزمبيق جناحاً للمانحين الخارجيين».

ريسنر ليس اشتراكياً ولكن أتباعه لبحث علمي نزيه اضطره إلى الإقرار بتفوق الاشتراكية ولو بأسلوبه الخاص، فاستنتج: «ما زلت أعتقد أن سؤالنا عام 1978 وثيق الصلة ببحوث الكوارث، إنه ليس سؤالاً أيديولوجياً بل عملياً؛ إذا أظهرت دراسة مقارنة ومنهجية أخرى أن الإنفاق العام على الاحتياجات البشرية «الرعاية الصحية والتعليم والإسكان العام وإعانات المرافق لذوي الدخل المنخفض والبنية التحتية» ينقذ الأرواح في الأحداث المتطرفة، فإن هذه نتيجة مهمة. لا يهمني ما إذا كانت تسمى اشتراكية أو حكماً رشيداً».

## التفاؤل الثوري

عوداً إلى الثورة الكوبية سيليا سانتاماريا التي قضت في إعصار غوستاف، تبرز أهمية الروح المعنوية العالية والتفاؤل الثوري حتى بأصعب الظروف. ففي مقالها الأخير أثناء معاشتها للإعصار الذي قتلها، كتبت وثيقة «في النهاية، سنبني المنازل والمدارس... التي يحتاجها ضحايا الإعصار». وشددت على أن «الرأسمالية تقتل الطبيعة وتجعلنا نتنفس بشكل أسوأ، ونتصور جوعاً حتى الموت ونعاني من ويلات تبيد الطبيعة. هناك شيء خاطئ في العالم، ولا يمكن سوى للاشتراكية أن تقدم البديل».

واعترفت سيليا بلحظات قاسية مرت عليها جعلت اليأس يتسلل إلى قلبها، ولكنها عندما شاهدت تضامن شعبها وحماسه في التعامل مع الكارثة عاد إليها الأمل بسرعة: «لقد تحسنت راحة ذهني أكثر عندما أتضح لي، كما لو أن برقاً أصابني، هذا التفاؤل الذي لا يسبر له غور لمواطني بلدي حتى بعد خسارة كل ما لديهم بسبب سوء الأحوال الجوية... هذا ما يجب أن يتعلمه ويحترمه حتى أعداؤنا، سواء أكانوا أعاصير شرسة أم قنابل نووية... إنها الثورة أو الموت!».

في عداد المفقودين. ولقي أكثر من 10,000 شخص مصرعهم في أمريكا الوسطى خلال إعصار ميشيل، وهو كارثة كان ممكناً تفادي آثارها المميتة إلى حد كبير».

ثم يتساءل ريسنر في مقاله بالغارديان «كيف أنقذت كوبا الأرواح؟» ويجيب: «يبدو أن العامل الأكثر أهمية هو الإخلاء في الوقت المناسب. تم إجلاء ما يقرب من 700,000 شخص من سكان كوبا البالغ عددهم 11 مليون نسمة. يعد هذا إنجازاً كبيراً نظراً لاسطول المركبات المتهاك في كوبا ونقص الوقود ونظام الطرق السيئ. كان ذلك ممكناً فقط بسبب الاستعدادات والتخطيط المسبق، وكادر من الموظفين المحليين، والثقة بالتحذيرات المعطاة والتعاون».

وأشاد هذا العالم بالإجراءات الناجحة للسلطات الكوبية لتجنب حدوث فيضانات أو إصابات، فقد قطعت الكهرباء تجنباً للصعق، وقطعت مياه الصنبور خوفاً من تلوث محتمل، وأزال الحطام من الشوارع لكيلا يتطاير ويزيد الأضرار. وشدد ريسنر بأن «هذه الاستعدادات تشير إلى وجود نظام فعال للإبلاغ عن المخاطر، وذاكرة تاريخية للكوارث السابقة التي شجعتها السلطات والمنظمات القائمة في الأحياء القادرة على تعبئة العمال والثقة من جانب عامة السكان».

وطرح ريسنر سؤالاً صريحاً: «هل الاشتراكية تساعد؟» ثم أجاب: «في عام 1978 قمت بنشر رسالة في مجلة «الكوارث» Disasters دعوت فيها إلى مقارنة منهجية لنجاح البلدان الاشتراكية وغير الاشتراكية في التخفيف من الآثار البشرية للأحداث الطبيعية المتطرفة. قارنت الخسائر الطفيفة في الأرواح من الغرق أو المرض اللاحق أثناء الفيضانات الكبيرة في دلتا النهر الأحمر في فيتنام مع الخسائر الفادحة في الأرواح التي حسبها المخططون العسكريون الأمريكيون عندما كانوا يستعدون لقصف حواجز سدود النهر الأحمر. اقترحت أن ينظر الباحثون بعناية في التأهب والتخفيف والتعافي في البلدان الاشتراكية مثل الصين وكوبا والاتحاد السوفياتي والصومال وموزمبيق. اليوم ثلاثة

من مليون شخص نيو أورلينز الأمريكية، وامتلأت أذهانهم بذكريات إعصار كاترينا القاتل قبل ثلاث سنوات. كان الكثير منهم مهاجرين يخشون الترحيل بدلاً من الإجلاء. رغم كل ثروات الولايات المتحدة، تركت الناس بمفردهم...».

## اعتراف رأسمالي بتفوق الاشتراكية

حتى في صحيفة «الغارديان» ظهرت مقارنات بين الرأسمالية والاشتراكية بالتعامل مع الكوارث الطبيعية. ومنها مقال نشرته الصحيفة البريطانية للدكتور «بن ويسنر» الخبير بالكوارث من كلية أوبرلين، بولاية أوهايو الأمريكية، والباحث الزائر في معهد دراسات التنمية LSE.

حمل مقال ويسنر عنوان «الاشتراكية والعواصف» «الأربعاء 14 كانون الأول 2001»، حيث أكد على أن «نجاح كوبا في تقليل الخسائر بالأرواح خلال إعصار ميشيل، يسلط الضوء على البعد الاجتماعي للتعامل مع الكوارث الطبيعية». ويوضح الكاتب بأن إعصار ميشيل «بين 26 تشرين الأول و6 كانون الأول 2001» كان عاصفة من الفئة الثالثة «ضربت اليابسة في خليج الخنازير على الساحل الجنوبي لكوبا، حيث فشل الغزو المشؤوم المدعوم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قبل عقود، مع رياح بلغت سرعتها 216 كيلومتراً في الساعة. وانتقلت العاصفة شمالاً عبر الجزيرة، والحقت أضراراً بـ 22400 منزل ودمرت 2800 منزل. ودمرت الزراعة والصناعة والبنية التحتية في خمس مقاطعات في النصف الغربي من الجزيرة، وكذلك هافانا. كان أسوأ إعصار يضرب كوبا منذ عام 1944».

ورغم أن إعصار ميشيل كان الأعلى بالخسائر المادية في تاريخ كوبا حتى ذلك الوقت (2 مليار دولار)، لكن بحسب ما كتب ريسنر كان هناك 5 وفيات فقط «أربعة منهم بسبب انهيار مبانٍ وواحد غرقاً». بالمقابل يقارن ريسنر: «على النقيض من ذلك، عندما سافر إعصار ميشيل عبر أمريكا الوسطى بشكل أضعف، مات 10 أشخاص وتم إدراج 26 آخرين



## تجربة كوبا

الاشتراكية بتقليل قتلى الأعاصير تشير إلى نظام فعال وثقة متبادلة بين الناس والسلطات

# توسيع محتمل لقائمة التطبيع.. هل يخرج الكيان من أزمته؟



ذكرت تصريحات جديدة لرئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو بالتحركات الكثيفة، التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة والكيان لتوسيع مستنقع التطبيع، الذي انضمت له دول عربية جديدة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، ويجري الحديث عن الرياض مجدداً، فكيف يمكن قراءة هذه التصريحات والتحركات التي رافقتها؟

■ علاء ابو فراج

الجوار يخدم شعوب المنطقة».

## ما الذي يريده نتينهاو من هذه الخطوة؟

نقلت الصحف الصهيونية بعض ما يجري تداوله حول هذه المسألة، وأشارت إلى أن المطلوب بالنسبة للكيان هو نقل العلاقات القائمة بالفعل إلى دائرة الضوء» ونقلت تقارير إعلامية تصريحات لنتينهاو قال فيها: «أقدر أنه يمكننا تحقيق انفراجة في مسار التطبيع إذا قررت القيادة السعودية ذلك، صحيح أنها تريد أن يكون هذا رسمياً، لكنهم بطريقة غير رسمية جزء بالفعل من العملية، وأعتقد أن السعي لتحقيق السلام والتطبيع يقوم على المصالح المشتركة، واستخدام القوة العسكرية والاستخباراتية والتكنولوجية والاقتصادية «الإسرائيلية» التي يمكن أن تستند إليها اتفاقيات التطبيع مع جيراننا». وفي السياق نفسه نقلت مراسلة صحيفة معاريف عن مارتن إنديك المبعوث الأمريكي الخاص السابق «إسرائيل» زمن إدارة الرئيس باراك أوباما، أن السعودية كانت على استعداد لتطبيع العلاقات مع الكيان في ظل شروط تتعلق بالضمانات الأمنية الأمريكية، ولا علاقة لها بالقضية الفلسطينية، في محاولة منه للتشكيك بالموقف الرسمي المعلن من السعودية، التي رهنت فيه إنجاز هذه الاتفاقية بتنفيذ القرارات العربية والدولية بما يخص القضية الفلسطينية.

## هل تحسم السعودية المسألة؟

ادعاءات نتينهاو بأن السعودية جزء غير رسمي من عمليات التطبيع، وكل ما سبق

زار السيناتور الجمهوري الأمريكي عن ولاية أركنساس، توم كوتون عاصمة المملكة السعودية الرياض في 22 شباط الجاري، والتقى هناك ولي العهد محمد بن سلمان، ورغم أنه لم يعلن رسمياً عن جدول أعمال هذا اللقاء، إلى أن الرياض كانت المحطة الأولى لسيناتور قبل أن يغادر بعدها إلى تل أبيب، ما يدل على طبيعة ما حملته المسؤول الأمريكي إلى بن سلمان، وخصوصاً أنه تمنى في ختام زيارته «أن تكون هناك المزيد من الرحلات بين السعودية والكيان في المستقبل».

## تصريحات وبيانات تهنئة!

في مؤتمر أمني في تل أبيب، أشار رئيس الوزراء - الذي يعاني من تداعيات أزمة سياسية طاحنة- إلى رغبته في توسيع «اتفاقيات ابراهيم» التي تضم حتى اللحظة كلاً من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان، وقال نتينهاو: إن التطبيع بين «إسرائيل» والسعودية ممكن، ومن «شأنه أن ينهي النزاع في الشرق الأوسط بشكل عام، ويحل القضية الفلسطينية» حسب ادعائه. بعد أن أكد في تصريحات سابقة أن هذه المسألة باتت بأيدي حكام السعودية، ثم قامت وزارة الخارجية «الإسرائيلية» بتهنئة السعودية بيوم تأسيسها الخطوة التي تجاهلتها الأخيرة ولم تعلق عليها. فنشرت الوزارة على موقع «تويتر»: «نبعث بخالص التهاني وأطيب التمنيات للمملكة العربية السعودية، ملكاً وحكومة وشعباً، في ذكرى قيامها، ونتمنى أن يكون هناك جو من السلام والتعاون وحسن

القدس. رغم أن السعودية لعبت هذا الدور وتملك بالفعل وزناً نوعياً في الإقليم، إلا أن انضمامها إلى اتفاقيات التطبيع- إن حصل- لا يمكن أن يكون ضماناً لإنهاء «الصراع العربي- الصهيوني» الذي يخشى نتينهاو منه، فمجمال القرارات التي تبنتها الجامعة العربية، كانت تعبيراً عن موقف موجود بالفعل لدى الشعوب العربية، والتي هبت منذ تأسيس جيش الإنقاذ لمواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة، دون توجيه من الأنظمة العربية، بل لعبت بعض هذه الأنظمة دوراً لصالح الكيان وداعيمه، والأهم من ذلك: أن الشعب الفلسطيني لا يربط نشاطه المقاوم بقرارات الأنظمة العربية، لا بل إن اللقاء نظرة سريعة على السنوات الماضية كقيلة بإثبات أن اتفاقيات التطبيع التي جرى توقيعها حتى اللحظة، لم تتوافق مع أي نوع من أنواع التهينة في الداخل الفلسطيني، بل العكس تماماً، أصبح الكيان مضطراً للتعامل مع نمط جديد مركب من المقاومة لم يألفها من قبل، وهو ما ولد شعوراً بالأمل لدى الفلسطينيين بأن كل الأطر البالية الرسمية لن تكون قادرة على فرض واقع مغاير لمصالحهم.

من جهة ثانية، لا تملك أهداف الكيان الأخرى من توسيع هذه الاتفاقيات حظواً جيدة، فالأزمة السياسية الداخلية تعتبر أزمة غير مسبوقة، وتفاقت أكثر حتى مع وجود قائمة من الدول المطبعة، ولا يمكن أن يساهم انضمام السعودية أو غيرها في تغيير جدي في الواقع الصهيوني القائم، بالإضافة إلى أن المساعي لتكوين جبهة «عربية- صهيونية» لمواجهة إيران باتت تبدو فكرة غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وخصوصاً أن الدول العربية تتخبط في مفاوضات جنية مع إيران، بهدف الوصول إلى تفاهات ملموسة، وهو ما نلاحظه في العلاقات السعودية- الإيرانية مؤخراً، والتي بدأت تترجم إلى اتفاقيات موقعة بعد أن كانت مشاورات استكشافية لفترة من الوقت.

تداوله بهذا الخصوص، لا يجيب على جملة من المسائل الأساسية، أولها: ما الذي يريده الكيان من انضمام السعودية بشكل معلن إلى اتفاقيات التطبيع السوداء؟ وهنا يبدو واضحاً أن الكيان لا يزال يراهن على أن إيجاد إطار يجمعه مع الدول العربية في المنطقة، من شأنه أن يشكل عاملاً مؤثراً في حلحلة الأزمة السياسية العميقة في البلاد، بالإضافة إلى أن اتفاقيات من هذا النمط من شأنها تصوير الكيان كعنصر طبيعي ومألوف في المنطقة، ويرتبط مع دولها بنوع ما من الشراكات والعلاقات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى أن ذلك ينسجم مع آمال الولايات المتحدة بحشد كل قوى المنطقة لمواجهة إيران، بعد محاولة تصويرها «كعدو أساسي للشعوب العربية» وتسطيح الصراع التاريخي للشعوب المنطقة مع الكيان العنصري التوسعي، وتقديمه بوصفه قضية شكلية ثانوية يمكن القفز فوقها.

من جهة أخرى، حاول نتينهاو في تصريحاته الأخيرة خلط الحقائق، وتحديداً، حين اعتبر أن تطبيع العلاقات من السعودية يمكن أن يفضي في نهاية المطاف إلى «إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي» فنتينهاو يستند إلى أن للسعودية وزناً مؤثراً في المنطقة، هذا بالإضافة إلى إمكانات كبيرة بالمعنى الاقتصادي والعسكري، والأهم من ذلك أنها كانت صاحبة المبادرة العربية للسلام، التي أطلقها الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، والتي تبناها اجتماع الجامعة العربية في بيروت عام 2002 وأصبحت جزءاً أساسياً من الموقف الرسمي العربي لحل القضية الفلسطينية، القائم على جملة من المسائل، مثل: ضرورة انسحاب الكيان من كافة الأراضي التي احتلها في عدوان 1967، وتطبيق القرارات الدولية بخصوص اللاجئين الفلسطينيين، هذا بالإضافة إلى ضمان قيام دولة فلسطين المستقلة على الأراضي المحتلة منذ عدوان حزيران، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها

مجمال قرارات الجامعة العربية كانت تعبيراً عن موقف موجود بالفعل لدى الشعوب العربية التي هبت منذ تأسيس جيش الإنقاذ لمواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة دون توجيه من الأنظمة العربية

# متى تنتهي المعركة في أوكرانيا؟



مر عام على انطلاق العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا يوم 24 شباط 2022، ومنذ ذلك التاريخ، يشهد العالم توترات متصاعدة وسط فشل في مساعي المفاوضات والحل، ويبقى السؤال حاضراً: متى تنتهي المعركة؟

## يزن بوظو

عملياً، بالإضافة إلى القرم. حيث قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال خطاب له أمام الجمعية الفيدرالية: «كلما زاد مدى الأسلحة التي يزود بها الغرب أوكرانيا، كلما سنقوم بدفع العدو بعيداً عن أراضيها».

تدل هذه التطورات وما سبقها سياسياً وعسكرياً، بالتوازي مع غياب و/أو إفشال أية خطى تهدف لحل الأزمة سياسياً ودبلوماسياً، إلى أن المعركة لا تزال بعيدة جداً عن نهايتها، ولا يزال السؤال حاضراً بقسمه الثاني لدى الجميع: كيف ستنتهي الحرب في أوكرانيا إذا؟

### جزء من كل

في محاولة للإجابة عن السؤال، لا بد من التأكيد والتذكير بأن ما يجري في أوكرانيا لا يتعلق بحدودها الجغرافية فحسب، فالمواجهة الروسية الأوكرانية الجارية هي عملياً جزء من مواجهة شاملة تجري مع الغرب مجتمعاً، وبكافة الجوانب، ويمكن اختصارها وتكثيفها، بأن الدول الصاعدة الجديدة وعلى رأسها روسيا والصين تمضي باتجاه تغيير موازين القوى الدولية، ونسف الأحادية الأمريكية بكل ما يتخللها من تحالفات وسياسات تقوم على التبعية والهيمنة والنهب، وفي المقابل، تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تدمير هذه الدول الصاعدة بكل ما تحمله الكلمة من معنى لإدامة سيطرتها وهيمنتها عالمياً.

ضمن هذا الخط من الصراع شرقاً وغرباً، نشأت وفتحت عدة نزاعات وأزمات، سواء تلك التي جرت وما تزال فاعلة في منطقتنا،

اشتدّت روسيا على الغربيين قبل وبعد بدء العملية العسكرية لها ضمان حياد أوكرانيا، وتحديداً فيما يتعلق بانضمامها إلى حلف الناتو، بالإضافة إلى نزع الأسلحة متوسطة وطويلة المدى التي تصل إلى الأراضي الروسية، دفاعاً عن مصالحها وأمنها القومي، وقد أوضحت موسكو ذلك بالمقترحات الأمنية التي قدمتها إلى كلاً من حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية.

كان رد الغربيين على المقترحات الأمنية مزيداً من التسليح والتمويل والتصعيد في أوكرانيا، عبر توريد أسلحة ومنظومات دفاع أكثر تطوراً وأبعد مدى، كما تشتتت الولايات المتحدة عبر أوكرانيا انسحاب الجيش الروسي من الأراضي التي سيطر عليها، دون الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الأمنية الماثلة أمام روسيا، لتنتقل المعركة إثر ذلك إلى مستوى جديد أعلى من الصدام المسلح بين روسيا والنظام الأوكراني، الذي تقف خلفه الدول الغربية مجتمعاً.

أكد الجانب الروسي مراراً، بتصريحات من وزارتي الدفاع والخارجية سابقاً، ومؤخراً من الرئاسة: إن توريد أسلحة ذات مدى أكبر إلى أوكرانيا سيستدعي بالضرورة دفع الجيش الروسي للتقدم والسيطرة على مساحات أوسع من الأراضي الأوكرانية، لضمان عدم وصول مدى الأسلحة الجديدة إلى الأراضي الروسية، والتي بات إقليم دونباس واحداً منها

أو ما جرى في هونغ كونغ وميانمار، ويجري الآن في تايوان، أو بضرب العلاقات الروسية-الأوروبية فيما يتعلق بالطاقة، ثم العقوبات، والصراع الجاري حول المنظمات الدولية، وأهمها: الأمم المتحدة، بإعادة هيكلتها، ومحاربة الهيمنة الأمريكية عليها، وضم دول جديدة إلى مجلس الأمن، واقتصادياً بمحاربة البترودولار والدولار عموماً، عبر الدفع نحو التجارة والتداول بالعملة الوطنية، أو بالأحاديث المتعلقة باعتماد عملات جديدة مشتركة بين عدة دول لا وجود للغربيين فيها، والكثير غيرها من الملفات والجوانب التي لا تقل أهمية عن الصراع في أوكرانيا، بل إن وزن بعضها يعد أكبر وأهم.

وعليه، فإن مد أوكرانيا بأسلحة جديدة أكثر تطوراً وأبعد مدى من جانب الغربيين يشكل بجزء منه- أساساً- رداً على تطورات المواجهة بملفات أخرى، لا تستطيع الولايات المتحدة فعل شيء حيالها سوى المزيد من التوتير والحرب.

### معركة طويلة

إن الطروحات المتعلقة بالنصر العسكري سواء لصالح روسيا أو لصالح أوكرانيا ومن خلفها واشنطن، والتي تختلف الموازين بها والآراء حولها إعلامياً بشكل شبه يومي، مع كل تقدم أو تراجع لأي من الطرفين، تبدو مخطئة وغير علمية، والحقيقة، أن الواقع بالجانب العسكري هو ما يجري حتى الآن من عدم قدرة أي من الطرفين على الحسم عسكرياً، ولأسباب ليست عسكرية بالمطلق... كما أن هكذا طرح أساساً، النصر أو الحسم بالجانب العسكري وحده، لا يمكن أن يوجد بمثل هكذا صراع بين قوى عظمى، دون استخدام الأسلحة النووية في العصر الراهن، الأمر الذي يشكل بدوره رداً عسكرياً لمختلف الأطراف حتى الآن.

وبذلك، فمن غير الممكن مناقشة الملف الأوكراني بالجانب العسكري وحده وضمن

الحدود الجغرافية له فقط، دون ربطه مع بقية الملفات المشتعلة دولياً بمختلف الصعد، ومن ناحية أخرى ينبغي تذكر أن المعركة الأوكرانية نشأت نتيجة لصراع وأزمة أوسع منها على المستوى الدولي، لا العكس، وانتهاؤها مرتبط بتطورات هذا الصراع نفسه.

بناء على ما سبق، تدل كافة المؤشرات أنها حرب طويلة الأمد، ولا يمكن رصد نهاية لها على المدى المنظور، وما يمكن قوله هو: إن نهايتها ترتبط إما بانتصار المصلحة الغربية عبر تدمير روسيا والصين، أو بانتصار مصلحة الأخيرتين، عبر نسف الهيمنة الغربية والأحادية الأمريكية، وحدث تغيير كبير على النطاق العالمي... تغيير يطل المنظومة بأكملها.

يستدعي هذا التغيير الدولي تغييرات داخلية لدى مختلف البلدان المتصارعة أولاً بالضرورة، فالمرحلة الأولى من هذا المسار شارفت أن تصل ذروتها، والتي تتمثل بإعاقه وتعطيل المشاريع الغربية ومنع الولايات المتحدة وحلفائها من تنفيذ أجنداتهم دولياً، أي السلوك الإمبريالي، فلا هم قادرون على إدامة الصراعات المسلحة في منطقتنا مثلاً، ولا بإخراج روسيا من أوكرانيا، ولا نشر المزيد من «الديمقراطية»، ولا منع الدول المختلفة من التبادل بعملاتها الوطنية، وبدأت وصلت أداة العقوبات الأمريكية نهايتها، وبدأت تفقد مفاعيلها عملياً، وليس بإمكانهم دخول أو إفشال التحالفات الجديدة، كمثل بريكس أو شانغهاي أو أستانا، والعديد غيرها من الأمثلة، إلا أن كل ذلك لا يزال عرضة للخطر، ويهدد بمزيد من الأزمات الأشد، ما لم تبدأ المرحلة الثانية عبر الانتقال من مجرد الدفاع إلى الهجوم والإجهاز على ما تبقى من هيمنة الغربيين وسياساتهم، وهي تغييرات لا تتعلق بالدول الصاعدة أو بالحكومات وحدها، وإنما كشعوب بالدرجة الأولى، شرقاً وغرباً، بإطار المواجهة مع المنظومة الرأسمالية عالمياً.

**الحسم بالجانب العسكري وحده لا يمكن أن يوجد بمثل هكذا صراع بين قوى عظمى دون استخدام الأسلحة النووية في العصر الراهن الأمر الذي يشكل بدوره رداً عسكرياً لمختلف الأطراف حتى الآن**

# تعليق العمل بـ «ستارت الجديدة» وضمان الموقع الروسي المتقدم



لقى الرئيس الروسي خطابته السنوي أمام الجمعية الفيدرالية، الحدث الذي جرى تأجيله العام الماضي، ما يعني أنه هو الأول منذ إعلان بوتين عن إطلاق «العملية العسكرية الخاصة» في أوكرانيا، فعلى الرغم من أن الرئيس الروسي لم يغيب عن الإعلام مطلقاً، إلا أن خطابته السنوي يلقى اهتماماً خاصاً، وتحديداً في لحظات كالتالي نعيشها اليوم!

## ■ عتاب منصور

الجهة الداخلية، واقترح تأسيس صندوق حكومي لدعم أسر المشاركين في العملية العسكرية، وأشار إلى أن الدولة قدمت دعماً مالياً لقطاعات الأعمال عبر ضخ أموال مغطاة بقيمة تريليون روبل.

## تعليق معاهدة ستارت

في الوقت الذي أكد فيه الرئيس بوتين: أن ما تقوم به روسيا هو تعليق لا انسحاب من المعاهدة، وأنه ينبغي إعادة النقاش حول هذه المسألة، أشار بشكل خاص إلى جملة من المسائل، مثل: إن الولايات المتحدة تطالب روسيا بتنفيذ جميع النقاط في المعاهدة، ولكنها تتصرف كما تشاء فيما يخص التزاماتها، هذا بالإضافة إلى أن واشنطن تفكر في إجراء اختبارات لأسلحة نووية، وهو ما يفرض على روسيا القيام بالمثل في حال أقدمت الولايات المتحدة على ذلك. من جهة ثانية، أشار الرئيس الروسي إلى ضرورة أخذ الترسانة الاستراتيجية لكل من فرنسا وبريطانيا بعين الاعتبار، في إشارة إلى أن تحقيق التوازن يفرض أن تكون الترسانة النووية الاستراتيجية الروسية قادرة على التعامل مع الغرب مجتمعاً. وقال الرئيس الروسي في

تنوعت المواضيع التي تطرق لها بوتين في خطابه هذا، وربما كان أبرزها تعليقه العمل في اتفاقية ستارت-الجديدة، التي جرى التوقيع عليها بين الولايات المتحدة وروسيا بهدف خفض الأسلحة النووية، وجرى التوقيع عليها في عام 2010 من قبل الرئيس الروسي السابق ديمتري مدفيديف ونظيره الأمريكي باراك أوباما حينها.

## أبرز ما تحدث فيه بوتين

جدد بوتين وضوحاً موقفه من الحرب الدائرة حالياً، معتبراً أن من بدأها كان الغرب لا روسيا، وخصوصاً أن الدول الغربية لم تكن صادقة عند توقيع اتفاقية مينسك، معتبراً أن سلوكها كان أشبه «بمسرحة دبلوماسية» مشيراً إلى أن الخيانة التي تمت من قبل الغرب تعتبر فعلاً اعتيادياً بالنسبة لهم، وخصوصاً أنهم اعتادوا «البصق على العالم كله» حسب تعبيره، وأكد مجدداً: أنه لا يمكن هزيمة روسيا في ساحة المعركة، مؤكداً استعداد بلاده للتعامل مع الواقع بحال تطور الصراع إلى مواجهة عالمية. من جهة ثانية، تحدث بوتين عن الأوضاع الداخلية في روسيا، وضرورة تطوير

أخرى بأن الأمور تسير كالمعتاد في مجال الاستقرار الاستراتيجي». تدرك روسيا أن قدراتها النووية تشكل الضامن الأساسي لبقائها في مواجهة مع الغرب، فهذه الترسانة قادرة على الردع وتحطيم آمال الغرب بحسم الصراع لصالحه، ولذلك يبدو أن المساس بموقعها المتقدم في المنافسة النووية ينبغي الحفاظ عليه في هذه اللحظات الحساسة، دون تقديم أية تنازلات للغرب، الذي سعى منذ توقيع المعاهدة بنسختها الأولى لتجريد الاتحاد السوفييتي من سلاح الردع الإستراتيجي.

السياق ذاته: إن الناتو يطالب بالحق في الإشراف على قوات الردع النووية الروسية، ويتجاهل إعطاء روسيا الحق ذاته، واصفاً ما يجري «بمسرح العيب» معتبراً أن المطلوب غربياً هو «الحاق هزيمة استراتيجية بروسيا والولوج إلى منشأتها النووية». تعليق العمل في معاهدة ستارت لاقى استنكاراً غربياً شديداً، في الوقت الذي اعتبر فيه نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، دميتري مدفيديف، أن «الولايات المتحدة حصلت على ما تستحقه بسياستها العقيمة تجاه روسيا» مضيفاً أنه «لا يمكن محاربة روسيا من جهة، والتظاهر من جهة

## جلسة مجلس الأمن حول تفجيرات أنابيب السيل الشمالي



التقني، وإنما في الجانب الحقوقي والسياسي للأمم، فإن كانت هكذا حوادث تخريبية من الغربيين تمر سابقاً دون محاسبة، أو رد في الأمم المتحدة ومؤسساتها، فقد بات الوضع مختلفاً الآن، ويفرض على واشنطن أخذ هذا الأمر بالحسبان من الآن فصاعداً، وإدراك أن مخططات الاستخبارات الأمريكية التي كانت تمر سابقاً دون أية عواقب باتت عرضة للكشف والمساءلة.

حول تقرير هيرش، كما أن المملكة المتحدة أعلنت على لسان ممثلها في مجلس الأمن توماس فيبس، دعمها للتحقيقات التي تجريها الدول الأوروبية، مما يعني رفضها لمشروع القرار، وقد قرر عقد جلسة ثانية غير محدد موعدها بعد، للتصويت على مشروع القرار. إن أهمية هذا الأمر بالنسبة لروسيا أو الصين، وخطورته على الولايات المتحدة، لا تكمن بتشكيل اللجنة، وما سينتج عنها بالمعنى

بإجراء تحقيق شامل بالانفجارات التي وقعت بخطوط أنابيب السيل الشمالي، وخلال الاجتماع يوم الثلاثاء قال مندوب الصين لدى مجلس الأمن تشانغ جون: «الصين ترحب بمشروع القرار الروسي المقدم إلى مجلس الأمن الدولي، وتعتقد أنه من المهم للغاية السماح بإجراء تحقيق دولي في تخريب خط أنابيب السيل الشمالي»، بينما كانت معظم مداخلات الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين تدور

عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً له يوم الثلاثاء 21 شباط لمناقشة نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي ويطلب فيه بإنشاء لجنة تحقيق دولية، حول حادثة تفجير أنابيب السيل الشمالي 1 و2 التي وقعت في 26 أيلول من العام الماضي.

## ■ ملاذ سعد

لا يوجد حتى الآن أي دليل إدانة بالمعنى الحقوقي أو الجنائي لحادثة التفجير، إلا أنه من المعروف للجميع وقوف واشنطن خلفها بالتعاون مع دول أوروبية، بهدف ضرب مشروع ربط الغاز الروسي- الأوروبي، وإبقاء أوروبا تابعة لواشنطن وسط الصراع الدولي الجاري. منذ حادثة التفجير، أطلقت كل من روسيا وألمانيا والسويد والدنمارك تحقيقاتهم الخاصة فيها، دون أن يجري تبادل للمعلومات، ونتائج التحقيق بين هذه الدول حتى الآن، فمن جهة لا يثق الطرف الروسي بالأطراف الأوروبية بمنحهم المعلومات الاستخباراتية التي جمعها، كي لا يجري العمل على إخفائها أو العبث بها. الجديد ضمن الملف، والذي سرع من طرح الاتحاد الروسي لمشروع القرار، كان التقرير الصحفي

# أوروبا تريد إطلاق «حرب دعم» ضد الولايات المتحدة دون سلاح!



تفاهم تصرفات قادة أوروبا الحالية من أزمة الطاقة في دول أوروبا، وكذلك المشكلات الاقتصادية الناجمة عنها. فمن جهة أدت سياسة العقوبات ضد روسيا إلى ارتفاع التكاليف الصناعية، ومن جهة أخرى فإن مستقبل الاتحاد الأوروبي بات موضع شك بسبب المنافسة المتزايدة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي تسعى للحفاظ على مكانتها المهيمنة في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي وضع الأوروبيين في خانة منافس تكنولوجي بدلاً من كونهم حليفاً سياسياً. لكن هل يمكن حقاً «لحرب دعم» أن تنقذ أوروبا؟!

## أوديت الحسين

إن واقع اليوم الذي أدى إلى فقدان ألمانيا لموقعها كأكبر مستورد وموزع للغاز الطبيعي في أوروبا، عنى إطلاق منافسة جديدة على «تسيّد الغاز الطبيعي» من قبل دول أوروبا الأخرى المتهلطة لتلعب هذا الدور، بما في ذلك بولندا وبلغاريا وإيطاليا وإسبانيا وتركيا.

لكل دولة من هذه الدول طموحها الخاص: تسعى بولندا لتصبح مركز توزيع الغاز الطبيعي المسيل المستورد في شمال شرقي ووسط أوروبا، وبلغاريا تتطلع إلى جنوب شرق ووسط أوروبا، وتستهدف إيطاليا جنوب ووسط أوروبا، وإسبانيا تريد وسط أوروبا، بينما تركيا تركز على شرقي ووسط أوروبا وبحر قزوين والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لكن ليس الطموح هو الفارق الوحيد بين هذه الدول، بل القدرة على إدراك هذا الطموح أيضاً. إن كلاً من بولندا وبلغاريا جزء من ممر الغاز الأفقي «شمال-جنوب» في الجزء الشرقي من الاتحاد الأوروبي ضمن إطار عمل «مبادرة البحار الثلاث»، المبادرة التي تقودها الولايات المتحدة من أجل إنشاء شبكة بنية تحتية لشبكة غاز في أوروبا الشرقية تقدم الغاز الطبيعي المسال الأمريكي كبديل عن خطوط أنابيب الغاز الروسي. لكن بولندا بموقعها في الجزء الشمالي من الممر هي فقط هي من لديها قدرة وصول مباشر إلى الغاز المستورد، بينما ليس لدى بلغاريا هذا الوصول المباشر، بل فقط وصول غير مباشر عبر اليونان أو تركيا.

تسعى تركيا لتكون مركز الغاز الأوروبي الجديد، وهو ليس بالحلم الجديد لمن يتابع

قصة «السيّل التركي»، ولكن بعد المقترح الروسي المباشر بات حلاً قابلاً للتحقيق بقوة. كما يمكن لتركيا أن تنافس بلغاريا بشكل مباشر أيضاً كمسار لوصول الغاز الطبيعي المسال إلى جنوبي أوروبا عبر اليونان والبحر الأدرياتيكي، الأمر الذي ربما سيكون علينا أن نستبعد إمكانيته في المستقبل القريب في حال استمرار تعمق الصعد التركي الأمريكي وازدياد التقارب مع روسيا. في هذه الأثناء تسعى كل من إيطاليا وإسبانيا لتكونا مركزاً توزيع الغاز الوارد من شمال إفريقيا إلى أوروبا.

بالنسبة للغاز الطبيعي المسال الذي لا يمكن نقله عبر الأنابيب، فالطريقة الوحيدة القادرة على تقليص تكاليفه بهدف إبقاء الصناعة الأوروبية حيّة هي عبر بناء منشآت تخزين ونقل غاز طبيعي هائلة. لهذا على الدول التي تريد أن تكون مراكز غاز فاعلة أن تستثمر المال والوقت لتطوير بنية غاز أوروبية لا تعتمد على الأنابيب. لكن إن أردنا أن نكون واقعيين أخذين بالاعتبار جميع العوامل المرتبطة بهذا الأمر، فإن أية بنية غاز لا تعتمد على الأنابيب وتعتمد على الغاز المسال الأمريكي ستكون مرتفعة التكاليف ولن تسمح للصناعة الأوروبية بامتلاك أية قدرات تنافسية. أي إنّه بمعزل عن الاستخدامات الأخرى للغاز وأحلام الدول المشاركة، يمكننا من هذا المنطلق الاستعداد لمراسم تأبين الصناعة الأوروبية، وليس هذا مرتبطاً فقط بما حدث حتى الآن، بل أيضاً «بحرب الدعم» المزمع إطلاقها، والتي تفتقد إلى المقوم الرئيسي فيها كما سنرى.

## «حرب الدعم»!

تعاني أوروبا اليوم من تدمير مزدوج من

الولايات المتحدة. لم يعد خافياً أن «قانون تخفيض التضخم» الأمريكي الذي صدر في 16 آب 2022 قد شجّع الشركات الأوروبية - وبشكل رئيسي التكنولوجية - للانتقال إلى الولايات المتحدة. كان على قادة أوروبا أن يفهموا أن هذا القانون بمثابة «حرب اقتصادية» عليهم مصممة لجذب شركات أوروبا إلى الولايات المتحدة عبر تخفيض «النفقات الاجتماعية» عليها: تكاليف الطاقة والضرائب. ورغم الحديث عن التفاوض بين أوروبا والولايات المتحدة من أجل «تعاون أكبر» وليس التنافس على حدّ تعبير رئيسة المفوضية أورسولا فون دير لين، فلا أحد لديه وهم أن هذه المفاوضات ستفضي إلى نتيجة ترضي الأوروبيين.

في الحقيقة حتى فون دير لين، وهي من «بيروقراطية» الاتحاد الأوروبي التي تحمل الولاء للولايات المتحدة، لم تعد قادرة على إخفاء الشمس. في كانون الأول الماضي أثناء حديث لها في «جامعة أوروبا» في بروكسل، ذكرت بشكل تفصيلي المخاطر التي تضعها سياسة الولايات المتحدة الصناعية على أوروبا. في خطاب فون دير لين ذاته يمكننا أن نرى الدعوة المتجددة لتصبح أوروبا «رائدة الطاقة النظيفة العالمية» بحيث يمكنها الاستيلاء على حصة السوق من المنافس الأبرز: الصين. فصلت فون دير لين هدف الاتحاد الأوروبي بالفوز في مجال «الهيمنة التكنولوجية النظيفة». لتعلن بأن الاتحاد الأوروبي يعمل على مشروع قانون لدعم الصناعة الخضراء، والذي سوقت له على أنّه «مشابه بشكل صارخ» لقانون خفض التضخم الأمريكي. أي يمكننا أن نفهم من ذلك أن الاتحاد الأوروبي ينوي الدخول في «حرب دعم» مع الولايات المتحدة، فهل يمكن للأوروبيين عبر «حرب الدعم» إغراء صناعتهم بعدم مغادرة أوروبا إلى الولايات المتحدة؟ هناك مشكلة هنا، فحتى رئيسة المفوضية اعترفت بأن الدعم الحكومي الأوروبي سيتركز على البحث والتطوير وليس على تعزيز كامل

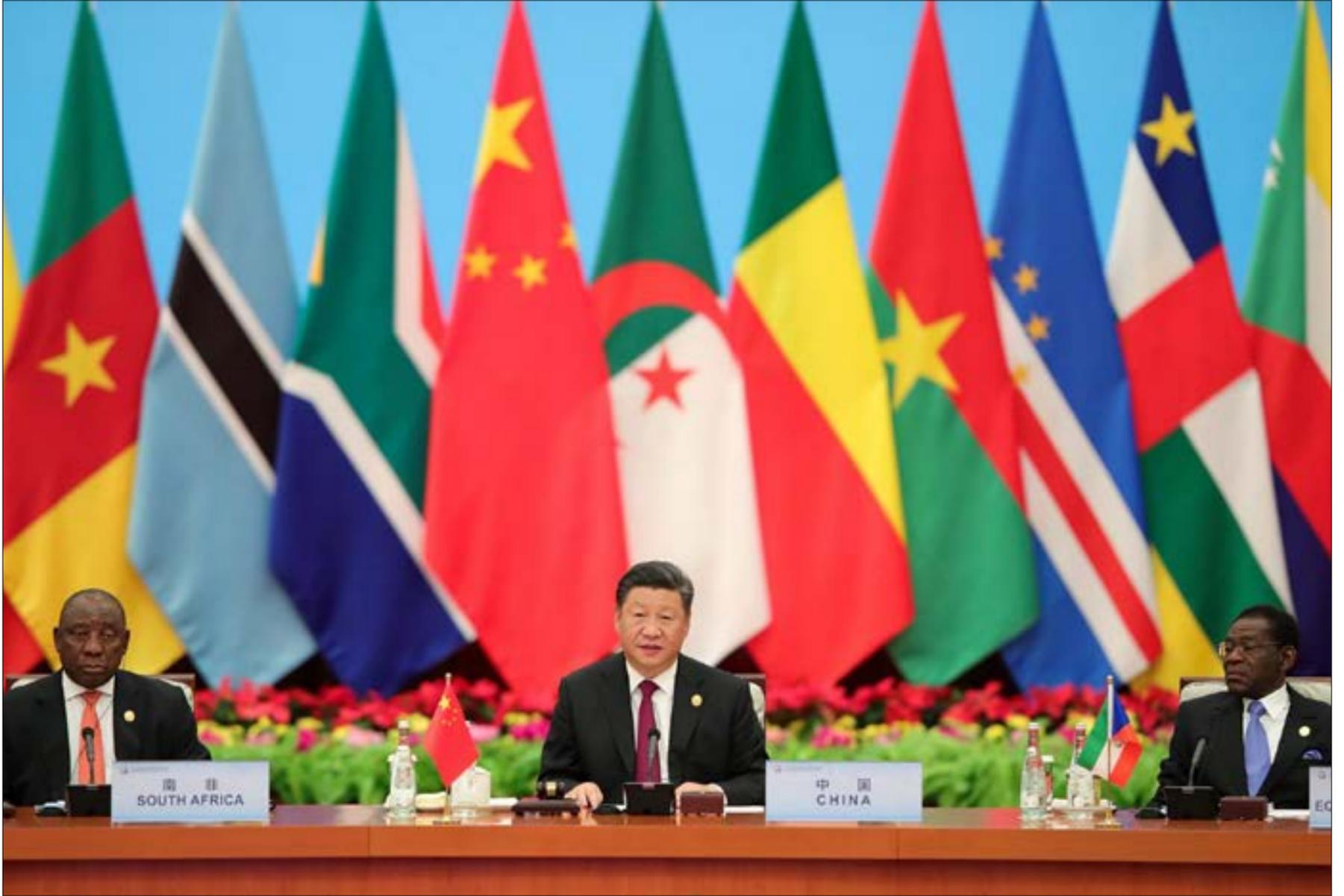
سلسلة الإنتاج لتشجيع المستهلكين على شراء «المنتج الأوروبي». الأمر الآخر، أنّه من منظور مالي واقعي، لدى الولايات المتحدة فرصة وإمكانات أكبر في دعم هكذا نوع من المنافسة، والسبب الأهم توفر الطاقة الرخيصة نسبياً في الولايات المتحدة. خاصة أن ذلك يتفق مع الإعلانات الأمريكية عن حظر بيع السيارات ذات محركات الاحتراق الداخلي في الولايات المتحدة بعد 2035، ما يعني خطة الانتقال الكلي إلى السيارات الكهربائية، وما يعني أيضاً أن هناك خطة أمريكية «للهيمنة على التكنولوجيا النظيفة» أيضاً.

لكن ما الذي ستفعله أوروبا مقابل أعمال تدمير المنافسة التي تقوم بها الولايات المتحدة؟ وفقاً لرئيسة المفوضية: الدعوة للتعاون في مجال الطاقة النظيفة من أجل الوقوف في وجه «الخصم المشترك» الصين! هل يمكن لسياسي جدي أن يفترض أن الولايات المتحدة - بعد كل ما فعلته وتستمر بفعله مع أوروبا - ستغير سياستها معهم بهذه السهولة؟ ربما على السياسيين الأوروبيين الحاليين أن يطرحوا السؤال الصعب: «لماذا ستقوم الولايات المتحدة ذات خطة الهيمنة التكنولوجية المشابهة، والتي أسعدها قدرتها على خلق المنافس الأوروبي، بالتراجع»؟

إن كلمة السر في أية خطة أوروبية للحفاظ على الصناعة ورفض تدميرها ستعني أن على أوروبا أن توقف شكر الولايات المتحدة - كما فعلت فون دير لين - على «المساهمة الكبيرة في تعزيز أمن الطاقة في أوروبا» ببيعهم الغاز المسال مرتفع التكلفة، والبدء بمحاولة استعادة مصادر الطاقة الرخيصة من روسيا. التفكير في خطة «لحرب دعم» مع الولايات المتحدة منطقي، ولكن مثل هذه الحرب لا يمكن الفوز بها ولا حتى الوقوف في معركتها دون وجود سلاحها الأهم: الطاقة الأرخص التي يمكن إغراء الصناعة فيها بالبقاء في أوروبا. بغير هذا سيكون علينا كما قلت: أن نتهاى حضور مراسم تأبين الصناعة الأوروبية.

التفكير في خطة «لحرب دعم» مع الولايات المتحدة منطقي ولكن مثل هذه الحرب لا يمكن الفوز بها ولا حتى الوقوف في معركتها دون وجود سلاحها

# الإزامية «الصحة» بالتزامن مع الضعف الأمريكي!



الغربية بمثابة تنازل كبير للصين. من الطبيعي أن يرفض العديد من حلفاء أمريكا «الانفصال» عن الصين.

باختصار، بدأت المزيد والمزيد من البلدان، في العالمين غير الغربي والغربي على حد سواء، تدرك أن الانضمام إلى «دائرة أصدقاء» الصين له مغزى أكبر من الانضمام إلى «طوق» الولايات المتحدة. في عالم مليء بالاضطرابات والفوضى، يمثل السلام والتنمية والأمل.

إن الانعطاف الجماعي لدول أمريكا اللاتينية وبرودة الدول العربية تجاه الولايات المتحدة وأوروبا يتألقان بشكل خاص في شتاء أوروبا القارس. إن الجميع يسعى إلى السلام والمساواة ولهذا صداه في معظم البلدان. وكما قال رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف: «مبادرة الحزام والطريق تجلب الانسجام والسلام والتنمية للناس. هذه ليست ما تسمى بسياسة [العصا والجزرة]، فأين [العصا] عندما لا يوجد سوى [الجزر]؟ كيف يمكن أن نسهم [استعمار]؟ كان الاستعمار الحقيقي هو السفن القوية والمدافع في ذلك الوقت، بينما مبادرة الحزام والطريق هي علاقة تكامل اقتصادي وشمول، وهي علاقة بين عالمين مختلفين، ومن الواضح أن عيون الناس في العالم تميز ذلك».

وفقاً لآخر تقرير نشره البنك الدولي، ساهم الاقتصاد الصيني بمعدل 38,6% في النمو الاقتصادي العالمي خلال العقد الماضي. ماذا يعني هذا؟ يعني أن معدل مساهمة الصين يتجاوز مساهمة دول مجموعة السبع الغربية مجتمعين، والتي تبلغ 25,7%. ويعني أيضاً أن الصين وفرت للعالم في العقد الماضي المزيد من فرص التنمية أكثر من مجموعة السبع مجتمعين، وهذا الاتجاه أخذ في التوسع اليوم. كيف يمكن لاية دولة عقلها يعمل بشكل صحيح أن تكون مستعدة للتخلي عن مثل هذه الفرصة؟

## دول الغرب أيضاً لديها «صحتها»

لا يقتصر التحول على الدول النامية، فإذا ما أردنا إلقاء نظرة على العالم الغربي، فقرة مجموعة العشرين الأخيرة يمكنها أن تضيء بختامها بنوع من «الصحة» لدى حلفاء الولايات المتحدة. في العامين الماضيين بذلت واشنطن قصارى جهدها لبناء «تحالف مناهضة الصين» و«تحالف القيم» و«تحالف العيون الخمسة» و«قمة الديمقراطية» و«تحالف سلسلة التوريد»... إلخ ما أعطى انطباعاً لفترة من الوقت أن الولايات المتحدة لا تزال قادرة على بناء «تحالف» يستجيب لدعواتها.

لكن الحقيقة أن العالم قد دخل بالفعل «حقبه ما بعد أمريكا»، وباتت دول الغرب مشتتة وغير موافقة على التجمع تحت راية الولايات المتحدة. يبدو أن حلفاء الولايات المتحدة هؤلاء قد وضعوا وراءهم دورهم في «التهدد الصيني»، مؤقتاً على الأقل، وأدرك بعضهم أن الولايات المتحدة لا تتورع عن مصّ الدماء وقطع عصب حياة حلفائها. في لقاءاتهم مع القادة الصينيين، يعتقد جميعهم تقريباً أنه على الرغم من اختلافهم مع الصين بشأن بعض القضايا، إلا أنه من المستحيل حل مشكلات العالم الرئيسية بدون مشاركة الصين، وقد أعرب العديد منهم صراحة عن معارضتهم للمواجهة بين «المعسكرات».

قبل القمة ترأس المستشار الألماني شولتس وفداً إلى الصين في 4 تشرين الثاني 2022 على الرغم من المعارضة الشديدة للولايات المتحدة والقوى المناهضة للصين في ألمانيا، حيث أوضح أن ألمانيا لا يمكنها «فصل» نفسها عن الصين. في الواقع، التقى الرئيس بايدن نفسه مع القادة الصينيين لأكثر من ثلاث ساعات قبل قمة مجموعة العشرين، الأمر الذي اعتبرته الكثير من وسائل الإعلام

الضعف الأمريكي ظاهر للجميع، ولهذا يقوم الجميع «بتلمس رؤوسهم» كي يتمكنوا من الهرب من آثار الإصطاف إلى جانب «الضعف» قبل أن يفنك بهم ويشدهم إلى الأسفل. يعني هذا «صحة إجبارية» للجميع، والسعي لجميع الطرق الممكنة والمناحة في كل دولة للحاق بالجانب الصاعد، وتحديدًا لعدم خسارة فرصة اختيار القوة الاقتصادية الأهم التي تعتبرها الولايات المتحدة عدواً لا يجب التهاون معه: «الصين».

## زائغ ويويو لرجحة: قاسيون

لديهم إما وجهة نظر إيجابية للغاية أو إيجابية نسبياً فيما يخص الصين.

بالنسبة للدول النامية بات مدركاً اليوم أن «الغرب» ودوله غير قادرين على حمل النفع لهم، ناهيك عن أنهم يريدون أن يشعلوا العالم الذين يعيشون فيه. الأمر الآخر الذي لا يجب أن يغيب عن البال هو مساعدة الصين للدول النامية والخيارات البديلة التي تقدمها لهم عبر برامجها المتعددة الذي يترتب «الحزام والطريق» على قمتها. لهذا فالآراء الإيجابية منها ليست وليدة الفراغ.

إن قدرة الدول النامية على تحسس مصالحها والسعي تجاهها مذهلة بحق لمن يتابع الأعوام الأخيرة، فإن أخذنا السعودية كمثال، فتوجهها نحو تعزيز التعاون مع روسيا والصين تجارياً واقتصادياً وأمنياً أوضح من أن يتم التشكيك به، والقمة العربية الصينية الأولى التي أقيمت في السعودية نقطة علام على ولادة شكل آخر له.

قبل أن يتم انتخاب لولا رئيساً للبرازيل، قال في مقابلة مع الدكتور لي شيمر من معهد الصين: لقد تطورت الصين بطريقة لم تتمكن الدول النامية الأخرى من القيام بها. لماذا؟ لأن الصين هي نتاج الثورة التي قادها الرئيس ماو تسي تونغ في عام 1949... وتقدم الشعب الصيني في العقدين الماضيين مذهل. لقد قدمت الصين نموذجاً للتنمية في العالم. أمل أن تتمكن الدول الأخرى من ذلك، وأن نتعلم من الصين حتى نتمكن جميعاً من أن نصبح أغنى وأقوى، وأن نوزع المزيد من الثروة، ونكون في عالم أكثر إنسانية.

انعكست هذه الصحة في الآراء الشعبية عبر سلسلة من استطلاعات الرأي الدولية التي صدرت مؤخراً عن مراكز ومؤسسات مرموقة.

في تشرين الأول الماضي أصدر «مركز مستقبل الديمقراطية» في جامعة كمبريدج البريطانية تقريراً استطلاعياً لفت الانتباه الدولي. تظهر نتائج الاستطلاع الذي شمل 137 دولة حول العالم أن غالبية المستجيبين من الدول النامية لديهم وجهات نظر إيجابية تجاه الصين. يظهر التقرير أن العالم أصبح مستقطباً بشكل متزايد منذ اندلاع الصراع الروسي الأوكراني. في الدول غير الغربية، حمل 70% من المستطلعين وجهة نظر إيجابية تجاه الصين، و66% وجهة نظر إيجابية تجاه روسيا.

في تقرير استقصائي آخر شمل 20 دولة صدر عن مؤسسة «Opinion Research UK» ظهر بأن السكان في البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا قد ازدادت مواقفهم الإيجابية من الصين. كمثال، في نيجيريا ازدادت نسبة من يرون الصين بصورة إيجابية من 68% في عام 2021 إلى 83% في عام 2022، وفي كينيا من 58% إلى 82%.

في استطلاع ثالث نشرته شبكة البيانات «البارومتر العربي» التابعة لجامعة برينستون، ظهرت الزيادة في التصورات الإيجابية للصين بين الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA. أظهر الاستطلاع الذي شمل 20 ألف مشارك أن غالبية المستطلعين

# الآثار النفسية للزلازل ما المطلوب لمعالجة حقيقية؟

تنساق اليوم المنظمات غير الحكومية وصفحات التواصل الاجتماعي وبعض المؤثرين فيها على محاولة إيجاد حلول نفسية للكوارث، فنرى زخماً كبيراً من الفيديوهات التي تتضمن الحديث عن «عقدة الناجي» و«اضطرابات ما بعد الصدمة» وغيرها من المواضيع المخصصة للبحث في المشكلات النفسية المرافقة للكوارث وكيفية الحيلولة دون تفاقمها لدى من تعرض لها بشكل مباشر أو غير مباشر. فهل تنجح هذه المحاولات؟ وكيف نستطيع التخلص من الآثار النفسية للزلازل خصوصاً وللأزمات المترابطة عموماً؟

■ نايا سلام

مررنا كسوريين بكم لا حصر له من المآسي، كانت كل واحدة منها تدوس بثقل فيل فوق قلوبنا، تترك فراغات كبيرة، وحفرًا يصعب ردمها، ثم أتى الزلزال ليشق المسافات بين الحفر الموجودة ولتصبح الأزمات النفسية أشد وأعمق وأكثر صعوبة في التعامل معها.

## رضوض متتالية

لم يكد السوريون الناجون من الزلزال ينفذون عن كاهلهم غبار الكارثة، حتى وجدوا أنفسهم في مواجهة صعبة مع كارثة أخرى، ولكنها بشرية الصنع هذه المرة، فسوء التعامل مع عمليات الإغاثة عزز الأثر النفسي السعي لديهم، فلم يعد رض الزلزال مؤثراً بقدر الرضوض التالية له، ولعل أبسط الأمثلة على ذلك هو التعاطي الحكومي مع مسألة إيجاد سكن بديل مؤقت وسريع، والاستعاضة عن ذلك برمي عدد كبير من العائلات ضمن مهاجع كبيرة، وصلات كأنهم «قطيع» في حظيرة كبيرة، من دون أي احترام لخصوصيتهم، وما تلا ذلك من فساد في عمليات توزيع المساعدات، والتي قضت وبشكل نهائي على ما تبقى من ثقة بين الناس والجهات الموكلة بإغاثتهم. كل ذلك مجتمعاً -بالإضافة إلى الخوف والذعر والقلق- أدى إلى رضوض نفسية تالية للرض الرئيسي كان يمكن لدى من يسعى حقيقة لحل المشكلة تلافي مسببات هذه الرضوض وتسهيل عملية التعافي النفسي من آثار الزلزال.

## «النظ» إلى أعلى «هرم ماسلو»

نشر عالم النفس أبراهام ماسلو في العام 1943 ورقة بحثية بعنوان «نظرية الدافع البشري» تضمنت ما يعرف اليوم باسم «هرم ماسلو للحاجات البشرية» والذي يصنف فيه حاجات البشر اعتباراً من الأكثر أساسية لبقاء النوع واستمراره «الماء، الغذاء، التنفس... إلخ» صعوداً نحو الاحتياجات الأرقى «الأمان الأسري والصحي والوظيفي» وصولاً إلى الاحتياجات الاجتماعية «الصدقة والحب والأسرة» ثم الاحتياجات النفسية كالحاجة للتقدير، ثم وبتلبية كل هذه الحاجات يستطيع الإنسان الوصول إلى تقدير الذات وتحقيق الإبداع.

ولكن ما يجري حقيقةً وما يقوم به الداعون

بكثافة لإيلاء الموضوع النفسي أهمية كبرى - وبغض النظر عن صدق النوايا لدى البعض - هو محاولة للنظ إلى رأس الهرم مباشرة، أو على الأقل البناء من منتصفه دون التأسيس له، ولهذا غالباً - ويمكننا أن نقول دائماً - ما نجد الحلول النفسية لوحدها عاجزة وقاصرة عن حل المشكلات النفسية الاجتماعية، وإذا فرضنا جدلاً بأن أدهم استجاب للدعم النفسي والعلاج السلوكي المقدم، إلا أن تواجده ضمن ظرف منتج دائماً لمسببات القلق والتوتر لن يساعد في تحصيله بشكل مستمر من الأزمات النفسية المتوالدة والناجمة عن هذا ظرف، قد يؤدي العلاج النفسي إلى تخفيف حدة الأزمة ولكن تخفيف الوسيط الذي خلق الأزمة يستدعي تلبية الحاجات الأساسية للنفس البشرية بدايةً، لأن أي شيء يبني من دون الأساس سيتعرض لخطر السقوط مجدداً.

## الحلول الموجودة قبل الزلزال

ظهر على مدى اثنتي عشرة سنة من الأزمة نوعان أساسيان من «الحلول» للمشكلات النفسية التي تفاقمت أكثر بعد حدوث الزلزال، النوع الأول هو اللجوء إلى الطب النفسي والعلاج السلوكي، والذي يظهر العديد من المشكلات أيضاً، فإذا ما استثنينا مشكلة «علم النفس» كعلم بحد ذاته وتعدد المدارس فيه -والذي يعبر عن اختلافات فلسفية بالنظر إلى العالم والإنسان- فإن مجموعة أخرى من المشكلات الخاصة تبرز في الحالة السورية، لعل أوضحها هو تراجع القطاع الطبي عموماً ونقص الكوادر الطبية الأساسية فيه ومن ضمنهم الأطباء النفسيين، إضافة إلى ارتفاع تكاليف العلاج، وهو ما جعل بعض الجمعيات

والمنظمات غير الحكومية تتبنى ظاهرة «الدعم النفسي» أيضاً عن طريق تقديم «برامج توعوية» وإقامة «ندوات خاصة» وهو ما له مشكلاته المتعلقة بالتمويل من جهة وبضعف ومحدودية تأثيره من جهة ثانية، هذا إضافة إلى مشكلة ضعف ثقة المتضررين نفسياً بالجهات التي يمكن أن تقدم هذه الخدمات أو التردد بطلب المساعدة بسبب الحجل التقليدي من وصمة الاضطراب النفسي.

ونتيجة هذا الفراغ الكبير في محاولة سد الثغرات في مجال العلاج النفسي ظهر على السطح النوع الثاني من «الحلول» وهو ما يسمى بـ«التنمية البشرية» والذي يعتمد بشكل أساسي على فكرة «الفرديانية» والقدرة على تحقيق ذات الفرد بغض النظر عن الطرف المحيط، وهي فكرة ليبرالية بحتة في الأصل تم استيرادها جاهزة من الدول الأوروبية والتي من الممكن أن تكون في مرحلة ما كانت تؤدي إلى نتائج إيجابية لديهم، وذلك بسبب وجود حد أدنى من الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الدولة، في حين أن هذه الفكرة هنا تبدو «مبهمة» وغير قابلة لإعطاء النتائج المرجوة منها، إلا أنها نجحت بأن تكون قشة لدى بعض الغرقى في بحر اليأس والإحباط.

## حلول ما بعد الزلزال

لم تتغير العقلية كثيراً بشأن إيجاد حلول للتبعات النفسية بعد الزلزال، حيث سارعت بعض المنصات على وسائل التواصل الاجتماعي لاستغلال «ترند» الزلزال بالحديث الموسع عن الكارثة النفسية، وهو ما لجأت إليه أيضاً بعض المنظمات غير الحكومية التي طالبت وسعت إلى وجود أطباء نفسيين

اختصاصيين ضمن حملات الإغاثة أو بعثات المساعدات. كذلك بادر بعض الأطباء النفسيين من خارج البلاد ضمن حملات فردية لنشر أرقامهم وحساباتهم ليكون من المتاح للأفراد المتضررين التواصل معهم وبالتالي محاولة التخفيف من معاناتهم. ولا شك أنه لا يجوز بحال من الأحوال التقليل من قيمة هذه الجهود المبذولة، وخاصة الصداقة منها والبعيدة كل البعد عن دافع «الريح»، ولكن من المشروع أيضاً السؤال عن الجدوى الحقيقية منها، وعن قدرتها على تحقيق التشافي المطلوب، ولا سيما في الحالة الخاصة السورية.

## التغيير هو الحل

قد يقول البعض اليوم في ظل الجرح الساخن الذي تعيشه البلاد بأنه من الترف القول بأن التغيير الحقيقي والجزري للواقع السوري هو السبيل الوحيد للخلاص من الأزمات النفسية المترابطة، وبأنه لا بد من إيجاد حلول أسرع، وقد يحمل هذا القول شيئاً من الصحة نظرياً، إلا أن الوقائع العديدة أثبتت وثبتت كل يوم بأن كوارثنا النفسية لم تعد خاصة بكل فرد منا على حدة، بل تحولت إلى «حالة عامة» حيث أصبحت مشكلاتنا النفسية متشابهة إلى حد التطابق، وهو ما يشي بأن الخلاص منها لا يمكنه بأية حال من الأحوال أن يكون فردياً، وأنه لا بد من تغيير حقيقي يطل بنية الدولة والمجتمع بشكل كامل، من أجل الوصول إلى الاستقرار النفسي المنشود.

ومهما حاول اليأس أو التيئيس أن يضعف إرادتنا، لكن الواقع الذي يبدو قذراً وعصياً على التغيير هو ما سينتج أدوات تغييره، ولعل الأداة الأهم اليوم هي المعرفة الصحيحة

مهما حاول اليأس  
والتيئيس إضعافنا  
يبقى وعي إمكانية  
التغيير إلى الأفضل  
مفتاحاً لتضميد  
الجروح النفسية

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية جميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبدو	0933796639	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	الرققة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2023/02/27» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

## ما وراء المشهد!

تتصدر أخبار الزلازل والوقائع المرتبطة بها هذه الأيام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. يتقصى الكثير من الناس المعلومات على محررات البحث أمليين الحصول على حقائق تساعد في معرفة ما يحدث، في محاولة لاستيعاب الكارثة الهائلة والتعامل مع وقائعها ونتائجها.

### إيمان الأحمد

لا يستطيع أحد أن ينكر الدور الهام لوسائل الإعلام في تشكيل وتوجيه معاييرنا وقيمنا وتوقعاتنا وسلوكنا، مستخدمة العديد من الأساليب المؤثرة والموجهة للأفكار اللاواعية واللا شعورية عند الإنسان. وإذا كان هذا في الأوقات والأوضاع الطبيعية، فإن أهمية هذا الدور تتضاعف في أوقات الأزمات والكوارث الكبرى.

والمشكلة هنا لا تكمن في قلة الأخبار والتفاصيل الواردة سواء من المناطق المتضررة أو من أصحاب الشأن من السياسيين والعلماء والمحليين وغيرهم، بل على العكس تماماً، تكمن المشكلة في الكم الهائل من المعلومات والتفاصيل المتدفقة، والتي تسببت في كثير من الأحيان بالتشويش وخلق البلبلة في أذهان الناس بدلاً من إفادتهم.

لا يخفى على أحد مشاعر الصدمة والخوف والقلق التي أصابت الناس بعد الزلزال المروع في المنطقة وما تلاها في مناطق أخرى مختلفة من العالم، والتي

أثرت عليهم بشكل كبير، وهذا شيء طبيعي، ولكن المشكلة عندما تتدفق أخبار وتحليلات هائلة ومتنوعة، وفي بعض الأحيان تكون متناقضة، لتسبب نوعاً من التشوش والتشويش في أذهان الناس، خاصة أن هؤلاء يعانون من ذلك سلفاً، مما يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة، فتنشأ حالة من الاضطراب النفسي، والذي يمكن أن يكون جماعياً. فقد وصل الأمر إلى نوم الناس في الشوارع ليلاً كاملة نتيجة معلومات قدمها أحد

«العلماء» للإعلام!

يهتم الإعلام غالباً بجانب الإثارة التي تجذب الجماهير، ولكن تصل المبالغة في ذلك أحياناً إلى نشر الفوضى بلغة الإثارة. فيقوم بتوجيه عقل المتلقي من خلال استهدافه بمختلف الأشكال، كالترجيح لمعلومات غير مؤكدة أو غير علمية، والتشويش على صحة قناعاته وأفكاره، والتأثير عليها، واستنزاف قدرات الناس النفسية وتشتيت انتباهها.

يؤدي التشويش الذهني إلى صعوبة في التركيز والنوم، وعدم القدرة على إيقاف الأفكار أو السيطرة عليها، وتقلبات مفاجئة في العاطفة والمزاج وعدم القدرة على



الاسترخاء وأحياناً نسيان ما هي المهمة أثناء تنفيذها، واهتزاز الحياة اليومية التي تبني في هذه الحالة على الافتراضات والانطباعات المسبقة. هذه المشاعر تؤثر في نوع وشكل الاستجابة للموقف وطريقة التعامل معه، متأثرة بالانفعال، بدلاً من الاستناد إلى الوعي المعرفي.

تحتاج كارثة الزلزال، مثل غيرها من الكوارث إلى الكثير من الوقت والصبر للتعامل معها، ويحتاج الإنسان اليوم إلى مخزون حكيم، ورفع الروح المعنوية، وإلى الكثير من المشاعر الإيجابية بعيداً عن مشاعر اليأس والتهويل والتفكير السلبي.

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



عن صحيفة النور، العدد 12 الصادرة بتاريخ 25 آذار 1956 وتحت عنوان «تظاهرات الطلاب الكبرى تضامناً مع الجزائر الباسلة». تضامناً مع الشعب الجزائري العربي الشقيق واستنكاراً لفظائع الاستعمار الفرنسي الوحشي، قام طلاب مدينة دمشق بمظاهرات وطنية مطالبين الحكومات العربية بمعونة الجزائر مادياً ومعنوياً. وكما هو الظاهر بأن الحكومات العربية لا تقدم العون للدول العربية الأخرى إلا بأصوات الشعوب الوطنية.



### وفد من اليونيسكو يطلع وفد من اليونيسكو يطلع على المواقع الأثرية المتضررة من الزلزال في حلب

زار وفد من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونيسكو» عدداً من المواقع المسجلة على قائمة التراث العالمي بالمنظمة والتي تعتبر بأنها الزيارة الأولى لـ «اليونيسكو» إلى سورية منذ بداية الحرب، والهدف الأساسي من الزيارة هو تقدير حجم ما أصاب المدينة القديمة من أضرار، تمهيداً لوضع أولويات التدخل العاجل للأماكن المتضررة.

وأيضاً دراسة بعض المشاريع التي تحتاج إلى تدخل إسعافي عاجل مثل قلعة حلب التي طالت الأضرار العديد من أبنيتها التي تعود إلى الفترة الأيوبية ومنطقة الأسواق القديمة، للمساعدة في عمليات ترميمها لحمايتها من الاندثار وإطالة العمر العمراني لهذه المواقع. على المواقع الأثرية المتضررة من الزلزال في حلب زار وفد من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونيسكو» عدداً من المواقع المسجلة على قائمة التراث العالمي بالمنظمة والتي تعتبر بأنها الزيارة الأولى لـ «اليونيسكو» إلى سورية منذ بداية الحرب، والهدف الأساسي من الزيارة هو تقدير حجم ما أصاب المدينة القديمة من أضرار، تمهيداً لوضع أولويات التدخل العاجل للأماكن المتضررة.



### قلعة دمشق تنفض غبار العدوان «الإسرائيلي»

يعود تاريخ بناء قلعة دمشق إلى بداية القرن الثالث عشر الميلادي، وإلى جوارها في الجزء الشمالي تمثل الأسوار السلجوقية. قلعة دمشق المسجلة على لائحة التراث الإنساني العالمي لليونسكو لم تسلم من إجرام العدوان «الإسرائيلي» الذي استهدف دمشق ومحيطها بتاريخ 19 الشهر الجاري، حيث إن كتلة المباني التي تهدمت في القلعة جراء «العدوان» كانت بطول 50 متراً تقريباً وعرض 6 أمتار.

شارك مجموعة من المهندسين والفنيين وعمال وحراس من المديرية العامة للآثار والمتاحف بفرز وإدارة الركام من المكان يدوياً، أمليين بالوصول إلى بعض الأجهزة أو الأدوات المهمة التي كانت تحت الركام نظراً لأهمية هذه الأجهزة المساحية عالية الدقة، وأجهزة التصوير والرفع الهندسي، وكذلك الأرشيف والوثائق التاريخية التي تحتويه المكاتب في القلعة التي يتم العمل عليها من نهاية القرن العشرين، أي ما يقارب مئة سنة من الأعمار المهمة المرتبطة بمشروع قلعة دمشق.

# في تشكيل جبهة الدفاع عن الحياة: العلم نموذجا

إذا كان طابع المرحلة العام هو الردة على كل ما هو حي وعقلاني وتقدمي أنتج عبر التاريخ، فإن هذا الحي والعقلاني يدافع عن نفسه بطرق مختلفة انطلاقاً من خصوصية الميدان الذي يحضر فيه. والتعرف على هذا الخاص ضروري لبناء البرنامج العملي «الجبهوي» من أجل تأطير حركة الدفاع عن الحياة. وهنا نطل مرة جديدة على أزمة العلوم من باب ديناميات العلم الداخلية.

د. محمد المعوش

## العلم يعيش تناقضه الواعي

في كتابه «ملاحظات حول العلم والأزمة» يقول ماكس هوركهايمر «من الأساسيين في مدرسة فرانكفورت» أن «العلم يقلل كمياً أن كل خطوة من خطواته لها قاعدة نقدية، ولكن الخطوة الأكثر أهمية، أي تحديد مهمات العلم، تفتقد إلى التأسيس النظري وتبدو أنها اعتباطية. وثانياً، للعلم علاقة بفهم العلاقات الشاملة، ومع ذلك، لا يملك القبض الواقعي على العلاقات الشاملة التي يقوم عليها وجوده نفسه، والاتجاه الذي يقوم عليه عمله، أي المجتمع. والتناقضان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً». ويقول هوركهايمر في مكان آخر إن الأيديولوجيا المهيمنة تحضر في العلم عبر إدارة الظهر وغض النظر عن الأزمة الاجتماعية والبحث فيها، فـ «في علم هذه المراحل، إن البعد الأيديولوجي يحضر إلى الضوء عادة قليلاً كحكم خاطئ ولكن في قلة وضوحه، ولغته الخفية، وطريقته في طرح الإشكاليات، اتجاه بحثه، وفوق كل شيء، عما يغلق عينه عليه». وهذا ما جعل العلم «يهدر ويبيد الطاقات العقلية» كمحدد لمسار العلم في القرن الماضي. ولكن في كون العلم يعكس التناقض في المجتمع واتجاهاته العامة، وكما يقول هوركهايمر، وبعد أن وصلت التناقضات حداً يسمح بالعين «العادية» بالنفاذ إلى جوهر ما يحدث فعلاً، فإن التناقض الداخلي للعلم متعاظم، وبالتالي فإن قواه البشرية تعيش هذا التناقض بالضرورة، في كونها الحامل البشري لتناقض العلم.

## الاغتراب المضاعف الواعي

في كون العلم يعيش تناقضاً مزدوجاً، أو مركباً، فإن العالم أو العامل في العلم يعيش اغتراباً مضاعفاً. فهو من جهة كإنسان، يعيش الأزمة الاجتماعية وتناقضاتها، ولكنه وبحكم دوره كباحث في فهم الواقع من أجل توظيف العلم الذي «له طابع الحياد» في حل هذه المشكلات، فهو عند تعطل العلم كمؤسسة ومكنهجات مهيمنة وتكمويل وكنشر يعادي هذا الواقع، فإن العامل في ميدان العلوم يصبح

بشكل واع في وضعية المعادي لنفسه. هذا ما يضع الباحث «المتضرر اجتماعياً» في اغتراب مضاعف كون منتوج عمله البحثي يصب علناً في غير صالحه.

## عداء العلم ووزنه الاجتماعي

الباحثون والباحثات يشكلون كتلة وأزمة بعد تضخم أعداد المتخرجين ما بعد الدراسات العليا والعاملين والعاملات في ميدان العلوم خلال العقود الماضية. وخصوصاً في توسع دور العلوم والابتكار في عملية الإنتاج. هذا التوسع يجعل من أزمة العلوم ساحة صراع حامية تبدو بوادرها كما قلنا سابقاً من خلال نقاشات حامية تحت ما يسمى أزمة العلوم وأزمة الإبداع في العلوم، وغيرها. وهذه القاعدة الاجتماعية يجب ألا تنحصر في حدود جدران العلم حصراً، أي في جدران النقاش الأكاديمي وعلى صفحات المنشورات، بل يجب تحويلها إلى كتلة فاعلة مباشرة ضمن أطر لها ملتح سياسي مباشر لمواجهة موجة معاداة الحياة وتدميرها. وهنا يجب تجاوز التخصصية في كل علم، فالأزمة هي أزمة دور العلم ككل، والتي أصبحت أوضح لمجمل

العاملين المتضررين وأصحاب الفكر الحي على مختلف تخصصاتهم واتجاهاتهم.

## الجبهة الواسعة

إن فكرة توسيع الجبهة المواجهة تستند إلى محاولات جرى تقديمها خلال القرن الماضي في عدة دول، ومنها إيطاليا والتي نظر لها بالميراث تولياني، وكان وقتها قد حددها بشكل واضح كجبهة الدفاع عن الحضارة بشكل عام، وكذلك أشار فيدال كاسترو في حوارات سابقة معه في نهايات ثمانينيات القرن الماضي، وكذلك قدمها الثوريون العرب في جبهة مواجهة الفاشية والتي كانت أوسع ما يكون من جبهة «سياسية» حزبية. فما بالنا اليوم بعد توسع حضور العامل الذهني والقدرة الإبداعية والانخراط في الحركة من قبل فئات واسعة لم تعد منحصرة بفئات من المثقفين الثوريين المتحدرين من الطبقات الوسطى، بل صارت تضم فئات واسعة من الطبقة العاملة، تلك المنخرطة بميادين الفن والعلوم والإنتاج الثقافي بشكل عام.

## أدوات غير تقليدية

يجب التفكير مرة جديدة في أدوات العمل

عند الذهاب في تأطير هذه الحركة التي تعيش تناقضاً واعياً وتملك الفعالية النسبية للحركة، وبالتالي التفكير في تشكيل أطر ومنصات مرنة قادرة على التعامل مع هكذا ميدان له من عدم الانضباط أكثر من عمل الأحزاب والجبهات السياسية التقليدية. وهنا يجب الاستفادة مثلاً من التجارب «النقدية» فرانكفورت ولكن مع توسيعها لتلائم مع إحدائيات المرحلة والفئات المستهدفة. وهكذا يمكن أن تتحول الطاقة الكامنة في العلوم إلى عامل مضاف في حركة الدفاع عن الحياة، ولكن يجب في بادئ الأمر وضعها على جدول الأعمال السياسي ورسم أطرها. والعلم لا يختلف عن باقي المؤسسات والبنى التي تدافع عن نفسها في أشكال مختلفة، كالعائلة وبنى القرابة والفكر التراثي الذي يحمل ما يحمل من عناصر الحياة الحقيقية، والتي يجب أيضاً البحث في تأطير دفاعها عن نفسها «يمكن هنا مراجعة الحركة الصربية للدفاع عن العائلة تحت لواء الكنسية». فبناء تلك الجبهة الواسعة والمرنة أمر ضروري.

التفكير في تشكيل  
أطر ومنصات مرنة  
قادرة على التعامل  
مع هكذا ميدان له  
من عدم الانضباط  
أكثر من عمل  
الأحزاب والجبهات  
السياسية التقليدية



حزب الإرادة الشعبية

عودة قاسيون الورقية من جديد

قيمة الاشتراك  
السنوي للأفراد

30000

قاسيون

2023

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية